الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(609)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

شيوخ القبائل ينسحبون وتميم ينزع الجنسية| "المُعارضة" تُهدد عرش الدوحة

المصدر: جريدة العرب اليوم الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
www.arabyoum.com/world/2483376

تميم بن حمد

تعتمد دول شبه الجزيرة العربية على التركيبة القبيلة فى تكون تواجدها ودولها السياسية، ودور القبيلة السياسى فى هذه المنطقة تحديدًا "الخليج" لا يزال مؤثرًا ولاعبًا مهمًا فى التوازن السياسى وقوة النظام الحاكم.

بالتالى فإن أى خلل يصيب التركيب الديموجرافى فى هذه المنطقة يعنى حدوث خللًا سياسيًا.

عملت قطر خلال تاريخها السياسى، على إقصاء خصومها من أبناء القبائل القطرية، وخاصة فى الأزمة الأخيرة، وحرصت على تكريس سياسة الاضطهاد القبلى، الذى كان جزء من صراع الأجنحة فيها على السلطة منذ التسعينيات، مع بداية الانقلابات داخل الأسرة الحاكمة.

ولفهم طبيعة المجتمع القبلى فى قطر، فإن أبسط توصيف له أن القبائل القطرية هى التى أسست الدولة فى قطر، وبالتالى فالنظام السياسى هو تحالف للقبائل والأسر والعشائر التى تنحدر من أصول عربية مشتركة بين دول الخليج.

وسحب الجنسية القطرية عنها، يعد عامل ضعف للدولة السياسية فى قطر، كونه يجرد هذه القبائل والأسر من حقوقها السياسية، ويجعلها فى صف المعارضين، وقد أستخدمت وسيلة نزع الجنسيات عن شيوخ القبائل المعارضة مع أول انقلاب على السلطة فى 1996.

سحب الجنسية

وكشف شيخ شمل قبيلة آل مرة، طالب بن شريم، الأسباب "الخفية" التى حملت السلطات القطرية على سحب الجنسية من أفراد قبيلة آل مرة.

وقال الشيخ طالب إن سلطات الدوحة طلبت من قبيلته "سب المملكة"، المملكة العربية السعودية، وأضاف، "رفضنا طلب قطر سب المملكة وقيادتها وملك البحرين وحكومته، لا عندنا غير الصحيح".

وأوضح أن الجنسية القطرية التى سحبت منه منحت له من أمير قطر السابق الشيخ على بن عبدالله آل ثانى والأمير أحمد بن على، مؤكدا أن قبيلة آل مرة ملتزمة بضبط النفس بسبب تدخل خادم الحرمين الشريفين وولى عهده.

وقال إن حمد بن خليفة، أبو تميم، "ليس له حق ولا منة فى سحب جنسيتى التى منحها لى الشيخ على بن عبدالله آل ثانى" مؤكدا أن جنسيته ستعود رغما عن حمد بن خليفة.

ونددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية بالعقاب الجماعى الذى قامت به السلطات القطرية بحق أفراد من عائلة وقبيلة آل مرة القطرية، بسحب الجنسية منهم وتشريدهم وتعارض ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان.

وقالت الجمعية أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و 18 امرأة فى خطوة تتنهك جميع حقوقهم القانونية وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان.

تاريخ قطر مع سحب الجنسية

فخلال عقدين من الزمن، نزعت أسرة "آل ثانى" الجنسية عن عدد غير قليل من الشخصيات النافذة والقبائل القطرية، وكان أولها "عشيرة الغفران" برغم أن 10 من شيوخ عشيرة الغفران كانوا ضمن الانقلاب على السلطة فى 1996.

«حقوق الإنسان" الأمن قادر على قطع دابر الإرهابيين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1601464

«عكاظ» (الرياض) okaz-@online
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحادثة الإرهابية الآثمة، التي راح ضحيتها القاضي المكلف لدائرة الأوقاف والمواريث في محافظة القطيف محمد عبدالله الجيراني، وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن ما أقدم عليه المجرمون من عملية خطف وقتل لإنسان بريء مصان الدم عملية غادرة، وتؤكد أن هذا المخطط الإرهابي يهدف إلى إثارة الفتنة ويكشف خطر هؤلاء الإرهابيين وشناعة إجرامهم.
وأفاد أن الجمعية على ثقة تامة بأن الأجهزة الأمنية قادرة على تتبع المجرمين وردع إجرامهم ومن يقف خلفهم وكف أذاهم وقطع دابر شرورهم وإفسادهم في الأرض، وتقديمهم للعدالة لينالوا عقابهم الرادع.

"القحطاني": على ثقة بقدرة الأمن على تتبّع المجرمين وردع مَن خلفهم

"حقوق الإنسان": مقتل "الجيراني" مخطط إرهابي يهدف لإثارة الفتنة

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/mpJMNv

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحادث الإرهابي الآثم الذي تسبب في مقتل القاضي المكلف لدائرة الأوقاف والمواريث في محافظة القطيف محمد عبدالله الجيراني -رحمه الله- حيث اختُطف منذ عام، ووُجد جثمانه مدفوناً في أحد أوكار الإرهابيين.
وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن ما أقدم عليه المجرمون من عملية خطف وقتل لإنسان بريء مصان الدم عملية غادرة، وتؤكد أن هذا المخطط الإرهابي يهدف إلى إثارة الفتنة، ويكشف خطر هؤلاء الإرهابيين وشناعة إجرامهم.
وأفاد بأن الجمعية على ثقة تامة بأن الأجهزة الأمنية قادرة -بمشيئة الله- على تتبع المجرمين وردع إجرامهم ومن يقف خلفهم، وكفّ أذاهم وقطع دابر شرورهم وإفسادهم في الأرض، وتقديمهم للعدالة لينالوا عقابهم الرادع.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر مقتل القاضي الجيراني

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2017/20171227/121412

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحادث الإرهابي الآثم الذي تسبب في مقتل القاضي المكلف لدائرة الأوقاف والمواريث في محافظة القطيف محمد عبدالله الجيراني - رحمه الله -، حيث اختطف منذ عام ووجد جثمانه مدفوناً في أحد أوكار الإرهابيين.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن ما أقدم عليه المجرمون من عملية خطف وقتل لإنسان بريء مصان الدم عملية غادرة، وتؤكد أن هذا المخطط الإرهابي يهدف إلى إثارة الفتنة ويكشف خطر هؤلاء الإرهابيين وشناعة إجرامهم.

أضاف أن الجمعية على ثقة تامة بأن الأجهزة الأمنية قادرة على تتبع المجرمين وردع إجرامهم ومن يقف خلفهم وكف أذاهم وقطع دابر شرورهم وإفسادهم في الأرض، وتقديمهم للعدالة لينالوا عقابهم الرادع.

المناهج الدراسية تحتضن الأدباء السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 ربيع أول 1439هـ - 23 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1648883

الرياض - «الحياة»
الرياض - محمد الحيدر
تعكف شركة تطوير للخدمات التعليمية، على مشروع إدراج الإنتاج الأدبي السعودي وحياة الأدباء السعوديين في المناهج الدراسية، وذلك ضمن خطتها في تطوير ومراجعة الكتب المدرسية، بما يعكس الصورة الحقيقية للأدب والأدباء السعوديين الذي يعد مفخرة أدبية، ويعزز الشخصية السعودية في رؤية 2030.
ووقعت "تطوير للخدمات التعليمية" في هذا الشأن اتفاقية تعاون مع كرسي الأدب السعودي في جامعة الملك سعود، لتضمين الكتب المدرسية الإنتاج الأدبي السعودي، تعزيزاً لجهود الأدباء السعوديين البارزين، وتعريف الطلاب والطالبات بهم وبإنتاجهم، وقد تم على إثر ذلك قيام "تطوير التعليمية" بالتعاون مع كرسي الأدب السعودي بعقد ورشة عمل حضرها وزير التعليم د.أحمد العيسى وشارك فيها نخبة من المتخصصين من مختلف مناطق المملكة من أجل وضع المعايير اللازمة لاختيار الأدباء السعوديين وإنتاجهم الفكري المناسب لتضمينها في الكتب الدراسية.
واعتبرت "تطوير التعليمية" أن حضور الأدباء السعوديين في المناهج الدراسية عبر مراحل التعليم العام؛ خطوة تربوية مهمة على اعتبار أن الأدباء وإنتاجهم الفكري مرآة صادقة لحياة الشعوب وشاهد على ثقافتها وتطورها، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنه سيتم تقديم صورة كاملة للأدب والأدباء السعوديين في جميع المراحل الدراسية وفقاً للواقع المعاصر وبما يخدم العملية التعليمية والتربوية.
وفيما لا تزال الآلية التي سيتم بموجبها اختيار الأدباء ونصوصهم الأدبية التي ستحتضنها المناهج الدراسية تحت الإعداد؛ وقالت مصادر تربوية إنه سيكون هناك تنوع في اختيار الأدباء المتميزين، وقد يعتمد الانتقاء إلى حد كبير على الإسهام الوطني بالدرجة الأولى وقوة السيرة الذاتية وما تحمله من جوانب مختلفة لمحطات تاريخية متنوعة في حياة كل أديب، وكذلك التنوع في المضمون والحقبة الزمنية التي عاش فيها، والانتشار الإقليمي والعالمي للإنتاج الأدبي، ووفقاً لمعايير دقيقة بحيث يكون لكل سنة دراسية خصوصية وفقاً للمستويات العمرية.
هذا وقد قطعت شركة تطوير للخدمات التعليمية - المملوكة بالكامل للدولة - إلى التواصل مع عدد من الجهات في تطوير المنهج شملت دارة الملك عبدالعزيز، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، هيئة حقوق الإنسان، وكرسي الأدب السعودي، كل ذلك بهدف إعداد محتوى تعليمي ثري وموثوق يسهم في بناء الشخصية المتكاملة ويعزز الانتماء الوطني والافتخار بإنجازات الوطن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"التعليم": خط ساخن لشكاوى الطفل.. وأنشطة توعوية لمكافحة العنف

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26262942

الرياض - «الحياة»
كثفت وزارة التعليم أنشطتها التوعوية الرامية لمكافحة العنف ضد الأطفال، وذلك من خلال فتح خط ساخن للطفل، وإقامة ورش عمل متخصصة تتناول مفهوم العنف وعواقبه على المجتمع.
وبحسب المدير العام للتوجيه والإرشاد بوزارة التعليم «بنات» موضي المقيطيب، فإن الخط الساخن لمساندة الطفل تم فتحه بالتنسيق والشراكة مع برنامج الامان الاسري بوزارة الحرس الوطني، مشيرة إلى أن ذلك يأتي بتوجيه من لجنة التوعية التابعة للمجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل للتدريب والتعريف بالخدمات التي يقدمها الخط لحماية أطفال المملكة، ومكافحة العنف بجميع أشكاله. كما لفتت إلى أن وزارة التعليم بحملات التوعوية التي تقيمها كل عام، ومن خلال دور ضابط الاتصال في الميدان التربوي، تكون أسهمت في رفع مستوى الوعي وانتشاره من خلال فعاليات وأنشطة مختلفة للتعريف بالخط وأهدافه وسياسته والخدمات التي يقدمها. فيما بينت أن ورش العمل تختص بتدريب ضابط الاتصال بنين وبنات لجميع ادارات التعليم، وتهدف الى تطوير مهارات ضابط الاتصال في التعامل مع حالات العنف ضد الطفل، إضافة إلى التعريف بمفهوم العنف ضد الطفل وأشكاله. كما نوهت إلى أن الورش تأتي انطلاقا من مسؤولية وزارة التعليم ازاء تربية النشء وتعليمهم ووقايتهم من كل ما يعترض توافقهم النفسي والتربوي والأسري والاجتماعي، وذلك من أجل تحقيق التوافق الكلي لهم ليتمتعوا بالصحة النفسية وأن يتحقق حلم ضابط الاتصال في وزارة التعليم وفي الإدارات التعليمية بتدريبهم كضابط اتصال لخط مساندة الطفل. وأضافت: «ان خط مساندة الطفل هو خط مجاني يقدم الخدمة للأطفال واليافعين ممن هم دون سن الـ 18، ويعمل حاليا من الساعة السابعة صباحا وحتى الـ 11 مساء طوال أيام الأسبوع، إذ يقوم بتلقي الاتصالات وتقديم الاستشارات المتعلقة بالأطفال والمراهقين من اختصاصيات مدربات ومتخصصات في الطفولة».
يذكر أن الورش شملت جلسات عدة، وتناولت محاور خط مساندة الطفل الرؤية والرسالة والاهداف واللائحة التنفيذية له واثار العنف في الاطفال والأسرة، اضافة الى محور شركاء خط مساندة الطفل ودور ضابط الاتصال وآلية تقويم درجة الخطورة والحملات التوعوية الخاصة بخط مساندة الطفل مع وزارة التعليم من حيث السلبيات والايجابيات والمقترحات.
إلى ذلك، أنهت ادارة تعليم الرياض تنفيذ برامج ودورات تدريبية لـ 2820 معلما مشاركا في دورة تدريس القرآن الكريم، وذلك بواقع 56 ساعة تدريبية.
وسعت الإدارة من خلال هذه البرنامج لتأهيل المعلمين من أجل تحقيق أهداف تدريس القرآن الكريم وذلك بتدريب المعلمين المشاركين على التلاوة المجودة والحفظ المتقن وتدريبهم على استراتيجيات التدريس الحديثة لمادة القرآن الكريم.
ونوه مساعد المدير العام للشؤون التعليمية عبدالله الغنام إلى أهمية هذه البرامج على الجميع، لافتاً إلى أن هذه الدورة فرصة لإتقان التلاوة. وبين ان الدورات مرت بمراحل تطويرية إلى أن تم اعتماد ساعاته التدريبية من إدارة التدريب التربوي بواقع 56 ساعة تدريبية، إذ استفاد من البرنامج نحو 2820 معلماً.

121.8 ألف سعودي وسعودية دخلوا سوق العمل في2017

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 ربيع ثاني 1439هـ - 23 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26262986

الرياض - عبده المهدي
كشف المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل أن عدد السعوديين والسعوديات، الذين دخلوا سوق العمل، خلال العام الجاري (2017) حتى الـ15 من كانون الأول (ديسمبر)، بلغ 121,766 شاباً وشابة، مشيراً إلى أن المبادرات التي أطلقتها الوزارة في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، أسهمت في تحسين وتطوير سوق العمل، وتمكين السعوديين والسعوديات ورفع مستوى مشاركتهم في بيئات عمل مناسبة ولائقة ومنتجة. فيما شهدت الفترة من كانون الثاني (يناير) إلى نهاية آب (أغسطس) خروج 3201 من السعوديين من سوق العمل.
وأشار المتحدث باسم الوزارة، إلى أن أعداد المنضمين إلى السوق وصل في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي إلى 28,154 سعودياً وسعودية، بينما بلغت أعدادهم في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 48,471 شاباً وشابة، وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وصلت أعدادهم إلى 36,062 سعودياً وسعودية، فيما بلغت أعدادهم حتى منتصف الشهر الحالي 12,280 شاباً وشابة. وتشمل المبادرات، التي أطلقتها الوزارة: إطلاق برنامج «دعم نمو التوطين بالمنشآت»، و«تنظيم العمل عن بعد»، و«تنظيم العمل الحر»، وبرنامج «التوطين في المناطق»، إلى جانب حملة «تصحيح الأنشطة»، و«إطلاق وتطوير برنامج نطاقات»، و«برنامج العمل الجزئي».
وذكرت الوزارة في وقت سابق، تسجيل 5829 سعودياً وسعودية في بوابة العمل الحر، منذ انطلاق البرنامج في الـ 20 من محرم الماضي، وذلك عبر بوابة البرنامج، مشيرة إلى أنه تم إصدار وثيقة العمل الحر خلال تلك الفترة لـ 2024 ممارساً وممارسة للعمل الحر. وبيَّن أباالخيل أن «هدف» يساهم في دفع نسبة من قيمة اشتراك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، نيابة عن ممارس العمل الحر المشترك في البرنامج، بهدف توفير الحماية الاجتماعية لممارسي العمل الحر (ذكوراً وإناثاً) في المملكة. وأوضح أن الصندوق يدعم ممارسي العمل الحر بدفع ما يعادل نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية للحاصلين على رخصة عمل حر، تُدفع مباشرة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في شكل شهري؛ وذلك من خلال مساهمة «هدف» بدفع مبلغ 540 ريالاً شهرياً للسنة الأولى، و 360 ريالاً شهرياً للسنة الثانية، موضحاً أن مدة دعم المستفيد تصل إلى 24 شهراً من تاريخ اشتراكه الاختياري في التأمينات الاجتماعية.

وزير العدل يوافق على افتتاح أقسام نسائية في محاكم التنفيذ

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26262439

المدينة المنورة - «الحياة»
اعتمد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني افتتاح أقسام نسائية جديدة في محاكم التنفيذ تختص بتسهيل الاستعلام عن الإجراءات، وخصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية، وإرشاد المراجعات داخل محاكم التنفيذ، مراعاة لواقع تلك القضايا الأسرية.

وأكد الصمعاني، خلال اللقاء الدوري الـ 10 لرؤساء محاكم التنفيذ بالمملكة، الذي عقد في المدينة المنورة الخميس الماضي، أن استقلالية قضاء التنفيذ أعطته قوّة ومكنته من فرض الإجراءات اللازمة، التي تضمن تطبيق الأحكام، وتنفيذ السندات.

وبين وزير العدل أن قضاء التنفيذ سنام الأحكام الشرعية، وأهم مرحلة محورية من مراحل القضية، لكونه يستهدف تطبيق الأحكام، واسترداد الحقوق، وذلك بمختلف الأدوات التقنية المعززة لعمل محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة.

ونوه رئيس المجلس الأعلى للقضاء بأهمية المبادرات والمشاريع التي تم اعتمادها للوصول بقضاء التنفيذ إلى ما وصل إليه، مستشرفاً المستقبل برؤية الوزارة في الانتقال بقضاء التنفيذ إلى منظومة رقمية متكاملة، مشيراً إلى أن التحول الرقمي بدأ فعلياً في مشروع «محكمة بلا ورق».

وناقش الاجتماع تطوير إجراءات الربط والاستمرار في تحسين النظام الآلي لقضاء التنفيذ ليكون بآلية أسرع، كما تطرق اللقاء للإجراءات المتعلقة بطلبات التنفيذ المقدمة من أشخاص غير مرخص لهم بمزاولة نشاط التمويل، إضافة إلى أن اللقاء تناول تخصيص دوائر لتنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية.

من جانب آخر، التقى أمير منطقة المدينة المنورة فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير العدل، وعدداً من مرافقيه من القضاة بالمنطقة. ورحب الأمير بوزير العدل، مشيداً بما تبذله الوزارة بالمنطقة من خلال وتيرة التطوير المتسارعة وتسخير التقنية لخدمة المراجعين والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها الوزارة.

وأعرب الصمعاني عن شكره لأمير منطقة المدينة المنورة، مؤكداً حرصه الدائم على دعم مرافق الوزارة بالمنطقة واهتمامه بمسيرة الجهاز العدلي وسبل تطويره. مبيناً أن الوزارة تعمل على بذل جهودها لتحقيق تطلعات القيادة الحكيمة التي تسعى للوصول بالخدمات في جميع المجالات إلى أعلى مستوياتها.

الحياة
AL HAYAT

122 ألف سعودي وسعودية يدخلون سوق العمل خلال2017

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 ربيع ثاني 1439هـ - 23 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26254785

الحياة - الدمام

كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (السبت)، أن عدد السعوديين والسعوديات الذين دخلوا سوق العمل خلال العام الحالي حتى 15 كانون الأول (ديسمبر) الجاري، بلغ 121.766 شاباً وفتاة.

وأشارت الوزارة على لسان الناطق باسمها خالد أبا الخيل، إلى أن أعداد المنضمين إلى السوق وصل في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، إلى 28.154 سعودياً وسعودية، بينما بلغ عددهم في شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي 48.471 شاباً وفتاة، وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وصل عددهم إلى 36.062 سعودياً وسعودية، فيما بلغ عددهم حتى منتصف الشهر الحالي 12.280 شاباً وفتاة .

ولفت أبا الخيل إلى أن المبادرات التي أطلقتها في شهر أيلول الماضي، أسهمت في تحسين وتطوير سوق العمل، وتمكين السعوديين والسعوديات ورفع مستوى مشاركتهم في بيئات عمل مناسبة ولائقة ومنتجة.

وتشمل المبادرات إطلاق برنامج دعم نمو التوطين في المنشآت، وتنظيم العمل من بعد، وتنظيم العمل الحر، وبرنامج التوطين في المناطق، إلى جانب حملة تصحيح الأنشطة، وإطلاق وتطوير برنامج نطاقات، وبرنامج العمل الجزئي.

بحث تعديلات تختص بنوع التأشيرة وتحصيل الرسوم ومدة البقاء للعمرة

الشورى يطالب هيئة السوق المالية بتعزيز قواعد تحسين الإفصاح وحماية المستثمرين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 ربيع ثاني 1439هـ - 22 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1648688

الرياض - محمد الشيباني

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة الاثنين المقبل على مطالبة هيئة السوق المالية بالقيام بتعزيز قواعد تحسين الإفصاح وحماية المستثمرين والمتعاملين، وطرح برامج وسياسات وإجراءات ضمن جدول زمني طموح لتحقيق عمق أكبر لسوق الأسهم والسندات، كما يصوت خلال الجلسة على عدد من توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تطالب الهيئة العامة للموانئ بالتوسع في مجال تطوير وتوظيف تقنيات وتطبيقات التعاملات الإلكترونية في مشروعات المؤسسة المستقبلية والربط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص المستفيد من خدمات الموانئ.

وخلال جلسة الثلاثاء المقبل يصوت المجلس على عدد من توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات تطالب صندوق التنمية العقارية بالإسراع في تنفذ الأمر السامي المتضمن تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة، ودراسة أنواع القروض والمبادرات المطروحة من حيث إقبال المواطنين على بعضها وإحجامهم عن بعضها الآخر ومعرفة الأسباب وطرح الحلول والمعالجات المناسبة. ويستمع المجلس خلال هذه الجلسة إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية ثم يصوت المجلس على توصيات اللجنة بشأن التقرير، بعد ذلك يناقش تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1437/ 1438هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام المهن الحرة، وتقرير اللجنة المالية بشأن مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد المقدم من عضو المجلس السابق سليمان بن سعد الحميد، وقد أكدت للجنة عدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح المقدم إذ اتضح للجنة أن مصادر تمويل الصندوق المقترح يعتمد على فرضية وجود فوائض في حسابات الميزانية، وأيضاً استخدام الاحتياطي العام، ورأت اللجنة أن التحديات الحالية مع انخفاض الإيرادات يضعف إمكانية هذا المصدر، كما أن استخدام الاحتياطي العام يخضع لأولويات وطنية وتنموية شاملة. وفي جلسة الشورى الثامنة التي يعقدها المجلس الأربعاء المقبل يصوت المجلس على عدد من توصيات لجنة التعليم والبحث العلمي تطالب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بتحديث مناهج المعاهد التقنية الثانوية بما يتلاءم مع حاجة سوق العمل، وتنمية ثقافة احترام العمل التقني والمهني، وتعزيز صورته الإيجابية في المجتمع خاصة في أوساط الشباب والفتيات، وذلك على طريق تنسيق الجهود الإعلامية وتكثيفها، كما يناقش المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن استكمال الإجراءات النظامية حيال تطبيق رسوم تأشيرات الدخول والمرور والمغادرة والخروج والعودة إلى المملكة، إذ أوصت اللجنة بالموافقة على عدد من التعديلات المتعلقة بنوع التأشيرة والجهة المختصة وكيفية تحصيل الرسوم ومدة البقاء في المملكة ومدة البقاء للعمرة. وضمن بنود الجلسة ذاتها يناقش المجلس خلال هذه الجلسة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 37 - 1438، وتوصيات اللجنة التي طالبت الهيئة بتطوير عمل الإحصاء من خلال العمل على تطوير إحصاءات مشروع التعداد السكاني لعام 2020م، وتحديث نصف سنوي وسنوي لبيانات مسار مستويات دخل الأسر السعودية ومتوسط إنفاقها وحجم القوة الشرائية للمستهلك في الاقتصاد السعودي حسب القطاعات. ومن الموضوعات

المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن تقرير سنوي لصندوق التنمية الزراعية، وآخر للجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير سنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الشورى: 8 شروط لـ" رد الاعتبار« بقوة النظام أو حكم قضائي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553970

جابر المالكي

علمت «المدينة» أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى أجرت تعديلات على مقترح نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار حيث يسد المقترح فراغاً تشريعياً استمر لعقود وسيحل محل جميع اللوائح الوزارية والقرارات والتعاميم السابقة بهذا الخصوص وفق تقرير اللجنة.

وأكدت المصادر أن هناك 8 شروط لرد الاعتبار سواء بقوة النظام أو بحكم قضائي منها انقضاء 7سنوات على تنفيذ الأحكام الجزائية الموجبة للتسجيل بصحيفة السوابق وتنفيذ العقوبة تنفيذا كاملا أو صدور عفو عنها أو عن بعضها،مشيرة الى تعديلات اجريت على المشروع المقدم من عضوي الشورى السابقين الدكتور ناصر الشهراني والدكتور سعد مارق تتعلق بترتيب مواده، وتجزئة بعضها ودمج أخرى بحسب المعتبر منطقياً في ترتيب الأنظمة.

تسجيل جنائى للمنشآت

واوضح تقرير اللجنة أن المشروع المعروض للمناقشة غدا أدرج الشخص الاعتباري في صحيفة السوابق عند ثبوت دانته حيث إن الشخص الاعتباري في النظم الحديثة والقوانين صار كياناً شبيهاً بالشخص الطبيعي,

وأنه ليس في الشريعة ما يمنع تحميل الشخص الاعتباري جميع المسؤوليات المدنية والجنائية وفق ضوابط ومعايير تتحقق بها تلك المسؤولية، كما أن النظم السعودية اعتبرت مبدأ المسؤولية الجنائية على الشخص الاعتباري، كأنظمة مكافحة الرشوة والمخدرات وغسل الأموال.

وأكدت اللجنة أن لتسجيل الجريمة على الشخص الطبيعي حافزاً للجمعيات العمومية والمساهمين والشركاء وصناع القرار على حسن الاختيار وصرامة الرقابة، مشددةً على أن المنشآت أحوج للتسجيل الجنائي وحرمان بعض المسجلين من بعض الامتيازات والمنافع بنفس المقاصد التي اعتبرها المشرع في التسجيل الجنائي على الشخص الطبيعي، لكون هذه المنشآت في الغالب تملك رؤوس أموال كبيرة التي قد توظفها في أعمال ضخمة من الرشاوى الكبرى والتزوير والإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر.

الرد والحقوق والخاصة

ولا يسري رد الاعتبار وفق النظام المقترح على الحقوق الخاصة التي ترتبت على الحكم الجزائي، كما للمحكمة إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار بناء على طلب النيابة، إذا ظهر أن المحكوم عليه قد صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها، أو إذا حكم على مقدم الطلب في جريمة وقعت قبل رد الاعتبار، ويعتبر كل تسجيل لحكم جزائي في صحيفتي السوابق والحالة الجنائية تم خلافاً لأحكام هذا النظام باطلاً ويتم شطبه بقوته.

ووفقاً لأحكام نظام التسجيل الجنائي تسجل الأحكام الجزائية في صحيفة السوابق وفقا لشروط محددة،وتختص النيابة العامة بالتحقق من طلبات رد الاعتبار، وتفصل المحكمة فيها إذا كان المحكوم عليه يقيم في نطاق اختصاصها المكاني، كما تقوم الداخلية بتسجيل السوابق والحالة الجنائية والتأشير في صحيفتيها إذا صدر حكم برد الاعتبار أو رده بقوة النظام.

«حساب المواطن»: قيمة الدعم يحددها دخل الأسرة وأفرادها ومقدار استهلاك الطاقة

حافظ: الحجز البنكي الصادر بقرار قضائي يشمل مستحقات البرنامج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553941

سعيدالزهراني - الطائف

أوضح «حساب المواطن» أن قيمة الدعم للمستحقين تتزايد أو تتناقص تبعا لدخل الأسرة وعدد أفرادها. وقال إن هناك أسرا استفادة من دعم شهري مقداره 1600 ريال، حيث قد تحصل أسرتان من المستحقين على دعم يقدر بـ 1100 ريال، رغم اختلاف عدد الأفراد، حيث إن حجم الأسرة ودخلها الشهري هما ما يحددان طريقة حساب الدعم.

وعن معايير الاستهلاك للوقود والكهرباء التي تم استخدامها لتحديد قيمة الدعم قال الحساب: تم تحديد قيم الدعم بناءً على معايير استهلاك محددة لمنتجات الطاقة (البنزين والكهرباء) وقد تم إجراء العديد من الدراسات للوصول لمعايير محددة بعد النظر في «دراسة فواتير الكهرباء الفعلية للأسر السعودية في فصلي الصيف والشتاء في جميع مناطق المملكة»، وقد تم الأخذ بمتوسط الاستهلاك في فصل الصيف كأساس للدعم. وشملت الدراسة تقدير استهلاك الأسر السعودية الفعلي للبنزين، والأخذ بمتوسط الاستهلاك كأساس للدعم.

كما أكد «حساب المواطن» أنه في حال كان موعد الصرف «مستقبلا» يوافق يوم الجمعة، سوف يكون موعد الصرف قبله بيوم وهو يوم الخميس، وفي حال كان موعد الصرف يوافق يوم السبت سوف يكون موعد الصرف يوم الأحد.

ولفت الحساب أنه لا يحق للبنك الاستقطاع من مبلغ الدعم المودع في حسابي لأي سبب، وفي حال حدوث ذلك لأي سبب كان يمكن التواصل مع مركز خدمة العملاء في البنك لإرجاع المبلغ المستقطع. وحول من لديه تجاره، أكد الحساب أن من يزاول أي نشاط تجاري يستطيع الاستفادة من البرنامج بشرط الإفصاح عن الدخل الناتج عن أي نشاط تجاري بالإضافة إلى انطباق جميع شروط البرنامج الأخرى عليه.

رئيس نزاهة: المملكة لا تتسامح مطلقا مع مرتكب الفساد كائنا من كان

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 ربيع ثاني 1439هـ - 23 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553804

واس - الرياض

أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن أن المملكة لا تتسامح مطلقاً مع الفساد ومرتكبه كائناً من كان، وقال بمناسبة ذكرى البيعة: «ها هي المملكة وفي عهد الملك سلمان تشهد مرحلة استثنائية

من مراحل مكافحة الفساد، التي رسم ملامحها ـ حفظه الله ـ في أول كلمة له عند توليه مقاليد الحكم عن إرادة لا تلين وعزم مستمر في مكافحة الفساد وحماية النزاهة، ولقد جاء التطبيق العملي في أوضح صور الحزم نحو مكافحة الفساد، والأخذ بأسباب القوة العادلة، للقضاء على كل مظاهر الفساد، وقد جاء الأمر الملكي الكريم بتشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، فهذا الأمر الملكي الذي يحمل في مضامينه رسالة واضحة على المستويين الوطني والدولي يؤكد بأن المملكة لا تتسامح مطلقاً مع الفساد ومرتكبه كائناً من كان، وأن هذا النهج يشكل أحد مرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل الطموح القوي لرؤية المملكة 2030، وتأكيدا لمكانتها الدولية ضمن مصاف الدول العشرين الأقوى اقتصاديا على مستوى العالم ».

وأكد أنه في ضوء هذه التوجهات السامية والدعم والاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ للجهات المختصة بمكافحة الفساد، وإسناده هذا الامر عبر تشكيل لجنة تعنى بمكافحة الفساد ليكون برئاسة مباشرة من سمو ولي العهد الأمين، لهو تأكيد بأن يستبشر هذا الوطن بمستقبل زاهر يرفض الفساد بكل صوره وأشكاله.

الجوازات: تجديد إقامة العمالة المنزلية حتى14 شهراً و"التجارية" 6 شهور

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 ربيع ثاني 1439هـ - 23 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553799

أمين رزق

أكدت إدارة الجوازات إمكانية تجديد إقامة العمالة المنزلية حتى 14 شهرًا، والعمالة التجارية حتى 6 شهور. وتبلغ أعداد العمالة المنزلية نحو مليونين، تمثل نسبة الإناث منهم نحو 62%، بينما يصل إجمالي العمالة الوافدة أكثر من 11 مليونًا. وأشارت الإدارة عبر موقعها الإلكتروني إلى إعفاء زوجة المواطن من رسوم المقابل المالي، بينما تلتزم بدفع رسوم الإقامة 500 ريال سنويًا. وأوضحت أن الإبلاغ عن العمالة المنزلية المتغيبة خلال 15 يومًا يكون مجانًا، موضحة أنه وفقًا للتعليمات لا يسمح بالإبلاغ عن تغيبها عن طريق منصة أبشر سوى لمرة واحدة. وألزمت الجوازات الحاصلين على تأشيرة خروج نهائي بتسليم الإقامة إلى منفذ الخروج، وفي حال فقدانها تسدد الغرامة. وأشارت الإدارة إلى أن المخالفات المرورية لا تمنع إصدار هوية مقيم للتابعين، لافتة إلى عدم وجود رسوم على إلغاء تأشيرة الخروج النهائي. وأكدت أن خدمة التفويض من خلال بوابة أبشر لا تشمل المقيم.

«العدل»: 160279 عملية في المحاكم وكتابات العدل خلال أسبوع

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1600403

«عكاظ» (النشر الإلكتروني)
كشفت وزارة العدل إحصاء لإجمالي العمليات التي تمت في المحاكم وكتابات العدل خلال أسبوع (من 29 ربيع الأول - 3 ربيع الآخر 1439)، إذ بلغت العمليات 160279 عملية.
وأوضحت وزارة العدل تفصيل العمليات: «تنفيذ» (بنسبة 15%)، «توثيق» (بنسبة 37%)، «قضائية» (بنسبة 48%).
وجاءت إجمالي عمليات التنفيذ 24415 عملية، شملت 12970 إحالة أو طلبا، 7712 حكما وقرارا، و3966 محضرا.
فيما عمليات التوثيق التي تمت بلغ إجماليها 59817 عملية، شملت 21512 عملية على العقار، و38305 وكالات.
أما العمليات القضائية فقد بلغت 76047 عملية، شملت 21152 إحالة، 38834 جلسة، و16061 حكما وقرارا.

بعد تطور حادثة «الفطيحة» ووصولها إلى التهديد

المعلم خواجي قلقاً من القتل: «أرجوكم انقلوني»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1600380

خضر الخيرات (جازان) @khdr09
«أرجوكم انقلوني.. لأؤدي عملي معلماً»، بهذه الكلمات ناشد المعلم محمد خواجي المسؤولين لإنهاء معاناته مع هواجس القتل التي تلاحقه بسبب حادثة الاعتداء التي شهدتها إحدى مدارس الفطيحة التابعة لتعليم صبيا.
وقال المعلم خواجي لـ«عكاظ»: «الحادثة توالت فصولها ولم تقف عند الاعتداء وحسب، بل تعدت إلى التهديد بالقتل من قبل والد المعتدين، إذ أثاروا الفوضى في اليوم التالي داخل المدرسة، وتلقيت اتصالا من زملائي لتحذيري من عائلة المعتدين بعد حضور والدهم إلى المدرسة وتهديده بقتلي إن لم أتنازل عن حقي في الاعتداء الذي وقع من قبل أبنائه الثلاثة أثناء مباشرتي عملي صباح الثلاثاء».
وزاد: «زملائي أرسلوا خطابات بحادثة التهديد إلى شرطة الفطيحة ومكتب تعليم بيش، كون ما حدث سلب كرامة المعلم ووقار العلم، متسائلا كيف سأعمل في جو مشحون يهددني بالقتل؟ كما أني أصبحت قلقلا على والديّ المسنيْنِ، إذ يعيشان حالة نفسية سيئة وقلقاً كبيراً من تداعيات الحادثة.
وتعد حادثة الاعتداء على المعلم خواجي الحادثة الثالثة إثارة في قضايا القتل والاعتداء بإدارة تعليم صبيا بعد مقتل المعلم الهوساوي على يد طالب في إحدى مدارس الداير، ومقتل عدد من موظفي مكتب الداير على يد زميلهم.

وكان تعليم صبيا استنكر على لسان متحدثه علي خواجي حادثة الاعتداء على المعلم، بينما كلف مدير مكتب تعليم محافظة بيش لجنة بالتحقيق في الاعتداء باشرت عملها الأربعاء، فيما علمت «عكاظ» أن الشرطة ألقت القبض على المعتدين ولايزالون قيد التوقيف.

التأمينات: لا تسجيل اختياريا لربات المنازل

المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=324678&CategoryID=2

الرياض: عبدالله بن فلاح 23-12-2017 10:05 PM

بينما استفسرت اللجنة المالية بمجلس الشورى عن مدى إمكانية تمكين ربة المنزل من الاشتراك الاختياري في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أكدت الأخيرة على عدم إمكانية ذلك. وأوضحت المؤسسة العامة للتأمينات في ردها على اللجنة المالية بالشورى حول تمكين المرأة ربة المنزل من التسجيل في التأمينات الاجتماعية، أن الاشتراك الاختياري في النظام يستهدف فئتين أساسيتين هما العاملون في المهن الحرة أو الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً معيناً أو العاملون خارج المملكة أو الأشخاص الذين سبق أن اشتركوا بنظام التأمينات وتوقف اشتراكهم لتمكينهم من الحصول على معاش أو تحسين قيمة المعاش، إضافة إلى أن فئة ربة المنزل لا تدخل من ضمن الفئات المستهدفة للاشتراك الاختياري.

شركة حصانة الاستثمارية

شددت اللجنة المالية بمجلس الشورى على المؤسسة العامة للتأمينات أن تضمن تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية من شركة حصانة الاستثمارية تشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري.

ولفتت المؤسسة العامة للتأمينات إلى أنه تم تأسيس شركة حصانة الاستثمارية بموجب مرسوم ملكي عام 1430، بهدف تولي إدارة استثمارات المؤسسة المالية داخل وخارج المملكة (بدون أن تتملك تلك الاستثمارات) وقد بدأت الشركة التشغيل الفعلي في أوائل عام 2014.

استراتيجية استثمارية

أوضحت المؤسسة أن الشركة بدأت إدارة استثمارات المؤسسة بشكل تدريجي منذ ذلك التاريخ، ويشرف على شركة حصانة مجلس إدارة يتكون من 7 أعضاء من بينهم 4 أعضاء من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات، ويمثل مجلس إدارة المؤسسة الجمعية العمومية للشركة. وبينت أن الشركة استعانت ببيوت الخبرة العالمية لدعمها في البدء في نشاطها الاستثماري، ووضع الإجراءات التنفيذية والرقابية والمالية بهدف الحرص على تطبيق أفضل وأحدث الممارسات الاستثمارية وتم من خلال مجلس إدارة شركة حصانة ومجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات وضع استراتيجية استثمارية طويلة المدى تشمل توزيع الأصول على المجالات الاستثمارية المختلفة بنِسَب محددة لكل مجال استثماري.

وأكدت التأمينات أن شركة حصانة لا تقوم بأي أعمال لأطراف أخرى لغير المؤسسة حيث إن نشاطها الوحيد هو إدارة استثمارات المؤسسة. وأشارت المؤسسة إلى أنها ستضمن تقاريرها القادمة بمعلومات أكثر تفصيلاً عن شركة حصانة مثل مهام الإدارات واللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.

شركة حصانة الاستثمارية

1430 وافق مجلس الوزراء على تأسيسها.

مساهمة سعودية مملوكة بالكامل للتأمينات.

تعنى بإدارة الاستثمارات وتنمية مواردها المالية.

المرونة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لها أن تؤسس أو تمتلك شركات أخرى بمفردها أو مع مستثمرين.

تمارس نشاطها على أسس تجارية كشركات القطاع الخاص.

عقوبتها السجن والغرامة المالية

"النيابة العامة": الإشاعات التي تمس النظام العام جريمة

المصدر: جريدة سبق الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/sk8qbf

عبدالله البرقاوي - الرياض 2 916,960
حذرت "النيابة العامة" من الإشاعات التي تمس النظام العام مؤكدة أنها "جريمة".
وقالت: "إنتاج الإشاعات التي من شأنها المساس بالنظام العام، أو إعدادها، أو إرسالها عن طريق الشبكة المعلوماتية، جريمة يعاقَب مرتكبها بالسجن مدة تصل لخمس سنوات، وبغرامة تصل إلى ثلاثة ملايين، وفقًا للمادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية".

تقليل وقت انتظار المرضى بـ٠ مستشفيات مكة"16 دقيقة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26284014

الرياض - صديق البخيت
بدأ برنامج أداء الصحة، الذي تقوم بتنفيذه صحة مكة المكرمة، بتطبيق نحو 43 مؤشراً لقياس الأداء في سبعة محاور خدمية، ما أسهم في تحقيق نتائج إيجابية في عدد من المؤشرات بالمستشفيات التابعة للمنطقة.
ووفقاً لهذا البرنامج، فإن مستشفى الولادة والأطفال تمكّن من تحسين مؤشر أداء مدة استقبال المريض من مدخل الطوارئ ووصوله للطبيب المعالج، إذ انخفض الوقت المستقطع من 76 دقيقة إلى 60 دقيقة، فضلاً عن خفض وإعادة توجيه المرضى لمراكز الرعاية الصحية الأولية للحالات غير الطارئة، التي لا تحتاج إلى خدمات حرجة طارئة من 92 في المئة إلى 56 في المئة، وذلك حرصاً على حصول المريض للخدمة الصحية بجودة وكفاءة عالية.
فيما جرى إنشاء فريق من قسم جراحات اليوم الواحد في مستشفى الملك فيصل، للعمل على تفعيل سياسات وإجراءات القسم وزيادة عدد العمليات، ما أسهم ذلك في زيادة عدد الحالات من حالة واحدة باليوم إلى أربع حالات باليوم، وزيادة استخدام القسم من 22 في المئة إلى 73 في المئة، إذ سيتيح ذلك تقليل قوائم الانتظار للعمليات بشكل عام.
كما نفّذ مستشفى الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة مشروع جدولة الجراحات فتبدأ الحالة الأولى في الوقت المجدول لها يومياً، بحيث لا تتأخر وتؤثر على بقية جدول الجراحات ورفعها حتى وصلت إلى 80 في المئة، ما انعكس على زيادة مؤشر الاستخدام الأمثل للجراحات.
كذلك قام مستشفى النور التخصصي بتنفيذ مشروع في أقسام التنويم يعمل على تقليص الفترة ما بين خروج المريض ومغادرته الفعلية من المستشفى، إذ كان يستغرق ست ساعات للخروج الفعلي، وقلص ليصبح أربع ساعات، وتنشيط مرور الاستشاريين في عطلة نهاية الأسبوع في إطار استمرار الخدمات الصحية المقدمة للمريض على مدار الأسبوع، فيما كانت نسبة مرور الاستشاريين قبل بداية المشروع تصل إلى نسبة 12 في المئة، ووصلت بعد التطبيق إلى 26 في المئة.

ويهدف برنامج أداء الصحة إلى تعزيز فعالية الكفاءة وزيادة الإنتاجية، وتقليل الهدر وبناء ثقافة رفع الأداء لتحقيق معايير عالمية للرعاية في جميع مستشفيات الصحة، من خلال تطوير مواردها، وقياس الأداء الفعلي لتحديد الفجوات وتنفيذ مشاريع تحسين هادفة، وهو ما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للتحول الوطني 2020 نحو تحقيق رؤية المملكة 2030، إذ يشمل حالياً 70 مستشفى مرجعياً، وعاماً، وصحة نفسية.

"العدل" تدشن الدليل المرجعي لإدارة المشاريع وتنفيذ البرامج

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26283995

الرياض - الحياة

دشنت وزارة العدل أمس (الأحد) الدليل المرجعي لإدارة المشاريع العدلية، ضمن مهمات أعمال مكتب البرامج والمشاريع، الذي يعمل على متابعة وتنفيذ المبادرات والبرامج التي تخص أعمالها.

وذكرت الوزارة أن الدليل يوضح جميع إجراءات إدارة المشاريع والبرامج التطويرية، التي تنفذها الإدارات المعنية بها، لرصد المعوقات التي تتسبب في تأخير تنفيذ المشاريع والبرامج، والتعامل معها بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية في إدارة المشاريع وإنجازها، بدايةً من عمل ميثاق للمشروع، مروراً بإدارة الأخطار والمشكلات التي تتسبب في تأخر المشاريع، ومعالجتها في الوقت المناسب، وحتى إغلاق المشروع بعد تنفيذ خطة الانتقال وإدارة التغيير والتشغيل، وفق نظام حوكمة احترافي.

وتُقيّم وزارة العدل برامجها ومشاريعها بتقارير دورية يتم من خلالها رصد الأداء وسير العمل، ورصد العقبات التي تواجهها، وتعديلها لأداء الأعمال لكل الوكالات والإدارات، والرفع بها إلى متخذي القرار للبت فيها ومعالجتها وفق خطة وإجراءات تصعيد محددة، ما يتيح حوكمة المشاريع ومتابعة تقدمها، وإظهار تقارير المؤشرات وفق أحدث الممارسات العالمية الاحترافية. وتغطي هذه البرامج والمشاريع التطويرية قطاعات الوزارة القضائية والتوثيقية والتطويرية.

ويأتي الدليل امتداداً لما تم رفعه سابقاً في موقع إنترنت للمكتب، الذي يلخص مراحل حياة المشروع وما يتعلق به من آليات ونماذج وإجراءات بما يتوافق مع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، لضمان طرح وتنفيذ المشاريع وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

يذكر أن استخدام وزارة العدل آليات متابعة وتقويم الأداء الدوري يأتي بوصفه أحد أهم خطواتها في مراجعة وتصحيح مسار أعمالها ومشاريعها، من أجل الوصول إلى خدمات عدلية مميزة وقضاء مؤسسي يسهم في خدمة المستفيدين.

من جهته، أوضح الدكتور محمد بن عوضة آل الشيخ المستشار والمشرف العام على مكتب البرامج والمشاريع أن الوزارة تعمل على متابعة تنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع، من خلال مكتب إدارة البرامج والمشاريع (PMO) بالوزارة، الذي يهدف إلى مساعدة ودعم وكالات الوزارة في تحويل مبادراتها إلى برامج ومشاريع تسهم في تحقيق الوزارة لأهدافها الاستراتيجية المتوافقة مع رؤية المملكة 2030، وتحقيق أعلى قيمة من الموازنات المصروفة (Value for Money)، وأيضاً التأكد من توافق المشاريع مع توجهات الوزارة الاستراتيجية، وعمل التقارير الدورية عن تقدم المشاريع والإنجازات التي تمت بها، وقياس مدى تحقيق هذه المشاريع لأهدافها.

ديوان المظالم يطلق خدمة "بيانات المترافعين الإلكترونية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26283968

أطلق ديوان المظالم عبر بوابته الإلكترونية أمس، خدمة «بيانات المترافعين الإلكترونية»، ميسرة للعمل القضائي وبالأخص للدائرة القضائية ومهمة في عملية معرفة المترافع ووصفه القضائي وسريان التراخيص ونحوها من معلومات مهمة للدائرة القضائية، وذلك من خلال إطلاق خدمة «بيانات المترافعين»، التي تم فيها توظيف التقنية والتعاون الإيجابي المشترك مع الجهات العدلية بما يعين وييسر في التوصل الدقيق لبيانات المترافع أمام الدائرة القضائية، وكل ما يلزمه الشأن ويتطلبه العمل القضائي من معرفة صفة حضوره، وعدد القضايا التي يترافع فيها متمثلة بخدمة تنبيه القضاة على الوكلاء غير المحامين.

وأوضح المتحدث باسم ديوان المظالم سليمان الشدي أن الخدمة تأتي لتمكن الدائرة القضائية من معرفة نوع الوكيل المترافع أمام الدائرة، إن كان محامياً مرخصاً أم غير ذلك، مع ما توفره هذه الخدمة من المميزات التي تتيح معرفة الدعاوى المترافع فيها، والشكل الآلي في محضر الجلسة بما يتوافق والنصوص النظامية الإجرائية الواردة في هذا الشأن.

يذكر أن البوابة الإلكترونية لديوان المظالم أطلقت خلال الفترة الماضية عدداً من الخدمات الإلكترونية، التي تتيح للمستفيدين الاطلاع والاستفسار عن معاملاتهم، وتضمن تيسير الإجراءات، وسرعة اتخاذها بما ينعكس إيجاباً على سرعة إنهاء إجراءات التقاضي أمام محاكم ديوان المظالم، وذلك بمتابعة وإشراف من رئيس ديوان المظالم الشيخ الدكتور خالد اليوسف، بهدف الاستفادة من التقنية الحديثة الآمنة لتحقيق التيسير في الإجراءات وتمكين المستفيدين من الاطلاع على ما يخصهم من بيانات بما ينعكس على سير الدعوى القضائية إيجاباً، لتحقيق قضاء عادل وناجز، وفق تطلعات ولاة الأمر.

بغدادي: 3233 شكوى من مستشفيات مكة خلال عام.. وحل99 ٪ منها

تطوير 93 قسما بالمستشفيات والمراكز الصحية لاستقبال الشكاوى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554117

إبراهيم جبريل – مكة المكرمة تصوير- منصور السندي

كشف كامل بن حامد بغدادي مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة منطقة مكة المكرمة - عن تلقي الإدارة 3233 شكوى عبر وسائل متعددة ومختلفة خلال عام الماضي، جرى حلّ ومعالجة وإغلاق 99 % منها، مشيرًا إلى أن العمل على مدار 24 ساعة في 9 مستشفيات، إضافةً إلى تقديم الخدمات بجميع المراكز الصحية في الأقسام الرجالية والنسائية، والتي يبلغ عددها 84 مركزًا صحيًّا.

وقال إنه «يتم استقبال الملاحظات والاقتراحات عن طريق جميع وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة، إضافةً إلى رقم وزارة الصحة الموحد 937، ويوجد رقم مباشر لصحة مكة المكرمة، إضافةً إلى وجود صناديق للاقتراحات والملاحظات بكل منشأة صحية، مُوَضَّحًا بها أرقام التواصل الخاصة بحقوق وعلاقات المرضى بالمنشأة الصحية». وفيما يلي نص الحوار:

- ما هي أبرز مهام إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة منطقة مكة؟

* التعامل مع ملاحظات واقتراحات المرضى وذويهم؛ بهدف تحسين الخدمات الصحية المقدمة في المنشآت الصحية، ودراسة ملاحظات المرضى على الخدمات الصحية المقدمة لهم، وتحديد أسباب الخلل، والعمل على إيجاد الحلول بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفق الإجراءات المعتمدة، والمشاركة في تنفيذ البرامج التثقيفية لتعريف المرضى وذويهم بحقوقهم وواجباتهم في المنشآت الصحية، والمشاركة في إجراء البحوث والدراسات الإحصائية المتعلقة بحقوق المرضى في المنشآت الصحية، وتدريب وتأهيل العاملين في حقوق وعلاقات المرضى بالمنشآت الصحية.

المقاييس والمعايير

- ما المقاييس والمعايير التي تعتمدون عليها خلال تقديمكم الخدمات للمرضى والمراجعين؟

* قياس رضا المرضى بأقسام التنويم والطوارئ والعيادات الخارجية بالمستشفيات، إضافةً إلى قياس رضا المرضى بالمراكز الصحية عن الخدمات المقدمة بها.

- كم عدد مكاتب حقوق وعلاقات المرضى الحالية، سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية بمكة الكرمة؟

* تتمركز أقسام حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفيات بقسم رئيس داخل المستشفى، وآخر بقسم الطوارئ يعمل على مدار 24 ساعة، ويبلغ عدد المستشفيات بمكة المكرمة 9 مستشفيات، إضافةً إلى تقديم خدماتنا بجميع المراكز الصحية بمكة المكرمة في الأقسام الرجالية والنسائية والتي يبلغ عددها 84 مركزًا صحيًّا.

- كم بلغت أعداد الشكاوى التي تلقتها أقسامكم الموقرة؟ وكم الأعداد التي تمت معالجتها وإغلاقها؟

* تختلف أعداد الشكاوى المقدمة لأقسام حقوق وعلاقات المرضى بالمنشآت الصحية من عام لآخر، ويتم معالجتها جميعها حسب الأنظمة والتعليمات المتبعة.

عدد الشكاوى

- ما نسبة الإنجاز في إغلاق الشكاوى والتعامل مع المقترحات التي تصلكم من المرضى والمراجعين؟

* قد تصل نسبة الإنجاز في إغلاق الشكاوى إلى 99 %

، ويتم التعامل مع المقترحات التي تصلنا من المرضى والمراجعين بكل شفافية واهتمام، ويتم دراستها وعرضها في الاجتماعات الدورية.

- لامسنا تطورًا كبيرًا في إدارات حقوق وعلاقات المرضى بشهادة من التقينا معهم ميدانيًّا. ما هو جديدكم لإعطائهم مساحةً أكبر في السماع عن ملاحظاتهم وشكاواهم إن وجدت؟

* عمل حقوق وعلاقات المرضى بالمنشآت الصحية على مدار 24 ساعة، ويتم استقبال الملاحظات والاقتراحات عن طريق جميع وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة، إضافةً إلى رقم وزارة الصحة الموحد 937 ويوجد رقم مباشر لصحة مكة المكرمة، إضافةً إلى وجود صناديق للاقتراحات والملاحظات بكل منشأة صحية، موضحًا بها أرقام التواصل الخاصة بحقوق وعلاقات المرضى بالمنشأة الصحية.

- مسمى إدارتكم حقوق وعلاقات المرضى. هل هذا يعني بأن عملكم خاص بالمراجع والمريض فقط دون الموظفين مقدمي الخدمات؟

* تقدم أقسام حقوق وعلاقات المرضى خدماتها للمرضى والمراجعين، إضافةً للنظر في بعض شكاوى الموظفين بالمنشآت الصحية.

- شاهدنا تطورًا كبيرًا وكسر الحواجز بين المريض ومقدمي الخدمات في بعض المستشفيات. هل هذا التوجه سيتم تعميمه على المنشآت كافة مقدمة الخدمة للخدمات؟

* حسب توجيهات وزير الصحة بضرورة التواجد بجوار المريض، وتقديم أفضل الخدمات الصحية له - وَجَّه مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة بتنفيذ تلك التوجيهات في المستشفيات والمراكز الصحية كافةً.

علاقات المرضى

- هل دوركم يقتصر فقط على متابعة أقسام حقوق وعلاقات المرضى في المستشفيات والمراكز الحكومية؟ أم تتابعون وتشرفون على المستشفيات والمستوصفات الخاصة؟

* تشرف إدارة حقوق وعلاقات المرضى على أقسام حقوق وعلاقات المرضى بالمنشآت الصحية بالقطاع الحكومي والخاص، وتقبل الشكاوى والملاحظات والاقتراحات من كلا القطاعين.
- أخيرًا ما أهم البرامج والاحتفالات التي قمتم بها، أو تنوون تنظيمها في المستقبل لتعزيز ثقافة حقوق وعلاقات المرضى؟
* تشارك حقوق وعلاقات المرضى بالبرامج والاحتفالات التي تهتم بتعزيز ثقافة الوعي لدى المرضى والمراجعين بالأيام العالمية والتطوعية، ومن أبرز المشاركات اليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى المشاركة باليوم التطوعي بمركز البيضاء، ومبادرة «كلنا مسؤول»، والتي تهتم بإشراك المرضى وذويهم في الاجتماعات الدورية مع المسؤولين داخل المنشأة الصحية، إضافةً إلى توزيع الأجهزة اللوحية الذكية لاستقبال والتواصل لحل الشكاوى، وتوحيد الزي الرسمي للعاملين في أقسام حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفيات والمراكز الصحية.

مختصون: نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية يحمي المجتمع من فتنة مواقع التواصل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554048

جوهرة الغامدي

أكد مختصون أن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، يعد السبيل الوحيد، لمواجهة الفتنة التي يثيرها البعض على مواقع التواصل الاجتماعي، إما بنشر الأخبار الكاذبة، أو التحريض للأفكار المنحرفة، أو حتى محاولات اختراق الحياة الخاصة للمشاهير، الذين يمتلكون حسابات، وصفحات على هذه المواقع.

وقالت الدكتورة فتحية القرشي، الأستاذ المساعد بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، في جامعة الملك عبدالعزيز، إن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، يستندون إلى حاجات إنسانية ملحة؛ مما يدفعهم إلى متابعة كل ما ينشر على هذه المواقع، بداعي الاستطلاع والمعرفة وسد وقت الفراغ، وهو ما يشكل خطورة عليهم؛ من احتمال تأثرهم سلبيا بما ينشره هؤلاء المشاهير عن حياتهم الخاصة. وأضافت أن بعض مشاهير التواصل الاجتماعي، يلجأون إلى التهويل وتضخيم الأحداث، كما يستغل البعض حالات عنف، أو إعاقة، لجذب التعاطف، أو شد الانتباه، لضمان استمرار المتابعة، الأمر الذي يهدد المتابعين بالوقوع ضحية معلومات خاطئة. بدورها قالت الدكتورة سميرة الغامدي، الأخصائية النفسية، إن مشاهير التواصل الاجتماعي، يسغلون وجود البرامج والتطبيقات، ليتحولوا إلى شخصيات معروفة، مشيرة إلى أنهم يلجأون لضمان الانتشار إلى نشر أشياء جيدة، وأخرى سيئة، وهو ما يستدعي المواجهة، والضبط، عبر نظام قانوني واضح.

المستشار القانوني، أحمد الغامدي، يرى أن بعض الأفكار المغلوطة والممارسات الخاطئة، في وسائل التواصل الاجتماعي، لا يمكن مواجهتها إلا من خلال النظام القانوني، لمكافحة جرائم المعلومات.

وأضاف: «حتى إن ارتفع سقف الحرية، في هذه الوسائل، فإنها لا يجب أن تبقى دون رقيب»، مشيرا إلى أن المملكة تحارب انتهاك الخصوصية والحقوق الشخصية للأطفال والكبار، لذا فإن من حق أي شخص رفع دعوى أمام الجهات المختصة، إذا تعرض للتعدي عليه من خلال هذه الوسائل.

40 ٪ نسبة الحراسات الأمنية النسائية في الجامعات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1600622

زين عنبر (جدة) zain_anbar@

أعلن رئيس لجنة الحراسات الأمنية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة الدكتور عبدالله الشهري لـ «عكاظ»، ارتفاع حصة الكوادر النسائية في الحراسات الأمنية إلى 40 % في الجامعات وبعض العقود الحكومية، وزيادتها إلى 15% في القطاعات الأخرى كالمستشفيات والمراكز التجارية، بعدما كانت في الأعوام الماضية تتراوح من 3 إلى 5 %.

وتوقع أن يشهد القطاع ارتفاعا في نسبة توظيف المرأة تماشيا مع التوسع في مشاركة المرأة في سوق العمل وحاجة القطاعات الحكومية والأهلية في توظيف المرأة في مجال الحراسات الأمنية.

وبين الشهري أن الهيئة العليا للأمن الصناعي من منطلق إشرافها على القطاع ستعمل في الفترة المقبلة على إيجاد تنظيمات تطويرية عبر إنشاء معاهد تدريبية لرفع مستوى الأداء والكفاءة للعاملين والعاملات في القطاع.

دمج 1500 طالب وطالبة من ذوي الاحتياجات في جازان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=324766&CategoryID=5

جازان: سعاد عسيري 24-12-2017 PM 9:56

أثمرت جهود الإدارة العامة للتعليم بمنطقة جازان عن اندماج أكثر من 1500 طالب وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الدراسية والمجتمع، بعد أن تم تهيئة الميدان التربوي بالمنطقة من الناحية المهنية لتنفيذ مرحلة التعليم الشامل، من خلال تدريب العاملين على هذه الفئة الغالية على الجميع.

مراحل انتقالية

سعت الإدارة في تقديم خدماتها التعليمية والتربوية لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث نفذت 41 برنامجًا في مسار العوق الفكري، و18 برنامجًا في العوق البصري، وبرنامجًا في العوق السمعي، و 6 برامج لضعاف السمع، إلى جانب 7 برامج للتوحد، و68 برنامجًا في صعوبات التعلم، و3 برامج في فرط الحركة وتشتت الانتباه، وبرنامج «يسير».

وأرجع مدير إدارة التربية الخاصة بالإدارة العامة للتعليم بمنطقة جازان توفيق بن طاهر علاقي، هذا الإنجاز في الميدان التعليمي والتربوي لذوي الاحتياجات الخاصة، إلى مجموعة من المتغيرات التي شهدتها التربية الخاصة بجازان، بتقديم خدماتها عبر مراحل انتقالية بدأت من خلال مرحلة المعاهد الخاصة التي كانت تسمى معاهد التربية الخاصة، حسب نوع العوق، فيما تبعتها مرحلة افتتاح معهد «الأمل» للصم للبنين عام 1413هـ مع السكن الخاص للطلاب، والذي كان يخدم محافظات منطقة جازان، فيما شهد العام التالي 1414 افتتاح معهد التربية الفكرية لخدمة طلاب التربية الفكرية للبنين، الذي قدم خدماته للطلاب من ذوي العوق الفكري بكافة المحافظات.

فصول خاصة

أشار علاقي إلى أن عام 1422 شهد افتتاح معهد «الأمل والنور» للبنات، لخدمة الطالبات ذوات العوق السمعي والمكفوفات، حيث اتسمت تلك المرحلة ببعدها عن مفهوم الدمج. وقال: إن الإدارة تسعى إلى مواصلة تطوير مراحل التربية الخاصة، بهدف تلافي السلبيات من خلال مرحلة الدمج من الدرجة الثانية لطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عبر تقديم الخدمات في فصول خاصة داخل مدارس التعليم العام، التي بدأت بافتتاح أول برنامج للمكفوفين عام 1418 في مدرسة طارق بن زياد، فيما جرى التوسع في افتتاح البرامج لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس قريبة من مناطق سكنهم، حتى وصل عدد البرامج عام 1421 إلى أربعة برامج تخدم الصم والمكفوفين والتربية الفكرية.

أكد: سنتابع الإنجاز لضمان استقراره بما يوفر للشباب السعودي بيئة عمل محفزة

"القحطاني": 100٪ نسبة توطين قطاع الذهب والمجوهرات بالعاصمة المقدسة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/8dnNTV

عبدالله الراجحي - مكة المكرمة 2 197,782
قاد مستشار وزير العمل والتنمية الاجتماعية المشرف على فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة، الدكتور محمد القحطاني، مساء اليوم حملة للتأكد من تطبيق قرار توطين قطاع الذهب بالمنطقة المركزية بجوار الحرم الشريف بالعاصمة المقدسة لأسواق الذهب والمجوهرات بمشاركة الرافد الأمني والتأمينات الاجتماعية وعدد من مفتشي الوزارة للتأكد من تطبيق المحلات لقرار توطين قطاع الذهب والمجوهرات.
وأكد مستشار وزير العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عقب الحملة بأن قطاع الذهب والمجوهرات بالعاصمة المقدسة موطّن وبنسبة ١٠٠٪؛ وأوضح أن الوزارة ستستمر بمتابعة هذا الإنجاز لضمان استقرار القطاع بما يوفر للشاب السعودي بيئة عمل محفزة وآمنة، وبما يضمن النمو المتوازن لهذا القطاع بالمنطقة وأعرب عن أمله في أن تعلن بقية مدن المنطقة قريباً وصولها لنسبة ١٠٠٪ من التوطين.

"تعليم عسير": يتم التحقيق في الشكوى وتطبيق الإجراءات النظامية معلم يضرب طالب ابتدائي بالعقال ويسبب له كدمات متفرقة بخميس مشيط

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/NQm2fd

سعود الدعجاني - خميس مشيط 0 10355,014
شكا ولي أمر طالب بإحدى المدارس الابتدائية بخميس مشيط من اعتداء معلم رياضيات على ابنه بالعقال والتسبب له بكدمات متفرقة في جسده ورأسه.
وقال فالح هادي الشهراني، والد الطالب، لـ"سبق" إن ابنه "تركي" الذي يدرس بالصف السادس الابتدائي، تعرض للضرب الحصة الثانية اليوم الأحد من قبل معلم الرياضيات بالعقال، ما تسبب له بكدمات في أنحاء متفرقة من جسده ورأسه، إضافة للتسبب بخوفه من الذهاب للمدرسة دون أي سبب مقنع".
وأضاف الشهراني أنهم تقدموا بشكوى للشرطة التي بدورها أحالت القضية للتعليم، مطالباً بمحاسبة المعلم والتحقيق معه حول مبررات الضرب لابنه بالرغم أنه كان كرر ذلك سابقاً وعاد اليوم لضربه دون وجه حق.
فيما بين متحدث تعليم عسير محمد الفيفي أنه ستتم متابعة الشكوى والتحقيق فيها، وتطبيق الإجراءات النظامية في مثل هذه الحالات.

"المدنية" تنهي عقود 2221 موظفاً غير سعوديين.. وتتعاقد مع 895 آخرين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26301540

أنهت وزارة الخدمة المدنية عقود 2221 موظفاً غير سعوديين، في حين تعاقدت مع 895 آخرين، موضحة أن 53353 موظفاً في القطاع الحكومي حصلوا على ترقيات خلال العام الماضي، بينهم 3910 موظفات، مشيرة إلى أنها سجلت عدداً من «الوقوعات» للموظفين، مبينة أنها عملت على إيجاد سجل متكامل عن العاملين في «الوزارة»، ومتابعة كل ما يطرأ على حياتهم الوظيفية من تعيين أو ترك أو حذف أو نقل أو ترقية أو تمديد خدمة.
وأكدت «الخدمة المدنية» أنها عملت خلال العام الماضي على تقويم وتحليل الوظائف، وذلك عبر متابعة خطة تصنيف الوظائف وخطة تصنيف وتقويم المؤهلات والبرامج ومراجعتها، بقصد التأكد من استمرار مناسبتها للظروف الإدارية والعملية المتجددة، ودرس جميع الآراء والمقترحات التي ترد من إدارات الأجهزة الحكومية للتعديل أو الإضافة في دليل تصنيف الوظائف، كما تم اجراء دراسات تحليلية لبعض الوظائف، التي لم يرد لها في دليل تصنيف الوظائف من خبرات أو مؤهلات علمية محددة، والتي ترد في شكل استفسارات من جهات حكومية أو من إدارات داخل الوزارة، لمعرفة مدى

مناسبة هذه الخبرات والمؤهلات العلمية لشغل هذه الوظائف، إذ بلغ عدد الحالات التي تم درسها 80 حالة، كما عكفت الوزارة على المتابعة الدائمة لدليل تصنيف الوظائف الجديد.

وضمن إطار التصنيف للوظائف والتعديل، قالت «الخدمة المدنية» إنها عملت على درس وتحديد مجالات العمل المناسبة للمؤهلات العلمية الصادرة من خارج المملكة في درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، التي بلغ عددها 20 مؤهلاً، كما تم استحداث سبع سلاسل وظيفية جديدة، ورفع المدى الوظيفي لعدد من الوظائف، ورفع الحد الأدنى من التأهيل العلمي لبعض الوظائف، موضحة أنها تعمل سنوياً على المشاركة في مناقشة الوظائف أثناء إعداد الموازنة العامة للدولة، مبينة أنها شاركت في الموازنة الأخيرة (1438-1439) بفريق عمل مكون من 42 مسؤولاً ومختصاً، وذلك لتغطية الجوانب التخصصية والتنظيمية للوظائف المشمولة بالتقاعد المدني ذات العلاقة باختصاص الوزارة.

وكشفت الوزارة أن 5090 موظفاً وموظفة حصلوا خلال العام الماضي على موافقة نقل، سواء داخل الجهة الحكومية أو إلى جهة حكومية أخرى، على وظائف في مختلف السلالم الوظيفية (وظائف القطاع العام، الوظائف التعليمية، الصحية، القضاة، أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمستخدمين في عدد من القطاعات).

وفي ما يتعلق بتوظيف غير السعوديين، أنهت وزارة الخدمة المدنية في القطاع الصحي 1814 وظيفة، فيما تم التعاقد مع 680 من غير السعوديين في القطاع نفسه، كما تم إنهاء عقود 336 من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين، والتعاقد مع 205، في حين تم إنهاء عقود 19 موظفاً غير سعوديين في القطاع التعليمي، ومن ثم تم التعاقد مع ستة جدد من غير السعوديين، وأما الوظائف الأخرى فتم إنهاء عقود 52 موظفاً والتعاقد مع أربعة موظفين، مؤكدة أن الانخفاض ملحوظ للتعاقد مع غير السعوديين وفقاً لمتطلبات العمل في الأجهزة الحكومية، بحيث يتم سنوياً تنظيم أوضاع المتعاقدين غير السعوديين العاملين في الأجهزة الحكومية، ممن أمضوا أكثر من 10 أعوام أو تركوا الخدمة بناء على طلبهم.

وأشارت وزارة الخدمة المدنية إلى أن الإدارة المختصة استقبلت استفسارات وتظلمات من مواطنين وموظفين، إذ وردت إلى الوزارة 34.302 مكالمة هاتفية، فيما صدر من الوزارة 7.633 مكالمة هاتفية، ليتم الرد على الاستفسارات والإفادة بالرأي النظامي وتقديم النصح والإرشاد ومخاطبة الجهات المعنية، إضافة إلى متابعة طلبات التوظيف التي ترد إلى الوزارة من الجهات الحكومية ذات العلاقة أو المواطنين، وإفادتهم بها في عملية التوظيف والأسلوب الأمثل لتحقيق رغباتهم في ضوء أوضاعهم النظامية.

الحياة AL HAYAT

"الداخلية": الكشف عن هوية المتورطين في قتل الجيراني

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26301441

كشفت وزارة الداخلية السعودية أن الفحوص الطبية والمعملية والحمض النووي (**DNA**)، التي أجريت على الجثة التي عثر عليها متحللة في إحدى المزارع المهجورة في العوامية، تعود إلى قاضي دائرة الأوقاف والمواريث الشيخ محمد عبدالله الجيراني، وتبين وجود إصابة بطلق ناري تعرض له في منطقة الصدر، فيما كشفت عن المتورطين في الجريمة، التي حدثت قبل نحو تسعة أشهر، وأعلن حينها اختطاف القاضي من أمام منزله.

وأكد المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أنه، إلحاقاً للبيان المعلن بتاريخ 3-4-1438هـ، المتضمن ما توصلت إليه التحقيقات في جريمة اختطاف قاضي دائرة الأوقاف والمواريث الشيخ محمد الجيراني من أمام منزله، ببلدة تاروت صباح الثلثاء الموافق 14-3-1438هـ، المعلنة بتاريخ 15-3-1438هـ، والتي كشفت عن هوية عدد من المتورطين في هذه الجريمة، وامتداداً للتحقيقات المستمرة، التي تجريها الجهات الأمنية في هذه القضية، توافرت لديها معلومات أكدت إقدام من قاموا باختطافه على قتله وإخفاء جثته في منطقة مزارع مهجورة تسمى «الصالحية»، وتورط المواطن زكي محمد سلمان الفرج وأخوه غير الشقيق المطلوب أمنياً سلمان بن علي سلمان الفرج، أحد المطلوبين في قائمة الـ23 المعلنة بتاريخ 8-2-1438هـ، مع تلك العناصر في هذه الجريمة البشعة.

وقالت الداخلية «في ضوء هذه المعطيات وما رصدته المتابعة عن تردد المطلوب سلمان الفرج في شكل متخفٍ على منزله ببلدة العوامية التابعة لمحافظة القطيف، باشرت الجهات الأمنية إجراءاتها الميدانية بتاريخ 1-4-1439هـ، التي

أسفرت عن الآتي: القبض على المواطن زكي محمد سلمان الفرج، ومقاومة المطلوب أمنياً سلمان بن علي سلمان الفرج لرجال الأمن عند تطويق منزله، وإطلاقه النار تجاههم، ما أدى إلى استشهاد الرقيب خالد محمد الصامطي «تقبله الله في الشهداء»، فاقتضى الموقف حينها الرد عليه بالمثل لتحييد خطره، ونجم عن ذلك مقتله، كما تمكنت عمليات البحث الموسعة، التي شملت منطقة مزارع مهجورة بلغت مساحتها أكثر من 2 مليون متر مربع، من تحديد المكان الذي دفنت فيه الجثة، إذ قامت الجهات المختصة باستخراجها وهي متحللة، وأكدت الفحوص الطبية والمعملية للجثة وللحمض النووي (**DNA**) أنها تعود إلى الشيخ محمد عبدالله الجيراني، وأكدت وجود إصابة بطلق ناري تعرض لها في منطقة الصدر.

وكشفت التحقيقات الأولية أن المجرمين، بعد أن اختطفوه، اقتادوه إلى تلك المنطقة وقاموا بالتنكيل به، ثم حفروا حفرة ووضعوه داخلها، ثم قاموا بإطلاق النار عليه ودفنوا جثته فيها.

وشدد المتحدث الأمني على أن وزارة الداخلية، إذ تعلن ذلك، لتؤكد أن الجهات الأمنية مستمرة في التصدي لتلك الجرائم الإرهابية التي دللت على مدى الإجرام المتأصل في نفوس هؤلاء المجرمين وخستهم ودناءة أفعالهم، سعياً منهم لترويع الآمنين وإرهاب الشرفاء من المواطنين، الذين لم يقبلوا أن يكونوا أُجراء مثلهم لمخططات خارجية، وتؤكد أنها قادرة، بمشيئة الله، على ردع إجرامهم وكف أذاهم وقطع دابر شرورهم وإفسادهم في الأرض، كما تهيب في الوقت ذاته بكل من تتوفر لديه معلومات عن المطلوبين لتورطهم في هذه الجريمة المعلنين بتاريخ 3-4-1438هـ، وهم (محمد حسين علي آل عمار، وميثم علي محمد القديحي، وعلي بلال سعود الحمد) سرعة الإبلاغ على الهاتف (990)، علماً بأنه تسري في حق المُبلّغ المكافآت المعلنة سابقاً.

المجلس: توصيات لـ"الحج".. و"الموانئ" بإيجاد آليات لتحقيق "الخصخصة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26299780

طالب مجلس الشورى هيئة السوق المالية بتعزيز قواعد تحسين الإفصاح وحماية المستثمرين والمتعاملين، وطرح برامج وسياسات وإجراءات ضمن جدول زمني طموح، لتحقيق عمق أكبر لسوق الأسهم والسندات. جاء ذلك خلال جلسة المجلس العادية السادسة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة، التي عقدها أمس (الإثنين)، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح بعد الجلسة، بأن المجلس اتخذ قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر اللجنة المالية في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1436-1437هـ، في جلسة سابقة، وتلاها رئيس اللجنة أسامة الربيعة.

وبين الصمعان أن المجلس ناقش خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1437- 1438هـ، تلاه رئيس اللجنة عطا السبيتي؛ وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش قدم الأعضاء، في مداخلاتهم، عدداً من الآراء والمقترحات والملحوظات في شأن ما تضمنه التقرير من معلومات وإنجازات لوزارة الحرس الوطني، بما يسهم في تعزيز دور الوزارة وجهودها. وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسته المقبلة.

وأبان أن المجلس استمع بعد ذلك لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي 1436-1437هـ، في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني.

وصوت المجلس بعد ذلك على عدد من القرارات، التي تسهم في دعم عمل الوزارة ورفع جاهزيتها لاستقبال ضيوف المملكة من الحجاج والمعتمرين، إذ طالب في هذا الشأن وزارة الحج والعمرة بالسعي، مع الجهات المختصة، بالتوسع في استراحات الحجاج والمعتمرين في الأماكن التي تراها الوزارة، ودرس إمكان رفع الطاقة الاستيعابية للخيام، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وطالب المجلس في قراره وزارة الحج بدرس إمكان استخدام المركبات ذات التحكم عن بعد، لإدارة أنشطة الحج المختلفة، والاستثمار الأمثل للأبحاث والدراسات، التي يقوم بها معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج. كما طالب المجلس الوزارة بإعداد أفلام وثائقية عن الجهود المبذولة في خدمة الحجاج والمعتمرين، وتوزيعها على وسائل الإعلام كافة، توضح جهود المملكة والوزارات المشاركة كافة.

وأوضح الصمعان أن المجلس طالب في قرار آخر اتخذه، خلال الجلسة الهيئة العامة للموانئ، بالتوسع في مجال تطوير وتوظيف تقنيات وتطبيقات التعاملات الإلكترونية في مشاريع المؤسسة المستقبلية، والربط مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، والقطاع الخاص المستفيد من خدمات الموانئ. واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للموانئ للعام المالي 1437- 1438هـ، في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

وطالب المجلس في قراره الهيئة العامة للموانئ، بإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق برامج الخصخصة التي بدأتها، وتذليل العقبات التي تواجهها، لمواكبة مبادرات التحول الوطني. كما طالب في قرار آخر، اتخذ خلال الجلسة، مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بالإسراع في توفير الأراضي التي تحتاج إليها المدينة في المواقع الجغرافية الملائمة، لإدخال منظومة الطاقة الذرية في المملكة.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1436-1437هـ، في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد. ودعا في قراره المدينة إلى الإسراع في اعتماد الهيكل التنظيمي واللوائح المالية والإدارية المقترحة من المدينة، بما يمكّنها من تحقيق أهدافها. كما طالب المدينة بتضمين تقاريرها المقبلة تفاصيل عن مصروفاتها المالية المعتمدة والمنفق منها، والمبالغ المطلوبة لتنفيذ استراتيجيتها التنفيذية.

وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الإخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة أنباء كيودو اليابانية، الموقع في مدينة طوكيو بتاريخ 9- 11- 1437هـ، (1- 9- 2016)، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن مشروع المذكرة، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري. كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء الأردنية، الموقع في مدينة عمان بتاريخ 28- 6-1438هـ، (27- 3- 2017)، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن مشروع المذكرة.

• الشورى" يطالب بخفض أسعار الإنترنت.. وإلغاء سياسة • الاستخدام العادل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26299775

بعد أن أعلنت البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة على قطاع الاتصالات ورسوم المكالمات والإنترنت مطلع العام الميلادي المقبل بنسبة 5 في المئة، انتقد أعضاء مجلس الشورى خدمات الاتصالات التي لا تزال ضعيفة في قطاع الجوال وتعاني من انقطاعات متكررة، مطالبين بإعادة سرعة الإنترنت وخفض أسعاره ومعالجة شكاوى المستفيدين، داعين لأن تكون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات محايدة في التعاطي مع هذه الشكاوى.

وطالب العضو الدكتور منصور الكريديس خلال مناقشة «المجلس» تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1437-1438 بإلغاء سياسة «الاستخدام العادل» تماماً، كون سرعة الإنترنت مهمة جداً للمشتركين، وقال: «إذا كان مزودو الخدمة لديهم مشكلة في سعة الإنترنت فعلى «الهيئة» مطالبة شركات الاتصالات والتي تربح مبالغ هائلة بتوسعة شبكاتهم، علما أن ترتيب المملكة من حيث سرعة الانترنت هو الـ74 عالمياً، وهو متأخر جداً ويدل على عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين، وعلى «الهيئة» تعميم هذا الوضع الذي لا يمكن قبوله»، وأضاف: «الغريب أن قرار مجلس إدارة «الهيئة» بوضع حد أدنى للاستخدام العادل - والتي تنخفض فيها سرعة الإنترنت بشكل كبير - غير منصف للمشتركين، كونه يترك لديهم انطباعاً خاطئاً بأن «الهيئة» قامت بإلغاء سياسة الاستخدام العادل، فيما يؤدي «القرار» إلى خفض مستوى ثقة المشتركين بقرارات الهيئة».

فيما طالبت «اللجنة» في توصياتها التي رفعتها لـ«هيئة الاتصالات» بسرعة وضع الحلول اللازمة لخفض شكاوى المشتركين ومعالجتها، إضافة إلى ربط صندوق الخدمة الشاملة بمحافظ الهيئة مباشرة، وتفعيل دوره لدعم الاستثمار في النطاق العريض وإيصال الخدمات الهاتفية والإنترنت للمناطق النائية وغير المربحة تجارياً في جميع مناطق المملكة.

ودعت «اللجنة» الهيئة إلى تسريع الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني 2020 التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمشتركين، مطالبة «الهيئة» بتضمين تقاريرها السنوية المقبلة المؤشرات المستهدفة سنوياً لتنفيذ المبادرات التي تضمنتها استراتيجيتها للوفاء بمتطلبات رؤية المملكة 2030 وتحديد ما تم إنجازه.

«نزاهة" تعقد ورشة عمل مع المجالس البلدية لتفعيل دورها في المتابعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649430

الرياض - راشد السكران

عقدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، ورشة عمل بعنوان "بحث أوجه التعاون في مجال دعم دور المجالس البلدية في متابعة جودة تنفيذ المشاريع"، بالتعاون مع المجالس البلدية، الاثنين بمقرها مدينة الرياض.

وتضمن برنامج ورشة العمل عدد من المحاور التي اشتملت على رقابة المجلس البلدي على أداء البلدية من خلال التقارير، ومراقبة سير المشروعات التي تنفذ، ومراقبة تقارير تحصيل الإيرادات والاستمارات البلدية، وتفعيل صلاحيات المجلس البلدي في مجال الرقابة على جودة تنفيذ المشاريع، والعدالة الاجتماعية في توزيع المشاريع وسرعة تنفيذها، والبعد عن احتكار الترسية للمشروعات من خلال مؤسسات محددة.

وتهدف هذه الورشة إلى بناء شراكة فاعلة مع المجالس البلدية في مجال تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل دورها الرقابي في مجال تنفيذ وجودة المشاريع، وشارك فيها عدد من أعضاء المجالس البلدية بمناطق ومدن ومحافظات المملكة.

وتأتي هذه الورشة استكمالا للمرحلة الثانية لبرنامج "وطننا أمانة" الذي تشرف على تنفيذه الهيئة بالتعاون مع إمارات المناطق والذي يهدف إلى تعزيز قيم المواطنة ونشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.

• حساب المواطن" يتيح للمسجلين تقديم شكوى على مبلغ الاستحقاق اعتباراً من الغد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649415

متابعة - الرياض الإلكتروني
أوضح برنامج حساب المواطن اليوم الاثنين أنه سيتاح للمسجلين في البرنامج بدءاً من يوم غد الثلاثاء تقديم شكوى على قيمة مبلغ استحقاق الدعم المقدم لهم من البرنامج في حال كان لديهم اعتراض على المبالغ المودعة لهم خلال الدفعة الأولى منه التي تم إيداعها في حسابات المستحقين يوم (الخميس) الماضي، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج عبر الرابط **www.ca.gov.sa.**
وبيّن البرنامج أنه ستتم إتاحة أيقونة الشكوى في الموقع الإلكتروني على مبلغ الاستحقاق بعد خمسة أيام من كل دورة إيداع، مشيراً إلى أنه سيتم التعامل مع الشكاوى الواردة خلال فترة السماح والتي تمتد لثلاثة أشهر بعد كل دورة استحقاق، وفي حال قبول الشكوى سيتم صرف قيمة الدعم المستحقة للمستفيد بأثر رجعي عن الشهر محل الشكوى.
وأضاف البرنامج أنه سيتم أيضاً غداً الثلاثاء إرسال رسائل نصية لهواتف المستحقين الذين لم يتمكن البرنامج من إيداع قيمة الدعم في حساباتهم بسبب مشكلات في رقم الآيبان للحساب البنكي لهم، حيث سيُطلب منهم إضافة رقم آيبان آخر أو مراجعة البنك لحل تلك المشكلة.
ودعا برنامج «حساب المواطن» المسجلين إلى الاستفادة من الحاسبة التقديرية المتوفرة في البوابة الإلكترونية، للاستفادة منها في معرفة قيمة الاستحقاق التقديرية، حيث تتأثر قيمة الاستحقاق للأسر والأفراد المستقلين بإجمالي دخل الأسرة وعدد أفرادها وأعمار التابعين إذا كانت أكبر أو أقل من 18 عاماً.
وجدد البرنامج دعوته للمسجلين إلى زيارة حساباتهم في البوابة الإلكترونية على الرابط **www.ca.gov.sa** لمعرفة نتيجة أهليتهم واستحقاقهم، كما يمكنهم التواصل مع مركز الاتصال على الرقم 19912، أو حساب البرنامج في تويتر في حال وجود استفسارات أو مشكلات بشأن البرنامج.

وزير العدل يدعو القضاة لـ •المثابرة" في إنجاز المعاملات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554243

المدينة - الرياض
دعا وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني جميع القضاة ومعاونيهم والموظفين كافة، إلى المثابرة وبذل المزيد من العطاء لخدمة المستفيدين من بوابة ناجز الإلكترونية التي تهدف إلى خدمة جميع المواطنين والمقيمين في المملكة بكل يسر وسهولة.

جاء ذلك خلال زيارته لمحكمة الأحوال الشخصية في الرياض حيث اطلع على تجربة إطلاق مشروعي «ناجز» و»استئناف بلا ورق» المطبقين في المحكمة، مؤكدًا أن هذين المشروعين سيحققان نقلة نوعية في تسريع الفصل في القضايا واختصار الإجراءات.
وأكد أن الوزارة بدأت التطبيق التجريبي لمشروع الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، لانتقال القضية إلكترونيا بشكل كامل، حيث تم تطبيقها في محكمة الأحوال الشخصية والاستئناف بالرياض، مما سيختصر نحو 30 يومًا عن السابق في إجراءات العمل، الأمر الذي سيسهم في سرعة إنجاز قضايا المستفيدين. وشدد على أهمية الفصل في القضايا الأسرية بسرعة وجودة تحفظ الحقوق لأصحابها وبما يحقق أقصى ما يمكن من الاستقرار للأسرة وأطرافها بتفعيل مكاتب المصالحة، والالتزام بحماية الطفل وحفظ حقوقه في القضايا الأسرية التي يرتبط بها الأطفال.
وأشار إلى أن مراحل التقاضي في المملكة تشهد تطورًا رقميًا لافتًا سهل على المترافعين وأعان موظفي المحاكم على إتمام المهام بكل يسر وسهولة.

4540 بلاغاً لـ"الصحة" خلال أسبوع

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554234

نايف الحربي - الرياض
تلقى مركز الاتصال 937 بوزارة الصحة، خلال الأسبوع الماضي 4540 بلاغًا، فيما تلقى 267 طلبًا للنقل من مستشفى إلى آخر، فيما قدّم 13968 استشارة طبية خلال الفترة نفسها، وبلغ مجموع المكالمات الواردة إلى المركز 36707 مكالمات، و16707 استفسارات، و1225 طلبًا للإقلاع عن التدخين.
ويُقدم مركز 937 مجموعة من الخدمات المميزة، تشمل خدمة الاستفسارات عن الخدمات المقدمة من الوزارة، والاستفسار عن المعاملات الصادرة والواردة للوزارة، وكذلك الخدمات الصحية، والاستشارات الطبية، وطلبات النقل بين المستشفيات حسب الحاجة الطبية، والبلاغات والشكاوى على جميع المنشآت الصحية الحكومية والخاصة؛ إذ يتلقى المركز جميع الاتصالات من المرضى فيما يخص الجانب الصحي الذي تُعنى به «الصحة»، إضافةً إلى جميع الشكاوى والملاحظات على مدار الساعة، وتمريرها للإدارات المعنية المختصة بالوزارة وفروعها، إلى جانب تلقي جميع الاتصالات الطارئة والعاجلة؛ ليكون بمثابة أذن مصغية للمرضى؛ لمعرفة حاجاتهم ومتطلباتهم والعمل على تنفيذها.

18 وزارة وجهة حكومية لتنفيذ خطة "حماية المستهلك"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554291

يوسف الصاعدي - المدينة المنورة
كشفت خطة حماية المستهلك، المعروضة من قبل وزارة التجارة والاستثمار على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - عن إنشاء غرفة عمليات مشتركة من 18 وزارة وهيئة حكومية؛ للرفع من مستوى حماية المستهلك خلال مدة

الإصلاحات الاقتصادية، والعمل على خطة إعلامية مساندة، إلى جانب إنشاء مركز اتصال موحد، وتطبيق إلكتروني «بينة»، وإقامة ورشة عمل، ومنح مكافآت تحفيزية للمراقبين الميدانيين.
وأكدت الخطة تخصيص 22 مليون ريال للجنة الدائمة؛ لحماية المستهلك في ميزانية وزارة التجارة والاستثمار؛ لتنفيذ غرفة العمليات، ومركز الاتصال، وتطبيق «بينة».
وشددت الخطط على ضرورة قيام الجهات الحكومية، كُلٌّ فيما يَخُصُّهُ، قبل صدور أي قرار إصلاح بإضافة أثر تطبيق ذلك الإصلاح على السوق والمستهلك إلى دراسة الجدوى المقدمة معه، وإعداد خطة لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنتج عن تطبيقه على السوق والمستهلك؛ وذلك بالتنسق مع اللجنة الدائمة لحماية المستهلك، ورفعها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، إلى جانب قيام تلك الجهات الحكومية ذات العلاقة، بإعداد خطة تطبيقية، واحتياجاتها من الجهات المعنية، قبل تطبيق القرار بـ 3 أشهر على الأقل، ووضع خطط توعية بحقوق المستهلك، وإبراز أرقام مراكز الاتصال الخاصة باستقبال الشكاوى.

استدعاء ملاك 38 منشأة نسائية لوجود شبهة "تستر"

إحالة 93 ٪ من تلك القضايا للنيابة العامة خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554290

بسام بادويلان - جدة
أسفرت جولات ميدانية، نفذتها الفرق الرقابية النسائية لوزارة التجارة والاستثمار لضبط المتورطين في مخالفة نظام مكافحة التستر التجاري في أسواق الرياض - عن استدعاء ملاك 38 منشأة نسائية؛ للنظر فى وجود شبهة تستر تجاري؛ حيث يتم سماع أقوال المسؤولين عنها، وإحالة المتورطين إلى النيابة العامة؛ لاستكمال تطبيق العقوبات النظامية بحقهم؛ تمهيدًا لإحالتهم إلى الجهات القضائية لإصدار الأحكام النهائية، كما أسفرت الجولة عن إغلاق 18 منشأة مخالفة من بين 75 منشأة تجارية نسائية تمت زيارتها.
أدلة ووثائق
وضبطت مراقبات «التجارة» عددًا من الأدلة والوثائق، التي تدل على إدارة تلك المنشآت من قِبل وافدين مخالفين لنظام مكافحة التستر التجاري، يقومون بتشغيل نساء مواطنات ووافدات في تلك المنشآت التي يديرونها.
وتهدف جولات مفتشات «التجارة»، لمواصلة أعمال الرقابة والتفتيش، وضبط المخالفات في أسواق ومحالّ بيع المستلزمات النسائية، وتمكين المرأة السعودية من العمل في بيئة نظامية آمنة، وخالية من المخالفات، فيما قادت الحملات التفتيشية، التي نفذتها وزارة التجارة والاستثمار لمكافحة التستر في مختلف القطاعات التجارية، خلال العام 1438هـ - إلى ارتفاع عدد القضايا المحالة إلى النيابة العامة بنسبة 93%
؛ حيث تمت إحالة (871) قضية تستر، بينما تم تسجيل عدد (450) قضية في العام 1437هـ، وبلغت في العام الذي قبله 1436هـ (290) قضية تستر.
عقوبات صارمة
وتتولى وزارة التجارة والاستثمار ضبط الحالات المخالفة، وتطبيق أنظمة مكافحة التستر، والتي تصل إلى السجن لمدة سنتين، وغرامة مالية بقيمة مليون ريال للمخالف الواحد، وإبعاد غير السعوديين عن المملكة، إضافةً إلى التشهير بأسماء المخالفين في الصحف المحلية على نفقتهم، وفرض العقوبات الأخرى المتضمنة إغلاق النشاط وتصفيته وشطب السجل التجاري، والمنع من ممارسة النشاط التجاري.
وإلى ذلك تعمل الوزارة على تنفيذ مبادرة «البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري»، ضمن مبادراتها في برنامج التحول الوطني 2020، والتي ترتكز على تنفيذ 6 إجراءات رئيسة لمكافحة التستر والقضاء عليه، ومن بين تلك

الإجراءات مراقبة مصادر الأموال، من خلال فرض فتح حسابات بنكية للمنشأة التجارية، وضرورة التعامل بالفواتير؛ مما يقلل من الحوالات الخارجية، وتوفير معلومات دقيقة عن الممارسات التجارية المخالفة، ومعالجتها «كل قطاع على حدة» لمكافحة التستر، وتحفيز الاستثمار، وتوفير منافسة عادلة في القطاع التجاري؛ ليكون السوق السعودي بيئةً جاذبةً للمستثمرين، كما تتضمن المبادرة تنظيم القطاعات التجارية، وتجفيف منابع التستر، وإطلاق حملات توعوية عن أضرار التستر التجاري، والعقوبات المترتبة عليه، والأثر السلبي الذي تحدثه الظاهرة على الاقتصاد الوطني.

السجن والغرامة لمزوري بيانات حساب المواطن

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=324913&CategoryID=5

الباحة: منصور بن محمد 26-12-2017 1:32 **AM**

هدد برنامج «حساب المواطن» بعض المستفيدين منه، باسترداد ما يُصرف لهم من دعم نقدي، أو بالسجن إلى 5 سنوات وغرامة مالية بمقدار 500 ألف ريال إذا رصدت الجهات المعنية بيانات غير صحيحة للمستفيد.

وأوضح المحامي، المستشار القانوني عبدالكريم القاضي لـ«الوطن» أن تزويد الجهة العامة ببيانات أو مستندات أو وثائق غير صحيحة يعد من ضمن التزوير المعنوي الذي جرمه النظام الجزائي لمكافحة التزوير في الفقرة (و) من المادة الثانية المتضمنة: تضمين المحرر واقعة غير صحيحة بجعلها تبدو واقعة صحيحة.

المؤاخذة القانونية

أشار القاضي إلى أن الشخص مؤاخذ بإقراره، وبالاطلاع على الشروط المعدة للتقدم لبرنامج حساب المواطن، والإقرار والتعهد الواقع من المواطن نفسه والمتضمن «إذا ثبت قيامي بتزويد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمعلومات أو مستندات أو وثائق غير صحيحة فيحق للجهات المختصة اتخاذ كافة الإجراءات وتطبيق العقوبات النظامية بحقي المنصوص عليها في الأنظمة ومنها النظام الجزائي لجرائم التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 18 /2 /1435 من عقوبة تصل إلى السجن مدة 5 سنوات وغرامة مالية بمقدار 500.000 (خمسمئة ألف) ريال».

وأضاف «يعد السند لهذه الصيغة ما ورد بالمادة الثامنة من النظام الجزائي لمكافحة التزوير والتي تنص على ـ من زور محرراً منسوبًا إلى جهة عامة أو أحد موظفيها بصفته الوظيفية أو إلى أحد أشخاص القانون الدولي العام أو أحد موظفيه بصفته الوظيفية إذا كان للمحرر حجية في المملكة، يعاقب بالسجن من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال أو إحداهما».

اتهمت جهات خارجية بما فيها حكومات بتعمد النيل من المرأة السعودية

بعد الفيديو "الراقص".. نورة الشعبان تواصلت مع الجهات المختصة وستقاضي المتسبب

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/8qb4q7

قاسم الخبراني - الرياض 2 5175,858
أكدت عضو مجلس الشورى نورة الشعبان بأنها ستتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من أساء لها ونسب لها فيديو متداولاً تم ترويجه عبر مواقع التواصل الاجتماعي ظهرت من خلاله سيدة تتراقص في مكان مختلط، مشيرة إلى أنها تواصلت مع الجهات المختصة واللجنة الأمنية بالشورى بعد تداول المقطع.
وأوضحت أنها صعقت بعد مشاهدتها للفيديو والتي لاتعلم من أين جاء، لافتة إلى أن أول مافكرت فيه أسرتها والتي تفهمت الأمر، واتهمت "نورة الشعبان" جهات خارجية بالوقوف خلف المقطع بما فيها حكومات تريد النيل من المرأة السعودية وذلك بتقدم صورة مغايرة عن واقعها بعد أن تبوأت أعلى المناصب.
وقالت في مداخلة مع برنامج "معالي المواطن" نحن في عهد سلمان الحزم والعزم ولن يضيع حق مظلوم مبينة بان الجميع وقف إلى جانبها بما فيهم رئيس مجلس الشورى واعضاؤه ووسائل الإعلام والمتابعون من خلال" تويتر".
وكانت عضوة مجلس الشورى نورة الشعبان قد لاقت تعاطفاً كبيراً بين أوساط المغردين بعد تلفيق مقطع فيديو مفبرك ونسبه إليها حيث بادر الكثير منهم للدفاع عنها وذلك من خلال نشر صور تظهر الفرق بين السيدة التي ظهرت في المقطع والشعبان.

"التجارة" تنشر حكما قضائيا بالغرامة والتشهير لشركة أجرت تخفيضات مضللة للمستهلكين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26316923

الرياض – الحياة
شرت وزارة التجارة والاستثمار حكماً قضائياً من المحكمة الجزائية في الرياض، يقضي بفرض غرامة مالية ونشر حكم مخالفة نظام مكافحة الغش التجاري في الصحف المحلية على شركة خالفت ضوابط وشروط إجراء التخفيضات التجارية وضللت المستهلكين، وذلك بإجراء تخفيضات على سلع استهلاكية وعرضها بأسعار أعلى من سعرها قبل التخفيض.
وأصدرت المحكمة حكماً تضمن فرض غرامة مالية، ونشر منطوق الحكم في صحيفتين محليتين على نفقة المنشأة.

وتعود تفاصيل القضية لوقوف الفرق الرقابية لوزارة التجارة والاستثمار على معرض تابع للمنشأة في مدينة الرياض، ورصد مراقبو الوزارة وجود بطاقات تخفيضات على بعض السلع بسعر أقل من المعلن عنه بعد التخفيض، وعدم احتفاظ المنشأة بقوائم الأسعار المعتمدة، وبناء عليه تمت إحالة القضية للجهات المعنية لاستكمال تطبيق الإجراءات النظامية.

الشورى" لـ"الصندوق العقاري": العودة إلى دوركم السابق أو الإلغاء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26321685

الرياض - «الحياة»
نتقد عضو شورى توجه صندوق التنمية العقارية، باعتباره لم يقدم الحلول المأمولة منه حالياً، متسائلاً أمام الأعضاء قائلاً: «بالله عليكم ما الذي تبقى من الأهداف التي أنشئ بسببها الصندوق العقاري».
وبحسب عضو المجلس الدكتورة فاطمة القرني، فإن صندوق التنمية العقارية متأرجح الوجود، ويقف على قواعد مهزوزة لا تقيم له صُلباً ولا تُبقي فيه سَمْتاً من حياة!
وبعد موافقة المجلس في قراره الإبقاء على دور صندوق التنمية العقارية السابق باعتباره أحد خيارات المنتجات السكنية، قالت القرني: «أصبح وجود الصندوق والدور الذي سيقوم به بمثابة استشاري للمواطن، في الدرجة الأولى، لم يكن إلا إضافة لمسألة تملك السكن مزيداً من التعقيدات، وكبلت الراغبين في ذلك بقيود جديدة زادت معها الجهات التي يرتهنون لأَسْر ديونها، وعُسْر أرباحها! وطالبت، بعد فقدان الصندوق هويته، إن لم يعد إلى دوره السابق، بأن يلغى ويُستعاض عن الصندوق بمكتب تحصيل قروض يتبع لوزارة الإسكان، ويُكتفَى في ما يتعلق باستشارات التمويل بما تؤديه وزارة الإسكان حالياً ضمن ما يتصدر واجهة موقعها الإلكتروني من أنشطة «مسارات التملك» و«اتحاد المُلاَّك»!
وأشارت القرني إلى أنه لم يبق من هوية الصندوق ودوره الذي أنشئ من أجله شيءٌ يُذكر، وذلك بشهادة مسؤوليه، وتصريحات المتحدث الرسمي له، التي كان آخرها ما صَرَّح به قبل حوالى شهر من الآن، إذ قال: «إن الصندوق لم ولن يتخلى عن المواطنين «المستفيدين» ويسلمهم للمصارف، كما يشاع من بعضهم، بل إن الدور الرئيس لمركز العناية بالمستفيدين يتمثل بكونه استشارياً للمواطن بالدرجة الأولى، من حيث تقديم المسار التمويلي الأنسب له وفْق حال سجلِّه الائتماني وإمكاناته المالية لسرعة تملكه المسكن المناسب». وأضاف: «ويعمل المركز بمثابة حلقة وصل بين المستفيد والجهات التمويلية في برنامج التمويل المدعوم، إذ يُسهِّل حصول المواطن على التمويل المناسب له من المصرف الذي يرغب في التعامل معه من دون عناء البحث، ويقوم نيابة عنه بإصدار الموافقات المبدئية من الممولين العقاريين»!
فيما قالت العضو: «لا شك في أن المتأمل في هذا التصريح يلمس بوضوح التناقض في محتواه، فالصندوق الآن لا يعدو كونه مستشاراً للتمويل، ومنسقاً بين المواطنين من جهة وبين المصارف والممولين العقاريين في الجهة المقابلة، فما الذي تَبَقَّى بالله من أهداف إنشاء الصندوق الأساسية، التي يتمثل أبرزها بتمكين محدودي الدخل من المواطنين من تملك مسكن من طريق الإقراض الميسر، الذي لا يشمل سداده إلزاماً بدفع أية أرباح على الإطلاق؟! ثُمَّ إذا لم يبق من مهمات الصندوق سوى متابعة تحصيل القروض المتأخر سدادها من بعض المستفيدين سابقاً منه، وكذلك تقديم الاستشارات المالية، فإنني أضم صوتي إلى صوت من يتساءل من المواطنين عن جدوى بقائه بهوية مغايرة لهويته الأصلية إضافة إلى مسألة تملك السكن المزيد من التعقيدات، وكبلت الراغبين في ذلك بقيود جديدة زادت معها الجهات التي يرتهنون لأَسْر ديونها، وعُسْر أرباحها»!
ثُمَّ أُضيف تساؤلاً لا يقل وجاهةً عمَّا سبق، وهو: «ما دام دور الصندوق قد انحصر في ما صرّح به المتحدث الرسمي له، وفي ما أكّدتْه نشاطاته «الاستشارية» و«التحصيلية» أخيراً.. لماذا لا يُستعاض عن الصندوق بمكتب تحصيل قروض يتبع

لوزارة الإسكان، ويُكتفَى فيما يتعلق باستشارات التمويل بما تؤديه وزارة الإسكان حالياً ضمن ما يتصدر واجهة موقعها الإلكتروني من أنشطة «مسارات التملك» و«اتحاد المُلاَّك»؟!
وطالبت القرني بأن يُضاف منسوبو قوات الطوارئ مع جنود الحد الجنوبي لمن يتم إعفاؤهم من سداد قروض الصندوق، وذلك لكونهم بالفعل في حال تأهب وخطر دائم، وقد استشهد عدد منهم في أكثر من منطقة في المملكة وهم يؤدون واجبهم في الحفاظ على الأمن، فهم تماماً كحال المرابطين على الحدود في شكل دائم.
وطالبت بسرعة تنفيذ الصندوق لقرار مجلس الوزراء رقم (82) القاضي باستثناء أرقام الطلبات المقدمة للصندوق قبل تاريخ 23-7-1432هـ، من التنظيم الجديد للدعم السكني.
فهي توصية تستدرك خطأً فادحاً وقع فيه الصندوق ولم يزل مصراً عليه في إجراء يخالف قراراً حاسماً لمجلس الوزراء لا يحتمل التأويل ولا تجزئة الفهم، ولقد صدرت عن ديوان المظالم أحكام عدة لمصلحة عدد من المتضررين، الذين تقدموا إليه برفع قضايا على الصندوق، والسؤال المهم هنا:
ماذا عمن لم يتمكنوا من رفع قضايا ولا تتوفر لهم تكاليف المحامين؟ ماذا عن مئات المتضررين من محدودي الدخل الذين قضوا سنوات طويلة في انتظار صرف القروض لهم، ثُمَّ حِيَلَ بينهم وبينها بهذا الشكل التعسفي الجائر؟!
وأوضح اللواء عبدالهادي العمري أنه بقدر ما هو واجب علينا أن ندرس إعفاء الجنود والمشاركين في عاصفة الحزم وإعادة الأمل في الحد الجنوبي من القروض، فهو أقل ما يمكن أن نقوم به لمساندة قواتنا، وأقصد هنا المشاركين الفعليين، فلماذا نستكثر عليهم الإعفاء وهم يقومون بتضحياتهم بدمائهم لحماية الوطن ومقدساته ومكتسباته؟ مشيراً الى ان هؤلاء المرابطين المقاتلين تحت لهيب النار وفي مختلف الظروف المناخية والتهديد الذي يحيط بهم من كل جانب ستعني لهم هذه اللفتة في معنوياتهم عالياً جداً.
في حين طالب مجلس الشورى، خلال جلسته العادية السابعة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة، التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، صندوق التنمية العقارية بالإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 82 القاضي باستثناء أرقام الطلبات المقدمة للصندوق قبل تاريخ 23-7-1432هـ، من التنظيم الجديد للدعم السكني. كما طالب مجلس الشورى في قراره إعفاء المرابطين المشاركين في عاصفة الحزم - إعادة الأمل (في الحد الجنوبي) من سداد ما تبقى من قروض صندوق التنمية العقارية.
ودعا المجلس الصندوق إلى درس الإبقاء على دوره السابق بوصفه أحد خيارات المنتجات السكنية. وأكد المجلس في قراره أهمية الإسراع في تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم 60971 وتاريخ 6-12-1437هـ، المتضمن تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة.
وأكد المجلس في قراره أهمية الإسراع في تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم 60971 وتاريخ 6-12-1437هـ المتضمن تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة.
ودعا المجلس في قراره صندوق التنمية العقاري إلى درس أنواع القروض والمبادرات المطروحة، من حيث إقبال المواطنين على بعضها وإحجامهم عن بعضها الآخر، ومعرفة الأسباب وطرح الحلول والمعالجات المناسبة.
كما طالب بدعم الصندوق ومساعدته في تحصيل قروضه المتأخرة من خلال التوجيه الحازم بأهمية تعاون جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية بتطبيق الحسومات الشهرية على منسوبيها لمصلحة الصندوق والرفع بها بصفة منتظمة.

الحياة AL HAYAT

• مالية الشورى" ترفض إنشاء صندوق احتياط للتقاعد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26321683

الرياض - «سعاد الشمراني »
سحب مجلس الشورى من اللجنة المالية دراسة إنشاء صندوق احتياط للتقاعد، التي كانت ترفض درسها، بسبب أن استخدام الاحتياط وموازنة الدولة يخضعان لأولويات وطنية وتنموية شاملة غير التقاعد، إلا أن «المجلس» أصر في قراراه على درسه، مطالباً بتشكيل لجنة خاصة لإكمال درس الصندوق، فيما حذّر عضو من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد ثلاثة أعوام، والمدني بعد نحو 19 عاماً.

ويؤكد المقترح، الذي تقدم به عضو المجلس السابق سليمان الحميد، استناداً إلى المادة رقم 23 من نظام مجلس الشورى، أن إنشاء الصندوق يأتي لدرء أخطار عجز أنظمة صناديق التقاعد وتحسين المعاشات، محذراً من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد ثلاث سنوات، والمدني بعد نحو 19 سنة، واستمرار ارتفاع العجز الاكتواري، وعدم تمكن الأنظمة التقاعدية من الوفاء بالتزاماتها، ليصل العجز الحقيقي في 1459 إلى 191 بليون ريال، في النظامين المدني والعسكري.

ويرى الحميد أن أحد الحلول لمواجهة العجز الذي توقعت الدراسات أن تتعرض له أنظمة التقاعد الثلاثة (المدني، ولعسكري، والتأمينات) هو إنشاء الصندوق الاحتياط للتقاعد، ليمكن المملكة من الاحتفاظ بجزء من الفوائض المالية الكبيرة، بسبب ارتفاع أسعار النفط والإنتاج للأجيال المقبلة، كما سيمكن الدولة من تحسين المعاشات ودرء الأخطار التي تحدق بصناديق التقاعد العسكري والمدني والتأمينات، معبراً عن قناعته بأن المعاشات الدنيا في الأنظمة التقاعدية الثلاثة غير كافية لمواجهة الأعباء الضرورية للمواطن والمواطنة، الذين - بحسب قوله - «يستحقون أفضل من ذلك»، مؤكداً صعوبة رفع الاشتراكات التي تدفع من المشتركين في الأنظمة الثلاثة، إذ إن مستوى الرواتب والأجور لا يساعد في ذلك لمواجهة العجز المتوقع، مبيناً أن النظام المقترح للصندوق الاحتياط للتقاعد نص في بعض مواده على قصر الصرف من موارده على الدعم المالي للصناديق التقاعدية، وإعفاء موارده من الضرائب والرسوم، وتمتعه بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.

وبعد ما رأت «اللجنة المالية» في توصيتها، التي رفعتها إلى المجلس، عدم مناسبة الاستمرار في درس مقترح مشروع النظام المقترح، إذ ذكرت اللجنة أن مصادر تمويل الصندوق المقترح يعتمد على فرضية وجود فوائض في حسابات الموازنة، وأيضاً استخدام الاحتياط العام، رأت اللجنة أن التحديات الحالية مع انخفاض الإيرادات يضعف إمكان هذا المصدر، كما أن استخدام الاحتياط العام يخضع لأولويات وطنية وتنموية شاملة، كما رأت اللجنة أن معالجة العجز الاكتواري لمختلف صناديق التقاعد تتطلب إجراء تعديلات على أنظمتها، ثم مراجعة سياساتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية، في حين رأى الأعضاء خلال مداخلاتهم وملحوظاتهم على المقترح عدم مناسبة ما رأته اللجنة، مؤكدين أن هذا المقترح يحتاج إلى تشكيل لجنة خاصة،

وكان مقدم المقترح، طالب في اقتراحه لمشروع هذا النظام بإنشاء صندوق احتياط للتقاعد، من خلال مشروع نظام يتكون من 25 مادة، يهدف إلى تكوين احتياطات، من خلال الموارد المنصوص عليها، بموجب النظام ذاته، والعمل على استثمارها لأجل الدعم المالي لصناديق التقاعد (المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية) عند الحاجة، وفق أحكام هذا النظام.

إلى ذلك، ناقش «المجلس» تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن التقرير السنوي للصندوق الخيري الاجتماعي للعام المالي 1437-1438، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الفوزان، إذ طالبت «اللجنة» في توصياتها، التي رفعتها إلى مجلس الصندوق الخيري الاجتماعي، بافتتاح فروع له في مناطق المملكة، وتسهيل التواصل مع المواطنين المستفيدين من خدماته، والإشراف على المبادرات التي يقدمها الصندوق لهم، مشددةً على الصندوق أن يطور منظومة خدماته الإلكترونية ويمكّن المستفيدين من التعرف على خدماته والوصول إليها بسهولة ويسر، ومراجعة البرامج والمشاريع والمبادرات التي يقدمها، والحد من العشوائية في طرحها ومن الهدر المالي المصاحب لها.

كما طالبت «لجنة الشؤون الاجتماعية» وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإنشاء مجلس تنسيقي يجمع الأجهزة الحكومية، التي يترأس مجلس إدارتها وزير العمل والتنمية الاجتماعية، بما يحقق تكامل عملها ويحد من ازدواجية أدوارها.

وزير "العدل" يقر تأسيس شركة قانونية للتأهيل والتدريب وتوطين الوظائف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26319963

مكة المكرمة - الحياة

قر وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني تأسيس شركة تابعة للهيئة لأغراض تطوير قطاع التدريب القانوني بما يخدم القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي، ويدعم توطين الوظائف ويرفع مستوى التأهيل والتدريب.

جاء ذلك خلال انعقاد الاجتماع الرابع للهيئة للعام المالي 2017، برئاسة وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة وحضور أعضاء المجلس في مقر الهيئة بالرياض أخيراً ، إذ أكد رسالة الهيئة السعودية للمحامين في المساهمة في التنمية الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري.

وأكد الصمعاني أنه سيكون للشركة دور بارز في التأهيل والتدريب القانوني على نحو يؤهلها لتوفير قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية المتاحة، إذ من المنتظر أن يصاحب إقرار الشركة إطلاق منصة إلكترونية لتوظيف الكفاءات القانونية تسهم في خفض نسب البطالة في القطاع القانوني. من جهته، كشف الأمين العام للهيئة بكر الهبوب أن الشركة تعمل على توفير حلول الموارد البشرية لرفع الطاقة الاستيعابية لتدريب الخريجين بعد برامج التأهيل، مبيناً أن الهيئة تتطلع من إنشاء الشركة إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع تأهيل الخريجين للعمل، وزيادة توطين القطاع القانوني، وزيادة مشاركة قطاع الاستشارات في الناتج المحلي القومي.

وكذلك زيادة تقديم خدمات المعونة القضائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع القانوني، وخفض جرائم التستر والاستغلال، ومواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل؛ وذلك بالعمل على تجسير الخبرات بين خريجي الحقوق من حملة الشريعة والقانون وقطاع الأعمال في الجهات الحكومية والأهلية، بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبرامجها في التوطين الموجّه.

كما دشن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بوابة المنشآت القانونية، التي ترصد البيانات اللازمة لمكاتب المحاماة والممارسين فيها، باللغتين العربية والانكليزية، وتتيح للمكاتب ممارسة الأعمال والتواصل مع الجهات الحكومية، التي تقدم الخدمات من دون الحاجة إلى السجل التجاري، وذلك بعد اكتمال أعمال الربط مع مركز المعلومات.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين أمس، في حضور أعضاء الهيئة، إذ بحث الاجتماع مواضيع عدة تدعم مسيرة التنمية في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، مستعرضاً عدداً من المبادرات التي من شأنها رفع كفاءة الخدمات الإجرائية لنظام المحاماة وآلية تعديله بما يتناسب ورؤية 2030، إلى جانب الموافقة على افتتاح فرع لها في مدينة جدة لتقديم الخدمات للأعضاء. وأكد الصمعاني رسالة الهيئة السعودية للمحامين في الإسهام في التنمية الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري، لافتاً أن إقرار مجلس إدارة الهيئة مبادرات عدة تدعم توطين الوظائف وترفع مستوى التأهيل والتدريب، وذلك من خلال تأسيس شركة تابعة للهيئة لتطوير قطاع التدريب القانوني، بما يخدم القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي علاوة على إنشاء مراكز «العيادات القانونية» التي تدعم تقديم العون الحقوقي للمستحقين.

من جانبه، أشاد الأمين العام للهيئة بكر الهبوب بحرص رئيس مجلس إدارة الهيئة ومتابعته هموم المتدربات، والعمل على إيجاد قنوات التدريب الملائمة، ومعالجة السلبيات التي تواجههن، مؤملاً بأن تلعب الشركة دوراً بارزاً في التأهيل والتدريب القانوني، على نحو يؤهلها لتوفير قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية المتاحة، مشيراً إلى أن إقرار الشركة إطلاق المنصة الإلكترونية لتوظيف الكفاءات القانونية تسهم في خفض نسب البطالة في القطاع القانوني، مفيداً بأن قرار مجلس إدارة هيئة المحامين تأسيس الشركة يستهدف رفع مستوى التدريب القانوني بنسبة 3000 في المئة، من خلال توفير 21.000 فرصة تدريب حقيقية حتى عام 2030، وذلك عبر التدريب القانوني لدى جهات ذات اختصاص،

كالجهات القضائية، ومكاتب المحاماة والجهات الحكومية، والقطاع التجاري، والقطاع غير الربحي، والملحقيات والممثليات، مبيناً أن الشركة تعمل على توفير حلول الموارد البشرية لرفع الطاقة الاستيعابية لتدريب الخريجين بعد برامج التأهيل. وأوضح أن الهيئة تتطلع، من خلال إنشاء الشركة، إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع تأهيل الخريجين للعمل، وزيادة توطين القطاع القانوني، وزيادة مشاركة قطاع الاستشارات في الناتج المحلي القومي، وزيادة تقديم خدمات المعونة القضائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع القانوني، وخفض جرائم التستر والاستغلال، ومواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل؛ وذلك بالعمل على تجسير الخبرات بين خريجي الحقوق من حملة الشريعة والقانون وبين قطاع الأعمال في الجهات الحكومية والأهلية، بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبرامجها في التوطين الموجّه.

• حساب المواطن" يوضح خطوات الاعتراض على • عدم الأهلية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26319965

الرياض - «سعاد الشمراني »
أكد برنامج «حساب المواطن» استمرار استقبال طلبات الاعتراض للمسجلين غير المؤهلين للاستفادة من البرنامج، إذ بدأ البرنامج، منذ الجمعة الماضي، استقبال طلبات الاعتراض من خلال البوابة الإلكترونية.
وأوضح البرنامج أنه يتاح للمُسجِل التقدم بطلب اعتراض على قرار عدم الأهلية خلال ثلاثة أشهر بعد صدور نتيجة الأهلية، من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج، كما يمكنه متابعة حال الاعتراض من خلال البوابة الإلكترونية، والرسائل النصية عبر جواله، والبريد الإلكتروني، إذ ستصل إليه رسالة بنتيجة الاعتراض عبر الجوال والبريد، وفي حال قبول الاعتراض سيتم صرف قيمة الدعم المستحق للمستفيد بأثر رجعي عن الفترة التي تبدأ من تاريخ يوم صدور نتيجة الأهلية إلى تاريخ يوم قبول الاعتراض، مبيناً أن مدة الأثر الرجعي تُحتسب بالأشهر في حد أقصاه خمسة أشهر، أما في حال عدم قيام المسجل برفع اعتراض ضمن المهلة المتاحة المحددة بثلاثة أشهر، فعليه إعادة تقديم طلب تسجيل جديد في البوابة الإلكترونية.
وأفاد بأن رفع الاعتراض يتم من خلال تسجيل الدخول في البوابة الإلكترونية، ثم التوجه إلى قسم إدارة الحساب، وفي خاصية «إدارة حسابي» الضغط على قائمة تاريخ الاستحقاق، إن كان هناك عدم أهلية، سواء للمتقدم المستفيد أم التابعين له، فستكون مرفقة بأسباب عدم الأهلية، ويتم الضغط على خاصية «رفع اعتراض» بجانب «السبب»، ثم تعبئة المعلومات المطلوبة والضغط على إرسال، كما يمكن إدارة الاعتراضات من خلال اتباع الخطوات السابقة، ثم الضغط على قائمة الاعتراضات، ومنها الاطلاع على تفاصيل الاعتراض.
وأشار البرنامج إلى أن شروط الأهلية للاستفادة من البرنامج تستوجب أن يكون المستفيد سعودي الجنسية، ويستثنى من ذلك ابن وابنة المواطنة والزوج أو الزوجة غير السعودية وحاملي بطاقات التنقل، وأن يقيم المستفيد في شكل دائم داخل المملكة بحيث لا يقيم خارج المملكة أكثر من 90 يوماً خلال الـ12 شهراً الماضية.
ويستثنى من ذلك من يثبت أن وجوده خارج المملكة لعذر، كما يشترط عدم وجود المستفيد في أي من دور الإيواء الحكومية أو السجون، وتوافق البيانات المفصح عنها مع بيانات الجهات ذات العلاقة.

700 ألف أسرة حصلت
على دعم يفوق الـ 1000 ريال

كشف برنامج «حساب المواطن» عن حصول أكثر من 700 ألف أسرة على دعم يفوق الـ 1000 ريال ضمن الدفعة الأولى من البرنامج، مشيراً الى أن إيداع الدفعة الثانية من قيمة الدعم للمستحقين ستكون بعد 15 يوماً في تاريخ 10 كانون الثاني (يناير) 2018.

وسيستفيد من الدفعة الثانية المستحقون المكتملة طلباتهم حتى 16 كانون الاول (ديسمبر) الجاري، وسيكون الصرف للدفعات التالية هو اليوم العاشر من كل شهر ميلادي ما لم يتوافق مع يوم جمعة، إذ سيتم إيداع المبالغ قبل ذلك بيوم، وإذا وافق يوم سبت سيتم إيداعه بعده بيوم. ويأتي برنامج «حساب المواطن» لتخفيف الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة من الإصلاحات الاقتصادية على الأسر والافراد المستحقين، ويشمل الدعم الزيادة في الكلفة الناتجة من تصحيح أسعار منتجات الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية والمشروبات.

وتهدف سياسات البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرئيسة للبرنامج في تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، ورفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المُقدَّم للمواطنين، وتشجيع وتحفيز الاستهلاك الرشيد لمنتجات الطاقة. وروعيت في سياسات «حساب المواطن» المبادئ التوجيهية للبرنامج، بهدف توفير الحماية اللازمة للأسر والأفراد المستحقين من التأثير المحتمل للإصلاحات الاقتصادية، وأن يكون الدعم نقدا بناءً على إجمالي دخل وحجم الأسرة وأعمار التابعين، كما أنه ستتم مراجعة قيمة الدعم كل ثلاثة أشهر لتعكس الآثار الناتجة من إصلاحات أسعار منتجات الطاقة والكهرباء.

أمير المدينة يدشن شاطئ ذوي الاحتياجات الخاصة ومشروعات تنموية بينبع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649680

ينبع - محمد حمدان الصواب

دشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة ، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد الفيصل نائب أمير المنطقة، عدداً من المشروعات التنموية والخدمية بمحافظة ينبع ، شملت مشروع شاطيء الحدود لذوي الاحتياجات الخاصة الذي دشنه بحضور قائد المنطقة لحرس الحدود اللواء بشير مفلح البلوي، ومحافظ ينبع مساعد السليم وعدد من المسؤولين.

وعند وصول سموه لمقر تدشين شاطيء حرس الحدود لذوي الاحتياجات الخاصة أزاح الستار عن افتتاح المشروع مستمعاً إلى شرح عن المرافق التي يحتويها.بعد ذلك بدئ الحفل الخطابي المعد لهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم ، ثم ألقى قائد حرس الحدود بالمنطقة كلمة أكد فيها أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – هي خير دليل على تحقيق الرفاهية لصالح المواطن السعودي، ولهذه الفئة الغالية على قلوبنا مشيراً إلى دور حرس الحدود الإنساني، في إطلاق عدد من المبادرات لخدمة ورعاية ذوي الإحتياجات الخاصة ؛ منها منطقة السباحة المخصصة لذوي الاحتياجات في العيقة بشرم محافظة ينبع، كما نقل اللواء البلوي شكر وتقدير معالي مدير عام حرس الحدود الفريق/ عوّاد بن عيد البلوي لسمو أمير المنطقة على اهتمامه ورعايته الكريمة لهذه المناسبة، بعدها شاهد سموه والوفد المرافق له، والحضور استعراضا حياً للوسائط البحرية.

من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي لحرس الحدود العقيد ساهر الحربي أن الشاطيء المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة يخدم المهام الإنسانية في جانب عمليات البحث والإنقاذ ويمتاز بتوفر مسار خاص يتناسب مع حركة العربات المخصصة لهم، إضافة إلى تحديد المنطقة من الساحل ومن داخل منطقة السباحة، وتجهيزها بأحدث وسائل الأمن والسلامة، ووضع اللوحات الإرشادية والتوعوية، وبرج للمراقبة.

وأضاف "أن طول الممر المخصص لسباحة ذوي الاحتياجات الخاصة يبلغ (60) مترًا، ويصل عرضه إلى (120) مترًا، وبمساحة إجماليه تبلغ (503) أمتار، منها مساحة مخصصة للأطفال."

وبيّن ، أنّ موقع السباحة المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة العيقة بشرم محافظة ينبع يُعدُّ الثاني من نوعه الذي ينفذه ويشرف عليه حرس الحدود، بعد الموقع الذي خُصّص بمنطقة أبحر شمال بمحافظة جدة.

كما دشن سموه مبنى فرع وزارة الشئون الإسلامية، ومبنى الأحوال المدنية بمحافظة ينبع، وذلك خلال زيارته التفقديةللمحافظة.

وأوضح مدير عام فرع وزارة الشئون الاسلامية بالمنطقة الشيخ فهد بن سليمان التويجري أن تكلفت المبنى الذي دشنه سمو أمير المنطقة بمحافظة ينبع 7 ملايين ريال ، وأن المساحة العامة لمبنى لمشروع تبلغ 2500م2 يتكون من ثلاثة طوابق تبلغ مساحة كل طابق 780م2 وبإجمالي مساحة 2340م2 ، كما يحتوي المشروع على ملاحق خارجية ، وخدمات مساندة ، ومواقف للسيارات مشيراً إلى أن المشروع يأتي ضمن مشروعات المباني الجديدة التي تنفذها الوزارة حالياً في عدد من مدن ومحافظات المملكة ، والبالغ عددها 21 مشروعاً ، وتعد مشاريع إنشاء المباني المخصصة للوزارة من أهم العوامل في نجاح وتوسع أعمال الفروع ، وقدرتها على استيعاب الأعداد اللازمة من الموظفين والأجهزة والمعدات المكتبية.

من جانبه أوضح مدير الأحوال المدينة بالمنطقة عبدالله سليمان الحربي ان مبنى الأحوال المدينة الذي دشنه سمو أمير المنطقة يحتوي على قسم نسوي خاص، كما يحتوي على على جهاز (الموظف بدر) الذي يخدم الصم والبكم مشيراً الى انه يوجد بالمبنى غرفه مخصصه للمعرفين على النساء مجهز بكمرات وجهاز بصمه حتى تتمكن الموظفة من التأكيد على هوية المعرف.

»هدف" يتكفل برسوم 2 ٠ شهادة مهنية" لكل مستفيد خلال45 يوما

تركز على مجالات تقنية المعلومات والمحاسبة والتقييم العقاري

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554432

أمين رزق

دعا صندوق الموارد البشرية «هدف» موظفي القطاعين العام والخاص والباحثين عن عمل، إلى الاستفادة من برنامجه للشهادات المهنية بحد أقصى شهادتين يتكفل الصندوق بتكاليفهما من أجل دعم خطط التوطين. وأوضح الصندوق أمس أن آليات الدعم تقضي بإيداع التكاليف مباشرة في حساب المستفيد بعد رفع الشهادة إلى نظام التوظيف والتدريب، وذلك خلال 45 يوم عمل. وأشار إلى أن الشهادات المعتمدة هي مهارات تقنية المعلومات ومقيم عقاري ومقيم منشآت اقتصادية ومقيم أضرار مركبات ومدقق داخلي وخبير شبكات سيسكو وزمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وشهادة معهد تشارترد للأفراد والتنمية المستوى الثالث والمستوى الخامس وشهادة أخصائي مايكروسوفت أوفس، وشهادة مايكروسوفت المهنية المعتمدة، وشهادة محترف إدارة مشروعات وشهادة محترف معتمد من جمعية إدارة الموارد البشرية. واشترط الصندوق أن تكون الشهادة مسجلة ومعتمدة في موقع هدف والحصول عليها بعد تاريخ إطلاق البرنامج، وأن يقر المتقدم بعدم قيام أي جهة عمل بدفع تكاليف الشهادة، مشيرا إلى أن الحد الأقصى للحصول على دعم التكاليف هو شهادتين للفرد الواحد، وأن يكون قد تم الحصول عليها بعد إطلاق البرنامج في مايو 2016. وشدد الصندوق على أن التسجيل في برنامج الشهادات المهنية لا يؤثر على أهلية الفرد في الاستفادة من برامج الصندوق الأخرى.

«الاتصالات»: 77 ألف شكوى في عام ومعالجة 96٪ منها

تعقيباً على ما ذكره عدد من أعضاء «الشورى»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554388

غازي القحطاني ـ الرياض

أكدت المتحدث الرسمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عادل أبوحيمد بأن الهيئة استقبلت 77248 شكوى في عام 2016، وقد تمت معالجة جميع تلك الشكاوى وفق نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية.

وأضاف: إن 96 في المئة من تلك الشكاوى تمت معالجتها من قبل الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأن الـ 4 في المئة من تلك الشكاوى.

وردًا على ما ذكره أعضاء في مجلس الشورى أمس الأول أوضح أبوحيمد عدم صحة ما تم تداوله حول معالجة الهيئة لـ 1 في المئة من الشكاوى الواردة لها في عام 2016، مؤكدًا بأن ما ورد في تقرير الهيئة السنوي لعام 2016م حول إصدار لجنة النظر في مخالفات نظام الاتصالات (919) قرارًا هو لتوضيح عدد القرارات التي تصدر عن اللجنة وتشمل جميع المخالفات الواردة إليها، ولا ارتباط بين عدد القرارات التي تصدر عن اللجنة بنسبة معالجة الهيئة للشكاوى.

يذكر أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مستمرة في العمل على حماية حقوق المستخدمين، حيث قامت مؤخرًا بإعادة هيكلها التنظيمي واستحداث قطاع يعنى بشؤون المستخدمين والشركاء، بالإضافة إلى إطلاق مؤشر تصنيف مقدمي خدمات الاتصالات من حيث الشكاوى المصعدة للهيئة، وتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات بشأن معالجة الشكاوى والفوترة، وإصدار وثيقة «شروط تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحقوق والتزامات المستخدمين ومقدمي الخدمة»، وإطلاق حملات تفتيشية للتحقق من التزام مقدمي الخدمة بتطبيقها.

شركة قانونية للتأهيل والتدريب وتوطين الوظائف

أقرها وزير العدل خلال اجتماعه مع المحامين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554383

سلوى حمدي - الرياض

A A

أقر وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، تأسيس شركة تابعة للهيئة لأغراض تطوير قطاع التدريب القانوني بما يخدم القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي، ويدعم توطين الوظائف ويرفع مستوى التأهيل والتدريب. جاء ذلك خلال انعقاد الاجتماع الرابع للهيئة للعام المالي 2017م برئاسة وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة وحضور أعضاء المجلس في مقر الهيئة بالرياض أمس، حيث أكد معاليه على رسالة الهيئة السعودية للمحامين في الإسهام في التنمية الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري. وأكد أنه سيكون

للشركة دور بارز في التأهيل والتدريب القانوني، على نحو يؤهلها لتوفير قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية المتاحة، إذ من المنتظر أن يصاحب إقرار الشركة إطلاق منصة إلكترونية لتوظيف الكفاءات القانونية تسهم في خفض نسب البطالة في القطاع القانوني. من جهته كشف الأمين العام للهيئة بكر الهبوب، أن الشركة تعمل على توفير حلول الموارد البشرية لرفع الطاقة الاستيعابية لتدريب الخريجين بعد برامج التأهيل، مبيناً أن الهيئة تتطلع من إنشاء الشركة إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع تأهيل الخريجين للعمل، وزيادة توطين القطاع القانوني، وزيادة مشاركة قطاع الاستشارات في الناتج المحلي القومي، كذلك زيادة تقديم خدمات المعونة القضائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع القانوني.

مقترح لإلغاء التأمين الطبي للعاملين بدوام جزئي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=324990&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي 2017-12-27 1:53 **AM**

حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 6 تحديات تواجه صاحب العمل في العمل الجزئي والتوظيف بشكل عام، وذلك ضمن خطتها الساعية لتوفير وظائف للسعوديين، ووضعت حلولاً لمعالجة تلك التحديات، وتخفيف الأعباء عن صاحب العمل، من أهمها إلغاء متطلب التأمين الطبي عن الموظف بالعمل الجزئي، إضافة إلى تشريع التعاقد بنظام الساعة.

تحديات أصحاب العمل

قالت الوزارة في تقريرها لها إن «من ضمن معوقات العمل الجزئي حالياً، أن نظام العمل من 24 ساعة إلى 36 ساعة غير معرف، ولا يوجد محفز للتعيين بالدوام الجزئي، وكذلك إلزام صاحب العمل بمنح الموظفين التأمين الطبي»، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن الاشتراك في التأمينات الاجتماعية من العقبات التي تواجه القطاع الخاص في العمل الجزئي، علاوةً على أن نسبة العاملين بالدوام الجزئي 0.75 %.

الحلول المقترحة

اقترحت الوزارة بعض الحلول لمعالجة كافة التحديات التي تواجه أصحاب العمل فيما يخص ساعات العمل الجزئي، وهي تشريع التعاقد بالساعة، والالتزام فقط بالتأمين ضد مخاطر العمل بنسبة 2% عند الاشتراك في التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى إلغاء التأمين الطبي لتخفيف الأعباء عن صاحب العمل.

العمل الجزئي

يذكر أن نظام العمل الجزئي هو الذي يؤديه عامل غير متفرغ لدى صاحب عمل ولساعات عمل تقل عن نصف ساعات العمل اليومية المعتادة لدى المنشأة، سواءً كان العامل يؤدي ساعات العمل يومياً أو بعض أيام الأسبوع.

«لقاء توظيف لمنسوبي الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4221024

عبداللطيف المحيسن - الهفوف

عقدت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء لقاء توظيفيا بإحدى الشركات الطبية لعدد من مستفيديها من ذوي الإعاقة السمعية والعقلية البسيطة؛ لسد بعض الشواغر الوظيفية المتوافرة بالشركة، وبدوره، أشار مدير عام الجمعية عبداللطيف الجعفري إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار برنامج التوظيف الذي تسعى من خلاله الجمعية إلى خلق فرص وظيفية تتناسب مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بما يسهم في إتاحة الفرصة أمامهم للانخراط في مجالات العمل المختلفة، الأمر الذي من شأنه تأمين سبل العيش الكريم لهذه الفئة الفاعلة، مقدما شكره للشركة على هذه المبادرة التي تشجع مثيلاتها من مؤسسات القطاع الخاص على توفير فرص عمل مناسبة لذوي الإعاقة بما يتطلبه سوق العمل.

• حساب المواطن" يوضح الحالات التي يحق فيها للزوجة التسجيل في كربّة أسرة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26342749

الرياض - الحياة

أوضح برنامج «حساب المواطن» أن الزوجة يحق لها التسجيل في البرنامج كربّة أسرة في حال كان الزوج غير سعودي، أو كان سجيناً، أو غائباً، أو فاقداً الأهلية، أو يقيم في أحد دور الرعاية الاجتماعية، أو إذا كانت الزوجة مهجورة، بعد إرفاق المستندات التي تثبت ذلك، من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج.

واختار «البرنامج» الأسرة لتكون الوحدة المستفيدة من قيمة الدعم، ويكون رب الأسرة هو المستفيد الأساسي، سواءً أكان ذكراً أو أنثى، على ألا يقل سنه عن 18 عاماً، كما يُشترط في الفرد المستقل ألا يقل عمره عن 24 عاماً، وفي حال تراوح عمره بين 18 و24 عاماً فيجب عليه إرفاق ما يثبت استقلالية مسكنه عن مسكن الأسرة الأساسي.

ويأتي برنامج «حساب المواطن»، لتخفيف الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة من الإصلاحات الاقتصادية على الأسر والأفراد المستحقين، ورفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المُقدَّم للمواطنين، وكذلك تشجيع وتحفيز الاستهلاك الرشيد لمنتجات الطاقة، إذ يشمل الدعم الزيادة في الكلفة الناتجة عن تصحيح أسعار منتجات الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية والمشروبات.

وروعيت في سياسات «حساب المواطن» المبادئ التوجيهية للبرنامج، بهدف توفير الحماية اللازمة للأسر والأفراد المستحقين، من التأثير المحتمل للإصلاحات الاقتصادية، وأن يكون الدعم نقداً بناء على إجمالي دخل وحجم الأسرة وأعمار التابعين، كما أنه سيتم مراجعة قيمة الدعم كل ثلاثة أشهر لتعكس الآثار الناتجة من إصلاحات أسعار منتجات الطاقة والكهرباء.

"الصحة": 30 ألف مستفيد من خدمات الرعاية الصحية المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26333274

الرياض - الحياة

نفذ برنامج الرعاية الصحية المنزلية في وزارة الصحة 311 ألفاً و522 زيارة منزلية خلال العام 2017 بواسطة 320 فريقاً طبياً بمعدل 2000 زيارة يومياً.

وأوضحت الوزارة أن هذه الخدمة مطبقة في 213 مستشفى في جميع مناطق ومحافظات المملكة، إذ يخدم حالياً 30 ألفاً و538 مريضاً.

وأفادت أنه خلال الفترة نفسها تم قبول 11 ألفاً و728 مريضاً جديداً، فيما كان عدد المرضى الذين انتهت خدمتهم 7440 مريضاً.

وتقدم الوزارة خدمات الرعاية الصحية المنزلية منذ العام 1430هـ، وهي خدمات صحية يتم توفيرها للمرضى الذين تنطبق عليهم المعايير في جميع المناطق والمحافظات في منازلهم وبين أهلهم وذويهم، من خلال فريق صحي مؤهل مما يسهم بشكل فاعل في استقرار حال المرضى الجسمية والنفسية وراحة أهليهم وذويهم، إضافة إلى الإسهام في زيادة معدلات دوران السرير ما يساعد في خدمة عدد أكبر من المرضى ويخفض الكلف.

"شوروي" يصف نظام "معاشات المتقاعدين" من العسكريين بالقديم جداً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26342754

الدمام - الحياة

ينتظر العسكريون موافقة مجلس الشورى السعودي على دراسة تقدم بها عضو في المجلس بإبقاء بدلات العسكريين ضباط الصف والجنود لما بعد تقاعدهم مثلما كانت عليه أثناء الخدمة على رأس العمل، إذ تنظر اللجان الاستشارية بالمجلس في دراسة مقترحة لإدخال تعديلات على نظام التقاعد العسكري للأفراد ضباط الصف والجنود والقوات العسكرية كافة.

وتضمنت التعديلات على نظام التقاعد العسكري والتي تقدم بها عضو اللجنة الأمنية في «المجلس» اللواء عبدالهادي العمري، ما يخص المعاش التقاعدي ومدة الخدمة العسكرية، إذ وصفت «الدراسة» نظام «معاشات المتقاعدين» من العسكر بالقديم جداً، مؤكدة ضرورة تعديل معاشات المتقاعدين الأفراد، لمواجهة أعباء الحياة المادية المتزايدة، بخاصة أن تلك المعاشات ذاتها منذ صدور النظام قبل 44 سنة، إذ صدر نظام التقاعد العسكري بموجب المرسوم الملكي رقم م / 24 في تاريخ 5-4-1395هـ ولم يتم إدخال تعديلات عليه، سوى بعض التعديلات البسيطة في بعض مواد النظام المتعلقة

بالأحداث والمستجدات التي ليس لها علاقة بمعاش العسكري أو مدة خدمته، مشيرة إلى أن النظام لا يلبي الحاجات والمعاشات التقاعدية للأفراد.
وكشفت «الدراسة» عن تدني أوضاع المتقاعدين من الأفراد مادياً، بخاصة أن النظام يمنع الفرد من ممارسة التجارة أو أعمال أخرى أثناء الخدمة العسكرية، لافتة إلى أن التضخم والارتفاع في الأسعار يؤثر بشكل كبير على الأفراد ذوي المعاشات المتدنية وعلى أسرهم بعد التقاعد.
وتقدم عضو اللجنة الأمنية بدراسة تفصيلية لرئاسة «المجلس»، مقترحاً فيها تعديل الفقرة الـ 2 من نظام التقاعد العسكري للأفراد الخاصة بالتعريفات والخاضعين لهذا النظام (الراتب) لتصبح : «الراتب المقرر للعسكري الفرد (ضباط الصف والجنود) بموجب سلم الرواتب الخاضع له مشتملاً على العلاوات أو البدلات أو التعويضات المستحقة خلال فترة الخدمة العسكرية كاملة، إضافة إلى أن الراتب المقرر للعسكري (الضابط) بموجب سلم الرواتب الخاضع له مشتملاً على العلاوات أو البدلات أو التعويضات الثابتة فقط»، وتعديل المادة الـ 3 من الباب الثاني الخاص بالعائدات التقاعدية لتصبح: «يقتطع شهرياً نسبة 9 في المئة من راتب العسكريين الأفراد (ضباط الصف والجنود) الأساسي مشتملاً على العلاوات والبدلات. ويقتطع شهرياً نسبة 9 في المئة من راتب العسكريين (الضباط) الأساسي فقط».
كما اقترح العمري إضافة هذه المادة إلى النظام الفقرة «الـ 8» من الباب الرابع (معاشات التقاعد والمكافآت)، إضافة إلى أن المعاش على أساس جزء من 30 جزء من الراتب العسكري، مطالباً في دراسته بتعديل المادة 8 من الباب الرابع لنظام (معاشات التقاعد والمكافآت)، لتصبح «يسوى المعاش التقاعدي للأفراد (ضباط الصف والجنود) على أساس جزء من 30 جزءاً من راتب الفرد، وتعتبر التسوية للأفراد على أساس الراتب الأساسي مضافاً إليه العلاوات والبدلات والتعويضات كافة التي استحقها الفرد أثناء خدمته العسكرية بحسب اللائحة التنفيذية لخدمة الأفراد، على ألا يتجاوز المعاش مقدار هذا الراتب»، إضافة إلى أن يسوى المعاش التقاعدي للضباط على أساس جزء من 30 جزءاً من راتب الضابط وتعتبر التسوية للضباط على أساس الراتب الأساسي مضافاً إليه العلاوات والبدلات والتعويضات الثابتة، وتوضح اللائحة التنفيذية قوائم محددة بالعلاوات والبدلات الثابتة في كل قطاع عسكري.
وأكد العمري في دراسته إلى أنه يمكن من خلال هذا المقترح إعطاء الفرصة لعدد كبير من الشباب السعوديين للتقدم للخدمة العسكرية، وذلك إذا تم تقليص مدة الخدمة إلى 30 سنة بدلاً من 35 سنة للقضاء على البطالة، إضافة إلى إبقاء القوات العسكرية بدماء شابة تستطيع مواجهة المهام العسكرية القتالية، والإبقاء على قوات متأهبة على الدوام وقادرة على مواجهة الأزمات، مؤكداً توازن المصلحة العامة في المقترح ومصلحة الفرد، إذ إن نظام التقاعد الحالي يخصم 9 في المئة من الراتب الأساسي للفرد ولا يخصم من العلاوات والبدلات، فيما يقضي المقترح بخصم 9 في المئة من الراتب الأساسي والعلاوات والبدلات، لذلك فإنه يؤدي إضافة موارد مالية جديدة إلى المؤسسة العامة للتقاعد وزيادة إيراداتها خلال فترة الخدمة العسكرية للأفراد، إضافة إلى أن هذه «الحسميات» من الراتب كاملاً من المؤسسة العامة للتقاعد تحفظ للفرد راتبه كاملاً مضافاً إليه العلاوات والبدلات وتحتسب معاشاً له عند التقاعد بحسب مدة خدمته واستحقاقه لها، وهذا بدوره يرفع مقدار معاش المتقاعد الفرد لمواجهة أعباء مسؤولياته، كما يخفف الضغوط واللجوء إلى الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخيرية من هؤلاء الأفراد متدني المعاشات.

"الشورى" لـ"الإحصاء": معلوماتكم مخجلة ولا تقدم قيمة مضافة للمستفيدين منها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26342755

الرياض - سعاد الشمراني

انتقد أعضاء مجلس الشورى أداء الهيئة العامة للإحصاء ومؤشراتهم التقليدية المتناقضة وغير الدقيقة مع الجهات الحكومية، مبينين أنها تهدر الوقت والجهد والمال، مؤكدين أنها تقدم معلومات اقتصادية وسكنية تقدمها الجهات الحكومية بشكل أدق منها.

وقال العضو الدكتور عبدالله الجغيمان خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1437-1438هـ: «إن (هيئة الإحصاء) لديها سمنة معلوماتية، إلا أنها تعاني في الوقت ذاته من هزال في منتجاتها»، مبيناً أن «الهيئة» بحاجة إلى إعادة توجيه بوصلة العمل فيها لتتواكب مع الحاجات الوطنية الحالية والمستقبلية، وأضاف: «الحاجة إليها ملحة.. فأرجو أن تكون على قدر المسؤولية».

متمنياً أن تتحول من هيئة عامة للإحصاء إلى هيئة عامة للمعرفة أو للمعلومات، وقال أيضاً: «إن تقديم منتجات وخدمات إحصائية محدثة ذات قيمة مضافة تتميز بالدقة والشمولية والصدقية هدف جميل يخدم التنمية، إلا أن أداء «الهيئة» لا يحقق هذا الهدف الجميل، إذ إن المنتجات والخدمات الإحصائية غير دقيقة، ولا تتسم بالشمولية، ولا تقدم قيمة مضافة للمستفيدين منها».

واستطرد الجغيمان: «من حيث الدقة والصدقية، نجد اضطراباً في البيانات الواردة في تقرير الجهات والبيانات التي تصدرها الهيئة، أو وجود بيانات غير مقنعة من حيث واقعيتها، وقد حدث مراراً وجود تضارب بين الإحصاءات التي تقدمها «هيئة الإحصاء» مع جهات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وكذلك تضارب البيانات مع وزارة الإسكان والتعليم والصحة ومؤسسة التقاعد وغيرها كثير، تضارب في الأرقام قد يصل في بعض الأحيان إلى مئات الآلاف، بغض النظر عن تبريرات «الهيئة»، وخطأ من، طالما أن «الهيئة» هي المسؤول الأول عن البيانات في المملكة، فذلك يحتم عليها تحمل مسؤولية تناقض وتضارب الأرقام والبيانات». أما من حيث عدم الشمولية، قال الجغيمان: «أجده من المآخذ على «الهيئة»، عدم شمول جهدها ليغطي جميع المجالات، على رغم أنها تؤكد على أن من مهماتها تقديم معلومات شاملة لجميع القطاعات، فإن معظم البيانات التي تقدمها الهيئة تتجه نحو المعلومات السكانية والسكنية ومؤشرات اقتصادية، وهناك بيانات خجولة جداً في مجالات أخرى مثل التعليم والصحة، ولا يخفى على أحد أن المسار التنموي في جميع المسارات يحتاج إلى إحصاءات وبيانات ومعلومات ومعرفة شمولية ودقيقة، ويتضح ذلك جلياً بمجرد النظر في المكتبة الإحصائية لـ«الهيئة»، ويتضح أكثر عند تفحص المؤشرات الإحصائية في المجالات غير السكانية والاقتصادية، إذ تتسم تلك الإحصاءات بالقصور والمحدودية».

أما من حيث عدم تقديم قيمة مضافة، أضاف: «من أهم المشكلات التي تواجه التخطيط الجيد غياب المعرفة، والحق أن الهيئة توفر معلومات تفصيلية لكثير من القطاعات والمجالات، إلا أن المشكلة ليست في غياب المعلومات، ولكن عدم توظيفها بشكل يجعل منها معرفة. لدى الهيئة ثروة معلوماتية هائلة إلا أنها لا تقدم معرفة. البيانات المقدمة تحتاج أن يكون لدى الجهات باحثون وخبراء ليتمكنوا من الاستفادة منها وتحويلها إلى معرفة تسهم في صناعة القرار أو صناعة منتج اجتماعي أو اقتصادي أو تعليمي...الخ. شيء آخر يتعلق بهذه القضية، من المفترض أن «هيئة الإحصاء» تقدم بيانات ومعرفة تسهم في تقويم أداء الجهات أيضاً، بدلاً من الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تقدمها الجهات عن نفسها، وهو أمر يخل بالثقة في دقة هذه البيانات، مشيراً إلى أن المؤشرات التي تصدرها «الهيئة» مفيدة إلى حد ما في شكلها العام، إلا أن هذه المؤشرات والبيانات لا تعطي دلالة من دون ربطها بمؤشرات أخرى، سواء محلية أم دولية، ويمكن لـ«الهيئة» اختيار معيارية دولية تحتكم إليها وتقارن بها المعلومات التي تجمعها عن بعض القطاعات».

وأكد عضو مجلس الشورى أن منتجات «هيئة الإحصاء» تقليدية لا تتناسب وحاجات «رؤية 2030». وقال: «البيانات والمعلومات والمؤشرات التي تصدرها «الهيئة» ما زالت تقليدية، هناك حاجة إلى أن تصدر مؤشرات لجوانب أخرى غير تقليدية، مثل مؤشر الابتكار، ومؤشر البيانات الحكومية المفتوحة، ومؤشر الريادة، ومؤشر بدأ الأعمال، ومؤشر جودة التعليم، ومؤشر الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، ومؤشر المشاركة الإلكترونية، ومؤشر الانطباع عن الفساد، وغيرها من المؤشرات المهمة التي تخدم «رؤية 2030» وتسهم في رسم خريطة معرفية متكاملة عن مكامن القوة والضعف في القطاعات والجهات والمناطق المختلفة».

وأضاف: «من الهدر وضياع الجهد والمال أن تكون لدينا كل هذا الكم من البيانات والمعلومات ثم لا نستطيع إيصالها إلى المواطن العادي ليستفيد منها في حياته اليومية، أليس من المفترض أن تعمل هيئة الإحصاء على إصدار منشورات ورسائل توعوية قصيرة ومتنوعة في المجالات التي تهم المواطن العادي، تنشرها من خلال جميع الوسائل الإعلامية المتاحة، وترفع بها وعيه الاقتصادي والتربوي والصحي والاجتماعي. نعيش حالياً العصر الرقمي المبني على البيانات، لذا تسمى البيانات والمعرفة الناتجة منها نفط المستقبل، تستخدم البيانات في درس السوق لبناء اقتصاد قوي ومستدام، وتستخدم في تحليل الشبكات الاجتماعية لدرس المجتمعات والأفراد وتوجيه الرأي العام، وتستخدم في درس الأمراض

حقوق الإنسان في الصحافة

المعدية وانتشارها، والتنبؤ بها قبل انتشارها، لذا سميت الثورة الصناعية الرابعة بأنها الثورة المعلوماتية. لن تستطيع «الهيئة» القيام بكل ذلك وهي لا تمتلك الأدوات، «الهيئة» بحاجة إلى باحثين وليس فقط إحصائيين، كما هي بحاجة إلى متخصصين في تحليل البيانات المعلوماتية وليس فقط محللي بيانات، في رأيي».

إلى ذلك، طالبت لجنة الاقتصاد والطاقة في توصياتها التي رفعتها إلى «المجلس» الهيئة العامة للإحصاء بتطوير عمل الإحصاء من خلال العمل على تطوير إحصاءات مشروع التعداد السكاني لعام 2020، وتحديث نصف سنوي وسنوي لبيانات مسار مستويات دخل الأسر السعودية ومتوسط إنفاقها وحجم القوة الشرائية للمستهلك في الاقتصاد السعودي بحسب القطاعات، داعية إلى تطوير عمل الإحصاءات من خلال العمل على إصدار إحصاءات سنوية تفصيلية لنسب انخراط النساء في كل قطاع من القطاعات العامة والخاصة.

وإضافة النوع (جندر) لجميع الإحصاءات المتعلقة بالعمل والمعلومات البنكية والاستثمارية، وإدراج الإحصاءات الاقتصادية والتي تشمل بيانات الاقتصاد الكلي.

ودعت «اللجنة» إلى تنسيق عمل الهيئة العامة للإحصاء بالعمل على إصدار إحصاءات موحدة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والتعجيل في تطبيق مبادرة برنامج البيانات الإحصائية (مرصد)، مطالبة «هيئة الإحصاء» بالعمل على آلية تضمن انسياب الإحصاءات الرسمية إلى «الهيئة» بالآنية والشمولية المطلوبة وتنظيم مسألة نوعية المعلومات وخصوصيتها وتحديد معايير محددة لها بين «الهيئة» والجهات الأخرى المحلية والدولية، كما طالبت اللجنة بالتنسيق بين «الهيئة» والجهات الحكومية المعنية في توحيد خصائص وآلية إحصاءات حجم البطالة وعدد القوى العاملة في الاقتصاد الوطني.

وطالبت لجنة الاقتصاد والطاقة «هيئة الإحصاء» بوضع الضوابط اللازمة لتقنين عملها بالأسلوب التجاري بما يتناسب مع أهدافها ولا يتعارض مع مهماتها الرئيسة، كما طالبتها بإعداد المؤشرات الأساسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي والمجموعات الاقتصادية والشركات، وتوثيق التعاون في مجالات الإحصاءات مع المنظمات الدولية.

التأمينات الاجتماعية تعتمد التاريخ الميلادي في التعامل مع منشآت القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649951

متابعة - الرياض الإلكتروني

تبدأ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مطلع شهر يناير 2018م بتوحيد التقويم المتبع لدى منشآت القطاع الخاص إلى التقويم الميلادي، مؤكدة أن أداء الاشتراكات الشهرية سيكون وفق التقويم الميلادي، وذلك خلال الـ 15 يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحق عنه الاشتراكات.

وبين المتحدث الرسمي للمؤسسة عبدالله العبد الجبار أنه تماشياً مع سياسات برنامج التحول الوطني والقرارات الصادرة ذات العلاقة ورغبة من المؤسسة في توحيد وتسهيل اجراءات التعامل مع أصحاب العمل باعتماد تقويم موحد بدلاً من التعامل وفق تقويمين مختلفين، فإن المؤسسة ستقوم من 1 يناير 2018م بتوحيد التقويم المتبع لدى منشآت القطاع الخاص إلى التقويم الميلادي.

وقال: لن يكون هناك أي تغيير بالنسبة لأصحاب العمل المسجلين بالتقويم الميلادي، وسيقتصر التغيير فقط على أصحاب العمل المسجلين وفق التقويم الهجري، حيث سيتم ابتداءً من شهر يناير صدور فواتير السداد الشهرية بداية كل شهر ميلادي.

وأفاد أن المؤسسة سبق أن تواصلت مع أصحاب العمل من خلال إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني المسجل وإحاطتهم بتوحيد التقويم إلى التقويم الميلادي، كما قامت بالتنويه عن هذا الإجراء في عدد من وسائل الاعلام ومن خلال صفحات المؤسسة في مواقع التواصل الاجتماعي.

وأهاب العبدالجبار بأصحاب العمل إلى مراعاة أداء الاشتراكات الشهرية خلال الـ 15 يوماً الأولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحقة عنه الاشتراكات تفادياً لأي غرامات قد تطرأ نتيجة التأخر في السداد، والالتزام بأحكام النظام والمبادرة إلى تسجيل جميع العاملين لديهم سواء كانوا سعوديين أم غير سعوديين بأجورهم الصحيحة، حتى لا يتسببوا في حرمان المشتركين من الانتفاع بمزايا النظام العديدة في حالة التقاعد من العمل أو العجز أو الوفاة أو عند التعرض لإصابة عمل.

الموافقة على مشروع اتفاق بشأن استقدام العمالة من كينيا
الشورى يصوت على مكافحة التسول والزواج المبكر للفتيات وتغريم المماطل بالسداد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649920

الرياض - عبدالسلام البلوي

يصوت مجلس الشورى على مقترح مشروع مكافحة التسول بعد أن يستمع الاثنين بعد القادم إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاهه، كما يناقش في ذات الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن دراسة الزواج المبكر للفتيات وزواج القاصرات، وفي الجلسة التي تليها المقرة يوم الثلاثاء يناقش المجلس آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء وما تضمنه من تحديد فترات انتقالية لتباشر بعدها المحاكم المتخصصة ومن ضمنها المحاكم العمالية اختصاصاتها الواردة في نظام المرافعات الشرعية، وفي جلسة الأربعاء المقررة في 23 من ربيع الثاني الجاري يناقش الشورى تقرير تعديل نظام التنفيذ بإضافة نص يفرض مقابل تنفيذ على المدين المماطل بالطرق التي يجري بها تحصيل مصروفات التنفيذ، كما يناقش تقرير اللجنة المالية بشأن إلغاء إعفاء ضريبة الدخل على الطائرات الأجنبية التي تستأجرها الخطوط الجوية السعودية لتسييرها في رحلاتها التجارية على أن يكون الإلغاء من 17 شوال المقبل.

من ناحية أخرى، أقر المجلس اليوم الإجراءات النظامية حيال تطبيق رسوم تأشيرات الدخول والمرور والمغادرة والخروج والعودة إلى المملكة، بحضور عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى محمد أبو ساق، ووافق خلال الجلسة على ما رآه مجلس الوزراء بالموافقة على ماورد في الجدولين المرفقين لكتاب هيئة الخبراء المتضمنين بيان نوع التأشيرة والجهة المختصة، وكيفية تحصيل الرسوم، ومدة البقاء في المملكة، وذلك بعد تعديلهما، كما وافق المجلس على اعتبار جميع القادمين للعمرة بعد تاريخ الأول من شهر المحرم عام 1438 قادمين للمرة الأولى ما لم يثبت لدى الجهات المختصة أنه سبق لأي منهم القدوم لذلك الغرض.

وأنهى الشورى مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة والذي يستهدف تنظيم عملية جمع التبرعات، من خلال وضع ضوابط جمع التبرعات للوجوه الخيرية داخل المملكة، وأعاد التقرير للجنة لدراسة ملحوظات الأعضاء والرد عليها في جلسة مقبلة والتصويت بعد ذلك على مواد النظام.

وطالب المجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بتحديث مناهج المعاهد التقنية الثانوية بما يتلاءم مع حاجة سوق العمل، وتنمية ثقافة احترام العمل التقني والمهني, وتعزيز صورته الإيجابية في المجتمع خاصة في أوساط الشباب والفتيات، وذلك عن طريق تنسيق الجهود الإعلامية وتكثيفها، كما أكد على قراره السابق القاضي بمطالبة المؤسسة بمراجعة برامجها التدريبية، والرفع من مستوى جودتها وكفايتها، لتفي مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل المتجددة.

وكان الشورى قد وافق خلال جلسة اليوم على مشروع اتفاق بين المملكة وجمهورية كينيا بشأن استقدام العمالة المنزلية، واتفاق بشأن توظيف العمالة المنزلية من الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إمارة عسير: شكوى سيدة بسراة عبيدة يتعلق بقضية عقوق قيد التحقيق

أمير المنطقة سبق أن وجه بإحالة كافة الأطراف للنيابة العامة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554603

عبدالرحمن القرني - عسير
أصدر أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز بالتحقيق في مقطع فيديو تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر فيه صوت سيدة في محافظة سراة عبيدة تتذمر من شرطة المحافظة نتيجة إيقاف أحد أبنائها.
وأوضحت إمارة منطقة عسير على لسان المشرف العام على الشؤون الإعلامية والمتحدث الرسمي سعد بن عبدالله آل ثابت، أن مقطع الفيديو يأتي ضمن تداعيات شكوى تقدم بها أحد المواطنين لإمارة المنطقة في وقت سابق يفيد فيها بعقوق أحد أبنائه، وقد صدر توجيه أمير عسير، وقتها بالتحقيق والتأكد من ذلك وإحالة كافة أطراف القضية للنيابة العامة، ورفع تقرير عاجل يوضح كافة التفاصيل المتعلقة بالقضية.
ولفت آل ثابت إلى أن سمو أمير منطقة عسير شدد على ضرورة تقصي حقائق القضية من كافة جوانبها، ومحاسبة من يثبت إدانته وفقًا للأنظمة.

«الضمان»: 450 مليوناً مساعدات مقطوعة لـ35 ألف مستفيد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1601467

«عكاظ» (الرياض) okaz_economy@
أودعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس الأول (الثلاثاء)، مبالغ برنامج المساعدات المقطوعة، لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي.
وقال وكيل الوزارة للضمان الدكتور إبراهيم الشافي: إن إجمالي المبالغ المالية التي تم إيداعها للمستفيدين من البرنامج بلغت 450.057.280 ريالاً، مبيناً أن عدد الحالات التي تم إيداع مبلغ الدعم المالي لها لبرنامج المساعدات المقطوعة بلغ 35.392 حالة، تمثل مجموعة من قوائم الانتظار الموافق لها بالصرف.

وأكد الدكتور الشافي أن برنامج المساعدات المقطوعة يأتي ضمن البرامج المساندة التي تقدمها وكالة الضمان الاجتماعي، التي يتم من خلالها تقديم مساعدات نقدية مقطوعة للحالات التي استوفت أهلية الاستحقاق للمساعدة. وأوضح وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي أن الوزارة تودع مبلغ المساعدة المقطوعة في حسابات المستفيدين بشكل مباشر، بهدف تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المحدود الذي يمثل معظمهم مستفيدي معاش الضمان الاجتماعي.

ألف مطالبة بالحق العام خلال 3 أشهر 29

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=325087&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2017-12-28 1:26 AM

سجلت المحاكم الابتدائية في 13 منطقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية من العام الحالي ارتفاعا بمعدل قضايا المطالبة بالتعزير بالحق العام، حيث بلغ مجملها 29203 قضايا حق عام، وتنوعت تلك القضايا ما بين إتلاف ممتلكات، وتجاوز تعليمات وأنظمة لجهات وزارية، وقضايا حوادث السير، وغيرها من القضايا التي توجب دفع غرامة مالية ولا توجب التوقيف كالقضايا الكبرى.

وجاء عدد القضايا المرفوعة بالمحاكم الابتدائية بمنطقة الرياض 7031 قضية طلب تعزير حق عام، ومنطقة مكة المكرمة 6637، والمنطقة الشرقية 3658، ومنطقة جازان 2855، ومنطقة عسير 2332، ومنطقة المدينة المنورة 1652، ومنطقة القصيم 1100، ومنطقة تبوك 956، ومنطقة حائل 672، ومنطقة الجوف 661، ومنطقة نجران 659، ومنطقة الحدود الشمالية 573، ومنطقة الباحة 417.

اختلاف الجرم

أكد المحامي بدر الشاطري لـ«الوطن»، أن قضايا الحق العام بالعادة يكون المطالب بها النيابة العامة، ويقصد بالحق العام حق المجتمع جميعا وليس ملكا لفرد واحد، وهو الحق الذي يكون للدولة، لأن الجاني ارتكب جناية أو مخالفة أخلت باستقرار المجتمع أو خالفت أنظمة وشروط محددة لجهة ما، موضحا أن من ذلك الاعتداء على أعمدة الإنارة في الشوارع أو إشارات المرور، مضيفا أن الحق العام يختلف باختلاف الجرم المرتكب ففي حالة ارتكاب مخالفة للأنظمة وقوانين تتبع جهة محددة سواء وزارة أو جهة حكومية فهنا يتم إصدار الحق العام في ذلك على المخالف، وبالعادة يكون غرامة مالية، وكل جهة تفرض أنظمة محددة تشمل نوع تلك الغرامات وعددها وكيفيتها وقد تتضاعف.

غرامات مالية

أشار الشاطري إلى أن الحق العام تمثله النيابة العامة في القضايا الكبرى كالقتل والإرهاب والسرقات والتزوير والاعتداء على النفس، ولكن لا تملك المحكمة العفو عن الحق العام إلا عن طريق أمير المنطقة المفوض من قبل ولي الأمر، وكذلك قد تطالب النيابة العامة من المحكمة بغرامات مالية ضد الجاني في قضايا التستر والمخدرات وحمل السلاح.

القضايا التي لا يشملها العفو في الحق العام

قضايا الإرهاب

قضايا مخالفة أنظمة الدولة

من صدر بحقهم عقوبات الجلد تعزيرًا ومن كان له سوابق موجبة للتوقيف

قضايا تزوير الصكوك والأختام الرسمية وقضايا غسل الأموال

الجرائم المعاقب عليها بحق شرعي

تزييف العملة السعودية، وتزوير الأختام الحكومية وأختام البنوك ، والصكوك الشرعية

قضايا الاغتصاب والخطف

السعودية في مقدمة دول المنطقة بمنح المرأة حقوقها

"نيويورك تايمز": الإيرانيات يحسدن السعوديات

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/Jhd7Gj

خالد علي - الرياض
وضعت الإصلاحات الاجتماعية الأخيرة في السعودية، التي يقودها ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، السعودية في مقدمة دول المنطقة في تمكين المرأة، ومنحهن المزيد من الحقوق.
وذكر تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن المرأة الإيرانية باتت تحسد نظيرتها السعودية عقب أن تم السماح لهن بحضور المباريات في الملاعب في الوقت التي تُحرم فيه الإيرانيات من هذا الحق.
وأضافت بأن الإيرانيات كن يرددن دومًا أنهن يتمتعن بالحقوق، كقيادة السيارة والترشح للمناصب، وهو ما تحقق كذلك للسعوديات، إضافة إلى السماح لهن بالدخول للملاعب مع وجودإصلاحات عديدة مستقبلاً في ملف المرأة في السعودية؛ وهو ما يغضب الإيرانيات تجاه حكومتهن.
وذكر التقرير أن الإيرانيات يُمنعن من دخول الملاعب لمشاهدة مباريات المنتخب الإيراني في حين يُسمح للنساء الأخريات بالحضور إلى الملاعب ومشاهدة المباريات؛ وهو ما يعتبره العديد من المواطنين في إيران وخارجها أمرًا مضحكًا وسخيفًا.
وقالت مريم معمار صادقي، مؤسِّسة موقع إلكتروني للتربية البدنية في إيران: "حين أرى الإصلاحات في السعودية أشعر بسعادة مزدوجة. أفرح من أجل المرأة السعودية، ولكن أغضب من أجل المرأة الإيرانية. وكل ما يحدث للمرأة الإيرانية يعري الاستعلاء الأخلاقي الزائف للنظام الإيراني، وإجراءاته المناهضة لحقوق المرأة التي أصبحت تبدو متخلفة في بلدها الذي بات أكثر البلدان تخلفًا في العالم."
وأشار التقرير إلى أن العديد من الكاتبات والمثقفات الإيرانيات يؤكدن أن علامات "حسد السعوديات" بدأت في الظهور بين الإيرانيات عقب الإصلاحات والحقوق التي باتت تنالها المرأة السعودية.

"غاوي": تم استقبال شكوى الأب وهي قيد الإجراء للتحقق واتخاذ الإجراءات اللازمة

مواطن يُخرج ابنه من مستشفى الملك فهد بجازان .. غرف المرضى تُمسح بممسحة الحمام

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/TNGC86

محمد المواسي - جازان 3 3022,124
اضطر مواطن من منطقة جازان لإخراج ابنه على مسؤوليته من مستشفى الملك فهد بجازان، بعدما فشل في الحصول على تجاوب من إدارة المستشفى أو المسؤولين، لملاحظات رصدها، وتسببت في خروج ابنه الذي قُطع عددٌ من أصابع قدمه بسبب سلسلة دراجة نارية.
وتفصيلاً: فكانت أسباب الخروج بحسب الشكوى: عدم النظافة لغرف المرضى، بالإضافة إلى ما يقوم به عامل النظافة من تنظيف غرفة المرضى بالممسحة نفسها التي يقوم بها بنظافة الحمامات.
وأضافت الشكوى: لا توجد عربة في مستشفى الملك فهد، واضطرت أم الطفل لأخذ ولدها إلى قسم الأشعة في الأسياب وهو يبكي من الألم؛ ما أدى إلى اضطرار الأب لشراء عربة خاصة.
وتضمنت الشكوى: عدم تغيير الفراش في الوقت المناسب، وعدم مرور الطبيب يوم الخميس كاملًا، علماً بأن الخميس الماضي هو أول يوم بعد العملية.
واختُتمت الشكوى: علمًا بأن إدارة المستشفى وعلى رأسها مدير المستشفى، لم أجد أي تجاوب منهم.
ومن جهته، قال مدير إدارة التواصل والعلاقات بصحة جازان نبيل عيسى غاوي رداً على "سبق" حول الشكوى: نفيدكم بأن المريض البالغ من العمر ثلاث سنوات وثمانية أشهر قد تعرض لإصابة في أصابع القدم اليمنى جراء ممارسته الركوب على دراجة نارية أدت إلى قطع في ثلاث أصابع، وقد أجرى له أطباء الأوعية الدموية والعظام عملية ترميم للأصابع، ونُقل بعدها المريض لقسم التنويم، وقام الأطباء بالمرور على المريض في اليوم التالي، وذلك من واقع الملف الطبي؛ حيث تم عمل طلب أشعة للمريض، وتم عمل الأشعة بنفس الدور المنوم به المريض.
أضاف: وفيما يخص النظافة نفيدكم بأنه توجد بالقسم عربتان؛ واحدة باللون الأحمر، وأخرى باللون الأصفر، لدورات المياه، ولم يتم رصد أي خلط من قبل مشرفي القسم عند عملية التنظيف.
أشار: وقد قام والد المريض بإخراجه على مسؤوليته، وتم استقبال شكواه، وهي قيد الإجراء للتحقق واتخاذ الإجراءات اللازمة.

سفارتنا في أمريكا.. وحقوق المكفوفين

المصدر: جريدة المدينة 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553865

عبدالله الجميلي

* قبل أيام أطلَقَتْ (سفارة المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية) مُبادرةً رائعةً؛ حيث تواصلتْ مع (وزارة التعليم)، ونَسّقَتْ معها ليكون ضمن (الابتعاث) برنامج لـ(المَكْفُوفين أو المُبْصِرِين)، يلتحقون من خلاله بجَامعات أمريكية عندها مَسَارَات خاصة بهم في بيئة تعليمية تُقدِّر ظروفهم، وتَتَكيّف معها.
* وهنا أثناء تَدْريسي في الجامعة صَادفتُ بعضًا من (المُبْصِرِين)، ولَمْستُ عن قُرْب معاناتهم في القاعات؛ حيث يضطرون لتسجيل المحاضرات صوتيًّا، وهو ما ترفضه طائفة من المحاضرين، أيضًا هناك أزمتهم قُبَيْل وأثناء الاختبارات الدوريّة أو النهائية؛ سواء كان ذلك في المراجعة والاستذكار أو في الإجابات، فهم أبدًا تحت رحمة مَن يقرأ أو يكتبُ بالنيابة عنهم!!
* ونحن إذ نشكر (سفارتنا في أمريكا) على مبادرتها الرائدة تجاه (تلك الفئة الغالية والمهمة من أبناء الوطن) - ولكن (الابتعاث) قد لا يكون متاحًا لشريحة عريضة من أولئك الأعزاء؛ لأسباب تنظيمية أو شخصية؛ ولذا فالحَقّ الأصيل

لأولئك مواصلة حياتهم التعليمية، بما يكفل الرفع من قُدراتهم، وبما يضمن لهم الحياة الكريمة؛ وليُسهِمُوا في تنمية وطنهم؛ ولذا فـ(جامعتنا - أو على الأقَلّ بعضها) مطالبة بأن تفتح لهم أبوابها عبر مَسَارات خاصة بهم؛ أسوة بالجامعات العالمية.
* فصدقوني (ذوو الاحتياجات أو القُدرات الخاصة) عمومًا عندنا لهم معاناتهم -رغم الجهود المقدمة - ولكن أصواتهم تبدو غائبةً أو مَبحُوحَةً لا تصِل إلى المسؤول، ولا تتذكرها وسائل الإعلام؛ ولذلك وفي ظل ما يشهده وطننا من (حراكٍ فَاعل) في شتى المجالات، أدعو أن تكون حقوقهم حاضرة على الأصعدة كافةً، وأن يتحول الاهتمام بهم من التنظير إلى التفعيل عبر برامج تطبيقية تصنعُ لهم البيئة المناسبة في مختلف الجوانب الخدماتية اليومية والتعليمية والصحية.
* تلك البرامج تفرضها على كل المؤسسات ذات العلاقة حكومية كانت أو خاصة (أنظمة صَارمة)؛ لا تجاوز فيها ولا استثناءات؛ لتكون (حقوق ذوي الاحتياجات أو القدرات الخاصة) واجبَاتٍ نافِذة وثقافة مجتمع، وما أرجوه أن تكون هناك (هيئة عليا) تكون مظلّة تهتم بشؤونهم، وتُنسِّق جهود خدمتهم وتدعمها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إصلاحات حماية المستهلك هدفها المواطن

المصدر: جريدة الاقتصادية 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/12/24/article_1303541.html

كلمة الاقتصادية

تمر المملكة العربية السعودية اليوم بمرحلة استثنائية من الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، فقريبا جدا سيتم تطبيق ثلاثة برامج معا، الأول برنامج حساب المواطن، والثاني برنامج رفع أسعار الطاقة، والثالث برنامج ضريبة القيمة المضافة. وهذا التوالي مقصود بذاته، فسوف تبدأ المملكة ببرنامج حساب المواطن، ثم يأتي برنامج رفع أسعار الطاقة ثم تأتي ضريبة القيمة المضافة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون هناك بعض الاستجابة الخاطئة لهذه البرامج من حيث أثرها في سياسات العرض والطلب التي سوف تنتهجها الشركات، أو قد يستغلها بعض ضعفاء النفوس، فسياسة حساب المواطن ستدفع بمزيد من التدفقات النقدية المباشرة إلى يد متوسطي الدخل، وهذا سيوجد قدرة شرائية أعلى بلا أدنى شك. وتوجيه هذه القوة الشرائية الجديدة هو مناط قرار هذه الفئة من المجتمع، وقد يتم استغلال ذلك من قبل بعض موزعي السلع في التخزين والاحتكار ومن ثم رفع الأسعار. أيضا قد ينتج عن الضريبة المضافة عمليات غش من حيث رفع الأسعار بادعاء أنها جزء من الضريبة مستغلين قلة المعرفة العميقة بهذا النوع من الضرائب في المملكة، وهذا بلا شك سيؤثر في مجمله خاصة إذا توسعت وانتشرت هذه الظواهر السلبية وأثرت في أداء الاقتصاد بشكل عام وفي النتائج المرجوة من الإصلاحات الاقتصادية. من أجل هذا كله أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- خطة حماية المستهلك التي تهدف لتعزيز الدور الحكومي في حماية المستهلكين من الارتفاعات غير المبررة لأسعار السلع والمنتجات، وكل المخالفات التجارية المتزامنة مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة القادمة، والتدخل السريع والمباشر تجاه أي تطورات تؤثر في حركة العرض والطلب.

ووفقا لما نشرته وزارة التجارة على موقعها الإلكتروني فإن هذه الخطة هي تعزيز لدور الجهات المعنية بحماية وحفظ حقوق المستهلكين من أي محاولة استغلال لتلك الإصلاحات وضمان استقرار أسعار السلع ويجب ألا يفهم من هذه الخطة أنها بديل عن الإجراءات المعمول بها الآن ولكنها تعزيز لها، فبجانب الدور الرئيس الذي تقوم به وزارة التجارة، وكذلك الجهود التي يبذلها كل من مجلس المنافسة، والبلديات، إضافة إلى الدور الذي تقوم به الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، فقد تضمنت الخطة إنشاء مركز بلاغات وغرفة عمليات مشتركة من 17 جهة حكومية لتعزيز حماية المستهلكين وحفظ حقوقهم، وبذلك يتمكن المستهلكون من التبليغ عن أي استغلال أو مخالفة من خلال تطبيق "بينة" الإلكتروني الذي يمكن المستهلك من معرفة حقوقه والتوعية بالقرارات والإصلاحات الاقتصادية.

من الملاحظ في الخطة التعزيزية لحماية المستهلكين أنها تضمنت تطورا مهما وهو الرقابة على أداء الجهات في التعامل مع بلاغات المستهلكين، ومنح مكافآت تحفيزية للمراقبين الميدانيين، ولهذا فقد تضمنت غرفة العمليات المشتركة جهات لم

تكن غالبا معنية بمثل هذا الدور مثل وزارة المالية، وزارة التعليم، وهذا يشير إلى البعد الكبير الذي ستعمل عليه هذه الغرفة المشتركة. ولهذا فمن المتوقع أن يجد المتلاعبون في الأسعار أو المحتكرون لها حربا لاهوادة فيها من حكومة ملك الحزم والعزم، فالهدف الأساس للإصلاحات يجب ألا يلوث بمن فقد شعوره بالانتماء الوطني.

الدعوة لحماية الأرواح والممتلكات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35971

محمد الصويغ

لا شك في أن جهود الدفاع المدني لحماية أرواح وممتلكات المواطنين تدفع للاعجاب والاكبار والتثمين من قبل كافة المواطنين، فشكر جهود رجالات الدفاع المدني واجب، فهم ضالعون في كل أعمالهم لما فيه انقاذ أرواح المواطنين والمحافظة على ممتلكاتهم، وجهودهم بارزة ومعلنة في انجاح ما يمارسونه من أعمال خارقة في هذا المجال، وتلك الجهود ترى بأعين المواطنين والمقيمين المجردة.

وإزاء ذلك فإن تلك الجهود التي يبذلها أولئك الرجال محط تقدير واهتمام القيادة الرشيدة، وقد أشاد بتلك الجهود صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية أثناء لقائه في مكتب سموه بديوان الامارة مؤخرا بمدير الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية سابقا وبمدير الدفاع المدني المعين حاليا، وقد أكد سموه لهما أن الجهود التي يبذلها رجالات الدفاع المدني في مختلف الميادين والمجالات محط تقديره واهتمامه.

وقد بين سموه في اللقاء ذاته أن عمل الدفاع المدني هام ومحوري في حماية الأرواح والممتلكات من شتى المخاطر، ودعا سموه للاهتمام بتطوير تلك الجهود النوعية وأخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات، وأظن أن تلك الاحتياطات التي طرحها سموه تعني الاهتمام بوضع التدابير المسبقة لتلافي الحوادث أيا كان نوعها قبل وقوعها، وهي احتياطات واجبة ولا بد من الأخذ بها في مختلف العمليات التي تستهدف انقاذ أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

ويلعب الدفاع المدني في واقع الأمر دورا هاما في هذا الشأن، فقد أوكل لرجاله القيام بأعمال دقيقة في سبيل انقاذ الأرواح والممتلكات، وأظن أن أجهزته أضحت أكثر تحديثا وتطويرا لمواجهة كل الاحتمالات الطارئة، وقد تحمل رجالاته وما زالوا يتحملون القيام بأعمالهم بروح وطنية عالية أهلتهم لاعجاب القيادة الرشيدة واعجاب المواطنين، فهم يؤدون أعمالا جليلة من شأنها المحافظة على أرواح المواطنين والمقيمين والمحافظة على ممتلكاتهم كجزء لا يتجزأ من أمن المملكة الشامل، وهو أمن تحول بمضي الزمن الى علامة فارقة عرفت بها المملكة بين أقطار وأمصار العالم. وجدير بالذكر أن الدفاع المدني بالمملكة مر بمراحل تطويرية واضحة، وباستقراء المرحلة الأولى لانشائه فإنها كانت متواضعة غير أنها بمضي السنوات تطورت بشكل ملحوظ ودعمت امكاناتها البشرية والمالية لتغدو واحدة من الصروح العملاقة التي تؤدي دورا حيويا في استتباب الأمن من خلال انقاذ أرواح المواطنين والمقيمين على تراب هذه الأرض المعطاء، وانقاذ ممتلكاتهم.

تلك المراحل التطويرية مرت بها أجهزة الدفاع المدني لتصل اليوم الى أوج تقدمها، فرجالها مؤهلون بدرجة عالية للقيام بمسؤولياتهم المناطة بهم على قدر كبير من الدقة والكفاءة نظير ما تدربوا عليه وما يمارسونه من عمليات ميدانية لانقاذ أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وقد أبلوا بلاء حسنا في كل أعمالهم السابقة، وما زالوا يؤدون تلك الأعمال بكل مرونة وكفاءة واقتدار.

الأجور والوافد والتحول الاقتصادي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554027

سعيد محمد بن زقر

من الحقائق الاقتصادية أن 60% من الناتج القومي بالدول الصناعيه يأتي من الصرف الاستهلاكي الذي يرتبط بارتفاع معدلات الأجور داخل الاقتصاد، لأنها تسمح لمن بداخله بالاستهلاك. وهكذا ظلت الأجور وثيقة الارتباط بارتفاع معدلات الأرباح بمنظمات الأعمال، وهو أمر له صلة بوجود النقابات العماليه بالغرب.

لهذه الخلفية صلة بخطط إحلال الوافد وتحقيق نسب توطين تحد من البطالة وترفع معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطن. ولكن ذلك يتطلب إستراتيجيات حكومية تُولي دعم القوى العاملة الوطنية أولوية بتقوية شوكتها التفاوضية مع أصحاب العمل للحصول على أجور تمكنها من الاستهلاك. رغم أننا شهدنا تغييرًا جذريًا في العالم الغربي في فترة الثمانينيات حين تبنت الحكومات الأمريكية والبريطانية والألمانية وحكومات أخرى سياسات السوق الحر. وتم الابتعاد عن سياسات التوظيف الكامل التي كانت سائدة طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأدت إلى نسب بطالة منخفضة وصلت ببعض الدول إلى ما بين 1-2%.

وأود الإشارة إلى أن ما قبل هذا التغيير كان للنقابات العمالية قوة تفاوضية في اقتصادات العالم الأول استخدمتها في أولوياتها لحماية حقوق الأيدي العاملة وربط الأجور بارتفاع الأرباح وتمكنت في بعض الدول من المساومة بقسمة الأرباح بنسبة 30% لأجور العاملين و70% للملاك. ولكن تمكنت الحكومات التي تبنت تحرير الأسواق من كسر هذه القوة التفاوضية للنقابات إلا أن انتصارها كان هزيمة اقتصادية انعكست سلبًا على الأجور وتباطؤ مؤشر المستهلكين. ففي دولة كألمانيا كانت البطالة وسط الشباب منخفضة جدًا ورغم قوة اقتصاد ألمانيا فإن نمو الأجور صار ضئيلا. لأن ذلك التوجه دفع الثروة لتذهب لجيوب الملاك بينما دفع الطبقة العاملة لتلجأ للاستدانة لمقابلة الاستهلاك. ولأن لاستدانة الفرد حد يعجز بعده عن الاقتراض فقد أثر ذلك على استقرار النمو وأضحى الاقتصاد عرضة للأزمات ولنقص حاد في عوامل الاستدامة.

إن خطة إحلال المواطن مكان الوافد هدف مشروع ومبرر، ولكن تحقيقه برفع تكلفة الوافد رغم سهولة الآلية إلا أنها ستظل رسوماً بينما الاستراتيجية الأفضل لخفض معدلات البطالة باقتصادنا، أن يسند القطاع الحكومي ظهر الأيدي العاملة ويدعمها بتقوية القوة التفاوضية لممثليها مع أصحاب العمل. فالمقارنات التاريخية لتجارب الاقتصادات العالمية توضح الفائدة من وجود قوى عاملة لها شوكة للمساومة تحقق بها ربط ارتفاع الأجور بنمو الأرباح. وحيث أن 60% من الناتج القومي في الدول الصناعية يأتي من الصرف الاستهلاكي فإن ثمّة مصلحة اقتصادية من القوة التفاوضية فضلا أن الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم أمرنا بمنح الأجير أجره قبل أن يجف عرقه وهو لا يعني إعطاءه أجره من حيث التوقيت وإنما إعطاؤه الأجر الصحيح في الوقت الصحيح.

أزمة المتقاعدين وهجرتهم خارج الوطن!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554194

عبدالله الجميلي

* قبل أيام جمعتني رحلة جوية بأحد كبار السن؛ (إنه العم مسعود) الذي ذكر لي بأنه متقاعد من إحدى المؤسسات الحكومية بعد أن خَدم وطَنه من خلالها لأكثر من (33 سنة)، لم يتأخر يومًا، ولم يتضجر، ولم يَرفع صوته بالشكوى مع أنه تعرض للتجميد الوظيفي والحِرمان من الترقية لسنوات طويلة، لأسباب لا علاقة له بها، ومنها عدم وجود الشواغر في الجهة التي يعمل بها!

* سألته عن أحواله بعد (التقاعد)، وهنا أطرق قليلًا، وحاولَ كتمان آهَات حَرّى لكنها غَلَبَتْه، ثم قال: الحمد لله على كلّ حال - لكن هناك أزمة اقتصادية حقيقية أرهقتني، وكانت عَليّ مع سوء حالتي الصحية؛ فللأسف راتبي أثناء العمل كان أغْلَبه بَدلات سقطت بعد التقاعد، لأكتشف أن معاشِي التقاعدي لا يتجاوز الـ (2200 ريال)، وهو مبلغ زهيد في ظِل ارتفاع أ سعار ضَروريات الحياة، وهذا أجبرني على امتطاء سيارتي العجوز المتهالِكة، واللّف بها في الطرقات بحثًا عن المَشَاوير، وزيادة الدّخل؛ وهنا انتهت الرحلة وبقيت حكايات (معاناة العجوز الطّيب مَسعود)، التي تمثل حالَة عامة لشريحة كبيرة من المواطنين، تبدأ أزمتهم بمجرد تقاعدهم!!

* أولئك الذين أفنوا معظم سنين أعمارهم في خدمة وطنهم ومجتمعهم، كانوا يُمنون النّفس بأن تقاعدهم محطة، بها تبدأ مسيرةُ راحتهم بعد عناء، وتكريمهم بعد عطاء، ولكن الواقع كان صَادمًا لهم، وهو الذي أجبرَ بعضهم إلى الهجرة عن الوطن طلبًا للمعيشة الأرخص
؛ ولهذا الغرض يسكن (مصر) الآلاف من السعوديين المتقاعدين، كما أشار لذلك تقرير نشرته صحيفة الرياض الشهر الماضي!

* ولإخراج المتقَاعدين، لاسيما ذوي الدخل المحدود من دوامة أزمتهم وغربة طائفة منهم، من الأهَمّ أن يكون لمعاشاتهم التقاعدية حَدٌّ أدنى لا يقل عن (5000 ريال)، على أن تصحبه علاوة سنوية تواكب التضخم وغلاء الأسعار!

* أيضًا حقُّهم تأمين طبي، وتخفيضات في رسوم الخدمات الحكومية والخاصة، ووسائل النقل، وكذلك أندية اجتماعية تحتضنهم، وفعاليات تُفيد من خبراتهم وتجاربهم!

* ولتفعيل تلك الحقوق والمتطلبات لابد من (هيئة عليا لرعاية المتقاعدين)، وهناك اقتراحٌ بإنشاء صندوق وأوقاف استثمارية لبرامج دعمهم؛ أمّا (الجمعية الوطنية للمتقاعدين)، فنسمع منهم دائمًا جَعْجَعَة ولا نرى طَحنًا، وهذا ما أكّده لِي (صديقي العَمّ مسعود).

صحوة مرورية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/26297559

عبدالعزيز السويد

قيادة النساء السيارات المتوقعة في 10/ 10 من العام الهجري، دفعت في ما أظن إلى صحوة إدارية مرورية، فأصبحنا نقرأ ونشاهد عملية كبيرة لتطوير الرقابة المرورية وتدريبها على الحركة ورصد المخالفات باستخدام التقنيات الحديثة، وهي تقنيات موجودة ومستخدمة في الخارج منذ زمن، لكننا تأخرنا في استخدامها بسبب أسلوب الانتقائية لـ «صيد» المخالفات التي بدأ بها ساهر عمله في الشوارع منذ تدشينه. وخلال الفترة الطويلة الماضية، ترسخت تشوهات كبيرة في واقع احترام قوانين المرور، حتى أصبحت القيادة العدائية متفشية، بل يمكن القول أن نسبة لا بأس بها من السائقين لا تعرف الكثير من بنود نظام المرور، المسموح والممنوع، ويمكن البعض أن يجادل في هذا، وهو ما يحضّ على إعادة نشر قوانين المرور كلها والتوعية بها.

هم بند في احترام أنظمة المرور هو احترام حقوق الآخرين من السائقين والمشاة وعدم تعريضهم للخطر، وهو كما يعلم الجميع حق مهدر ومستباح نتيجة التهاون الطويل في تطبيق الأنظمة.

أتمنى أن توفق إدارة المرور في ترسيخ احترام الأنظمة وترسخها كقناعة لدى السائق وليس خوفاً من المخالفات المـــالية وهو ليس بالأمر الهين، كما أتمنى أن توفق إدارة المرور في تنظيف الشوارع من المخالفين سواء في قيادتهم الخطرة أو في أوضاع سياراتهم غير الآمنة قبل 10/10، حتى نستمتع ولو قليلاً بقيادة آمنة ولو لشهر أو اثنين، قبل وصولنا إلى عنق الزجاجة أو التجربة الكبيرة المفتوحة على جميع الاحتمالات.

الفقر وبنك الفقراء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36030

مسلم الرمالي

تقول إحصائية حديثة إن 1% من إجمالي سكان العالم يمتلكون نصف ثروات العالم، بينما بالمقابل أكثر من نصف سكان العالم لا يمتلكون سوى 2.7% فقط من إجمالي الثروة العالمية، حسب تقرير بنك «كريدي سويس».

إحصائية صادمة، ولكن «خلك طبيعي».. وتخيل معي أن البنوك يملكها الفقراء، وعملاء التميز فيها هم الأشد فقراً، وأولوية قروضها لمن هم تحت خط الفقر وبدون ضمانات مالية وفوائد ربوية وإجراءات تعجيزية. وتضع هذه القروض في أولوياتها المرأة بشكل خاص والأسرة بشكل عام. كيف ستكون يا ترى النتائج وكيف تتحول الأرقام وكيف تنهض التنمية بالأوطان.

هذا الخيال «تبخر» على يد البروفيسور محمد يونس الذي أسس بنك الفقراء عام 1983(بنك جرامين)، وتعود تفاصيل الحكاية إلى عام 1974، حيث أصابت بلاده بنجلاديش مجاعة قاسية، ووجد أن الفقراء يعتمدون على القروض الربوية

من التجار لأنشطتهم التجارية والحرفية المتواضعة، وبالتالي تذهب معظم أرباحهم للتجار المقرضين. ووصل إلى قناعة بأن الفقراء إذا توفر لهم رأس المال بأساليب وشروط مناسبة سيحررهم من الفوائد والربا واستغلال التجار والبنوك، وسيجعلهم يستغلون المال لفائدتهم فقط، ولهذا حاول أن يقنع البنوك بأن تقرض الفقراء بلا فوائد ولكن البنوك رفضت الفكرة لأن تحقيق الأرباح هو شغلها الشاغل. بدأت فكرته العبقرية أن يقرض الفقراء من ماله الخاص، فالحافز هنا هو حل المشكلات وليس تحقيق الربح.

في عام 1976 كانت البداية بالقرية المجاورة للجامعة التي يُدرس فيها بتقديم قروض لـ 42 سيدة بقيمة 27 دولارا أميركيا لكل سيدة. ونجحت التجربة والتزم الفقراء بالسداد ثم امتد نجاح التجربة المذهل في عدد من القرى والمحافظات. ثم تحول المشروع في عام 1983 إلى (بنك جرامين) أو بنك الفقراء، حيث ساهمت الحكومة البنجلاديشية بنسبة 60% من رأس المال بينما 40% مملوكة للفقراء من المقترضين. وفي عام 2007 انخفضت نسبة الحكومة إلى 6% من رأس مال البنك، وأصبحت نسبة المقترضين من الفقراء 94%. وبسبب بنك الفقراء انخفضت نسبة الفقر في بنجلاديش من 90% إلى أقل من 25% خلال أربعة العقود الماضية، وتشكل النساء 97% من عملائه. وتؤكد الدراسات أن 5% من عملاء «البنك» يتحركون خارج دائرة الفقر سنوياً. تجاوز البنك موطنه الأصلي بنجلادش وأصبح في أميركا والعديد من دول العالم يقدم خدماته وينضم إليه فقراء عفواً عملاء تمّيز جدد. حيث قدم خدماته لـ 23 مليون إنسان، وبهذه الفكرة الخلاقة ولمبادئه الإنسانية العظيمة حصل البروفيسور محمد يونس على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

في بلادنا المباركة هناك عوز أقرت به الحكومة بشجاعة، وهناك نسبة بطالة بلغت في الربع الثاني من عام 2017 حوالي 12.8%. ولكن «خلك طبيعي أكثر» وتقبل وجود بند 77 الذي تتمترس خلفه الشركات لتسريح موظفيها بشكل جماعي لتزيد نسبة البطالة، وبالتالي يرتفع عدد المعوزين، ناهيك عن ارتفاع الأسعار وإقرار ضريبة القيمة المضافة.

أمام هذا كله نحتاج فعلاً إلى مبادرة وطنية كبنك المعوزين لحل مشاكل العوز وانعكاساته الخطيرة، وتحقيق التنمية المستدامة بعيداً عن قيود الفوائد والأرباح البنكية والشروط التعجيزية!

الرياض
www.Alriyadh.com

الثقافة الحقوقية بين الشكوى والدعوى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649708

د.محمد الجذلاني

من أسوأ ما لاحظته في ثنايا هذه المشكلة هو الدور شبه الغائب للإدارات القانونية في الوزارات والجهات الحكومية، التي لا تتم إحالة الشكوى إليها ولا الاستئناس برأيها..

رغم ما شهده المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة من تزايد الوعي الحقوقي بين أفراد المجتمع، وذلك بجهود واضحة تقوم بها الكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية المتعددة من مساهمات تهدف لنشر الثقافة الحقوقية وتبصير الناس بحقوقهم، إلا أن من المشاهدات الملفتة للنظر والتي استوقفتني عند مراجعتي لكثير من الجهات الحكومية والوزارات وفروعها، وجود نسبة كبيرة من الشكاوى التي يتقدم بها أصحابها إلى الوزراء والمسؤولين للمطالبة بحقوقهم أو الاعتراض على قرارات إدارية صادرة بحقهم، وعند متابعة مثل هذه الشكاوى تجد أن أصحابها يهدرون وقتاً طويلاً في متابعتها لدى الجهة المشتكى منها وإليها، دون أن يحصلوا على مبتغاهم – في حال كانوا يطالبون بحق مشروع فعلاً -.

ورغم أن التظلم للقضاء الإداري – باعتبار النسبة العظمى من هذه الشكايات تتعلق باختصاصاته – مشروط بضرورة التظلم المسبق للجهة الإدارية قبل رفع الدعوى عليها، وذلك وفق التفصيل الوارد في المادة الثامنة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم؛ إلا أن مكمن الخلل هنا ليس في تقديم الناس للشكايات إلى الجهات الحكومية؛ إنما في استغراقهم وقتاً طويلاً في متابعة الشكاية وتكرار الشكوى مرةً بعد مرة رغم وضوح عدم جدية تلك الجهة الإدارية في التجاوب مع شكوى المشتكي أو أحياناً تصريح المسؤول فيها عن رفضه لتلك الشكوى، خاصةً حين يتم تقديم الشكوى للوزير المختص ثم يقوم – كالعادة – بإحالتها للإدارة أو لفرع الوزارة المشتكى منه لطلب الإفادة، وهنا تضيع الشكاية في دهاليز الوزارة

وتحتاج جهداً مضاعفاً ولساناً فصيحاً ليتمكن من متابعتها، بينما كان التصرف الصحيح هو اللجوء للقضاء بمجرد ظهور علامات عدم تجاوب من الجهة المشتكى منها، لأن الدعوى أمام القضاء ستجبر الجهة الإدارية على الإفصاح عما لديها حول هذا الموضوع، وأخذه على محمل الجد، ولأن وجهة نظر الجهة الإدارية ستخضع لرقابة القضاء الإداري وغالباً سيصل الحق إلى صاحبه إن لم يكن هناك أي عوائق غير عادية.

ومن أسوأ ما لاحظته في ثنايا هذه المشكلة هو الدور شبه الغائب للإدارات القانونية في الوزارات والجهات الحكومية، التي لا تتم إحالة الشكوى إليها ولا الاستئناس برأيها، بل تتم معالجة الشكوى من عدة أقسام وإدارات تتعلق بموضوع الشكوى مباشرةً دون الاهتمام باستطلاع الموقف القانوني الصحيح من تلك الشكوى.

وهنا فإني أتمنى في التعامل مع الشكاوى التي يتقدم بها ذوو الشأن على الوزراء والمسؤولين أن يتم التعامل معها بمراعاة ما يلي:

أولاً: تفعيل دور الإدارات القانونية وذلك باستقطاب الكفاءات القانونية المؤهلين أولاً، ثم بعرض جميع الشكايات التي تقدم إلى الوزير أو المسؤول على الإدارة القانونية سواء في بداية تقديم الشكوى، أو بعد إفادة الإدارة المختصة داخل الوزارة عن وجهة نظرها وإيضاح كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الشكوى، ثم تحال للإدارة القانونية لإبداء الرأي حول شكوى المشتكي ورد الإدارة عليها.

ثانياً: احترام رأي الإدارات القانونية، ومنحها الاستقلالية التامة لإبداء الرأي القانوني الصحيح دون أي تدخل من مسؤولي تلك الوزارة أو الإدارة الذين قد يؤثرون على رأي الإدارة القانونية، فيأتي الرأي مشوباً بالمجاملة ومنحرفاً عن الفهم الصحيح للقانون.

ثالثاً: أن تسهم الإدارات القانونية بدور فاعل في توعية المراجعين للوزارة أو الجهة الحكومية وذلك إما بتيسير حصولهم على حقوقهم محل الشكاية، أو توجيههم إلى القضاء الإداري لرفع دعاواهم ونصحهم بعدم إضاعة الوقت الطويل الذي يترتب على إضاعته إما فوات المدة المقررة في النظام للتظلم القضائي، وبالتالي تصبح الدعوى غير مقبولة شكلاً، وإما إطالة أمد الضرر اللاحق بالمشتكي دون حصوله على حقه، بينما كان بإمكانه التوجه للقضاء والشروع في إجراءات التقاضي الأكثر فعالية وقوة من إجراءات الشكوى.

وأكاد أجزم أنه في حال الأخذ بهذه المقترحات، فإننا سنفاجئ بالكم الهائل من (الشكاوى التي تتحول إلى دعاوى قضائية في وقت أقصر فترتاح جهات الإدارة) أو (الدعاوى القضائية التي كان من الممكن أن تحلّ وهي في مرحلة الشكوى قبل أن تتحول إلى دعوى فيرتاح القضاء منها) وهي فقط مسألة وعيٍ حقوقي لدى المراجع، وإصلاح إداري بسيط لدى الإدارة .

والحمد لله أولاً وآخراً.

طفولة منتهكة!!..

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649976

إبراهيم السليمان

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مرتعًا لأطفال منهم من يقدم مادة ذات قيمة وآخرين يقدمون مادة سيئة وسلبية وهم محور حديثنا اليوم حيث إن الطمع المادي أصبح مصيدة لأولياء أمور هؤلاء ممن تخلوا عن مسؤوليتهم التربوية وعظيم الأمانة الربانية التي أنعم الله عليهم بها فتجدهم يستغلون أطفالهم لأجل حصد أموال الشهرة والإعلانات على حساب براءة أطفالهم ومراحلهم العمرية والتي لكل منها أهميته في تكوين شخصية الإنسان السوي، فنجد بعض هؤلاء الأطفال يخرج علينا في مقاطع تقشعر منها الأبدان ويخجل منها كل إنسان يحمل ذرة احترام لنفسه في مشهد تتساءل فيه عن غياب الرقابة الأسرية على ما يقدمه ابنه أو ابنته للجمهور العريض والذي فيه من كل الأجناس السوية والمريضة فنجد بعض الصبيان المراهقين يطلون علينا بميوعهم ودلعهم وجمل تستهدف جذب الفئات المريضة من الشباب البالغ نحوهم، في حين تطل علينا فتاة لم تتجاوز من العمر عشر سنوات بطبقات من المكياج وبحركات فاضحة مليئة بالإيحات الرخيصة

تخجل حتى البالغة من الخروج به أمام العامة فكيف بطفلة بريئة لم تجد إلا ولي أمر يسير بها إلى طريق مظلم ينتهي بمآسٍ لا تحمد عقباها حين يقوم بتشجيع ذلك السقوط الأخلاقي تحت ذريعة ممارسة الحرية الشخصية وعدم الوقوف أمام مواهبهم وكأن الانحطاط والإسفاف قد أصبح موهبة يتباهى بها هؤلاء أمام المجتمع، ألم يفكر أولياء أمور الضحايا من الأطفال بالانعكاس النفسي والأثر السلبي على شخصيات أطفالهم بعد سنوات حين تتخلى الجماهير عن الاهتمام بهم وتجاهلهم كما حدث مع غيرهم سابقًا خاصة أنهم لا يقدمون أي محتوى ذي قيمة يستحقون من خلاله البقاء تحت دائرة الضوء فيتولد لديهم شعور العزلة والإهمال فيبدأ كل منهم بأفعال أكثر انحطاطًا وإسفافًا من سابقاتها للبقاء تحت دائرة الأضواء والشهرة، وعلى أولياء أمورهم ممن يطمحون لتحقيق أطماعهم الدنيوية اللا مسؤولة إعادة تقييم مسؤولياتهم تجاه أطفالهم، فالأموال والشهرة ستذهب في يوم ما لكن ستبقى المعاناة النفسية مع أطفالهم طوال حياتهم فيخرجون بشخصيات مهزوزة مريضة تعاني من ترسبات تسبب بها ظهورهم اللحظي على منصات التواصل، كما علينا كمجتمع وجهات حكومية مسؤولة تحمل مسؤولياتنا بالوقوف وبحزم أمام انتشار هذه الظواهر السلبية والتي تسبب بها صمتنا عن مستغلي هؤلاء الضحايا ممن انتهك أولياء أمورهم أسوار براءة طفولتهم واستغلالها شر استغلال والمبادرة بتقديم البلاغات ضد هؤلاء بالتعاون مع الجهات الحكومية والتي عليها متابعة مواقع التواصل وتتبع واستدعاء كل من يقوم بتلك الأفعال المشينة بحق الأطفال وتشديد العقوبات بحقهم.

اليوم

خطوة أخرى جديدة نحو مكافحة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الخميس 10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4221177

د. سعود العماري

في إطار الجهود والخطوات الواثقة التي تمضي بها المملكةُ قدمًا نحو مكافحة الفساد؛ بتوجيهٍ من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي العهدِ صاحبِ السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، فقد توِّجت هذه الجهود المباركة مؤخرًا بخطوة جديدة واثقة تستهدف تحقيق تلك الغاية وإدراكها، للقضاء على فئة قليلة ماتت ضمائرهم وحادوا عن نهج دينهم، لتحقيق مآرب وأطماع غير مشروعة؛ بغية إثراء أنفسهم على حساب البلاد والعباد.

وبعد هذه الخطوة المباركة صدرَ أمر كريمٌ بإخضاع رئيس وأعضاء مجلس الشورى، ورؤساء وأعضاء المجالس البلديَّة والمحليَّة وغيرهم ممن لهم صفة نيابيَّة عامة سواء أكانوا منتخبين أو معيَّنين، لمشروع النظام الجزائي للإثراء غير المشروع، الذي قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» برفعه مؤخراً إلى المقام السامي.

وبخصوص إخضاع رئيس وأعضاء مجلس الشورى لمشروع النظام الجزائي للإثراء غير المشروع المذكور، فقد جاء هذا التوجُّه امتدادًا ومكملاً لما سبق وأن أقرَّه ونصَّ عليه نظام مجلس الشورى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/ 91) وتاريخ 1412/8/27هـ؛ إذ نصَّت المادة (8) من هذا النظام على أنَّه: «لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغلَّ العضويَّة لمصلحته».

ومن وجهة نظرِ قانونيَّة؛ فإنَّ الإثراء غير المشروع يعني: «حصول الموظَّف العام أو القائم بخدمة عامَّة أو من في حكمهم على مغانم ومكاسب بطرقٍ غير شرعيَّة وغير نظاميَّة عن طريق استغلال الوظيفة العامَّة والنفوذ والسلطة للحصول على الكسب غير المشروع»؛ بما يعود بمردود وآثار وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، الذي يصاب في مجمل مكوناته بالضعف والوهن؛ كنتيجةٍ مباشرةٍ لهذه الظاهرة الخطيرة.

وهناك مصلحة محميَّة من وراء تجريم الإثراء غير المشروع؛ وهي حماية المال العام من أيِّ انتهاك أو تعدٍ قد يرد عليه؛ لأنَّ هذه الجريمة تهدف إلى إثراء الجاني من المال العام عن طريق استغلال وظيفته أو منصبه.

وإنني أثمّن وأشيد بهذا التوجه الذي يستهدف به مشروع هذا النظام بعض الفئات العاملة بالدولة من الموظفين وهم عشر فئات وظيفيَّة، ويعالج جوانب القصور التي خلتْ من نصوص صريحة في الأنظمة المرعيَّة؛ حيث يأتي مشروع هذا النظام لتحديد أنواع الجرائم التي تنضوي تحت لواء الإثراء غير المشروع، كما يحدِّد الأشخاص المعنيين الخاضعين لأحكامه، والمكافآت التي ستقدَّم إلى كل من يبلِّغ عن مثل هذه الجرائم، بغية الحفاظ على المال العام من أيِّ مساس أو انتهاك، وكذلك حمايةً للنزاهة الوظيفيَّة ومنعاً للتربُّح من خلالها بطرق غير مشروعة؛ ولتفادي حالات تعارض المصالح.
وهذه الأخيرة (تعارض المصالح) لها حالات متعددة لا يمكن حصرها؛ لأنَّ أي موقف قد يكون من شأنه التأثير على حياد واستقلال القرار يمكن أن يندرج تحت حالات تعارض المصالح؛ ومن ذلك على سبيل المثال؛ اتخاذ القرارات الإدارية أو المالية؛ إذ قد يُتخذ القرار من مسؤول تكون له مصلحة مالية أو غير مالية مع المسألة التي اتخذ فيها القرار؛ سواء أتخذ القرار بإرادته المنفردة أو بالاشتراك مع الآخرين. ومن الحالات الأخرى لتعارض المصالح الواسطةُ؛ حيث يستعمل المسؤول سلطته لتسهيل مصالح البعض أيًا كانت صلته بهم، أو مدى انتفاعه من ورائهم؛ ويحدث ذلك بغية تحقيق فائدة مادية أو معنوية.
ومن الحالات الأخرى لتعارض المصالح؛ وجود مصلحة للمسؤول الحكومي تتعارض أو قد تتعارض مع مسؤولياته وصفته النيابية، قد تدفعه إلى التصويت أو تقديم مقترحات أو إبداء آراء في بعض المسائل التي يكون له فيها مصلحة شخصية يسعى نحو تحقيقها.
وفي هذا الخصوص، جرت العادة بإلزام كل مسؤول، أيًا كان موقعه بأن يوقِّع بشكل سنوي على تعهد بعدم القيام بأيّ عمل من الأعمال التي يمكن أن تتعارض مع مصالح عمله، وذلك وفق حدود وضوابط معينة، لمنع أيّ تأثير يطرأ على موضوعية واستقلال من شملهم مشروع هذا النظام أثناء تأديتهم أعمالهم، لضمان أداء الأعمال والمهام بموضوعيَّة ونزاهة وحياد تام. ومعلوم أنَّ هذا الإجراء شائع في العديد من الشركات الخاصَّة والمملوكة من الدولة؛ لذا يتعيَّن تطبيق هذا الإجراء الفاعل على هذه الفئة المشار إليها أعلاه، لتحقيق الأهداف المرجوة.
وفي هذا الخصوص، يجب على المنتسبين لأيّ فئة من هذه الفئات؛ أن يفصح منذ البداية ويوضح موقفه بصورة جليَّة حال قيامه بعمل أو بالتعاون مع أي شركة أو جهة عمل سواء أكان ذلك بمقابل أو بدون مقابل؛ مع ذكر صفة عمله والجهة التي يعمل بها، ولا يقف ذلك عند بدئه العمل ولكن عند ظهور تعارض في المصالح لاحقًا أثناء ارتباطه بالعمل العام، على أن يكون هذا الإفصاح سنويًا، أو حينما يطرأ تعارضٌ بين المصالح بالنسبة له أو لأفراد عائلته.
وفي الختام أودُّ أن أشير إلى أنَّه على الرغم من أنَّ دور الأجهزة الرقابية في الكشف عن مواطن الفساد هو دور مهم وفاعل وله أثره الملموس الذي لا يمكن إنكاره أو غضُّ الطرف عنه؛ إلا أنَّه بات واضحًا أيضاً أنَّ الإجراءات الوقائيَّة لمجابهة ظاهرة الفساد لها تأثير فاعل كما هو الحال في القطاع الخاص كما أشرت آنفًا؛ حيث نرى شركات كبرى؛ مثل شركة أرامكو السعودية، والشركة السعودية للكهرباء وغيرها كثير، تُلزمُ جميع منسوبيها بالإفصاح سنويًا، والتعهد بعدم الدخول في أيَّة أعمال فيها تعارض بين مصالح عملهم ومصالحهم الشخصيَّة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26262985

المصدر: جريدة الوطن الاحد 6 ربيع ثاني 1439هـ - 24 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8312

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/12/24/article_1303981.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 7 ربيع ثاني 1439هـ - 25 ديسمبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/554035

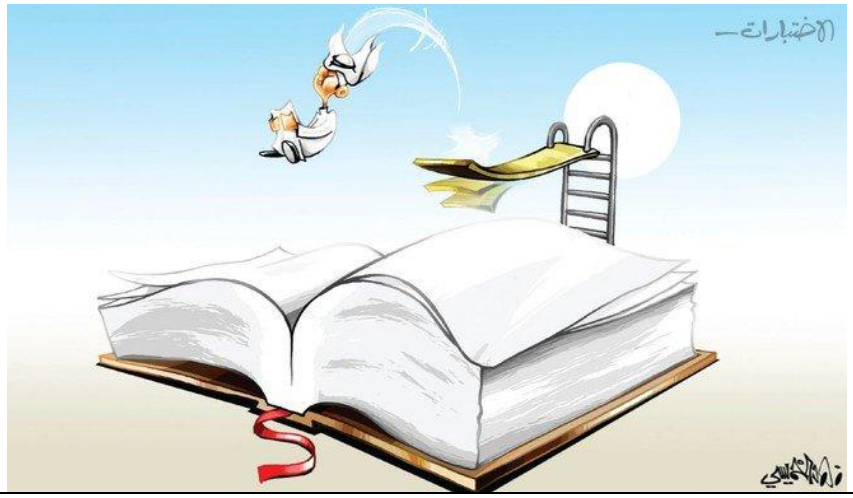

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/12/25/article_1304441.html

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8315

	المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م http://www.okaz.com.sa/article/1601191
	المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26319980

المصدر: جريدة الحياة الخميس
10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26342802

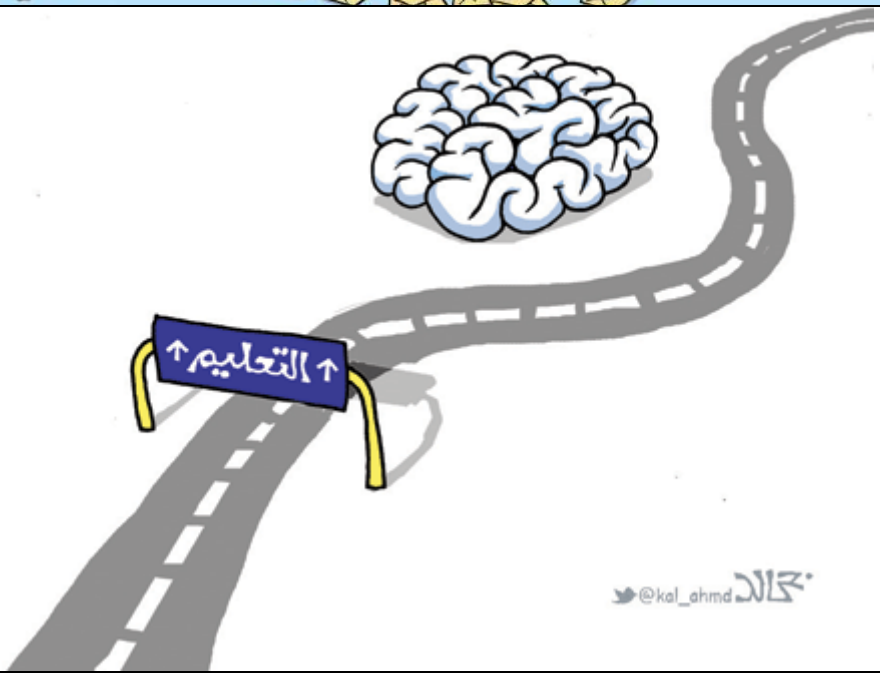

المصدر: جريدة الوطن الخميس
10 ربيع ثاني 1439هـ - 28 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8319